دكتور حازم الببلاوي

حديث في الاقتصاد والسياسة

من وحي القرن العشرين



دار الشروق

حديث في الاقتصاد والسياسة

من وحي القرن العشرين

حديث في الاقتصاد والسياسة

من وحي القرن العشرين

الطبعة الأولى ٢٠١٠

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)+
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

دكتور حازم الببلاوي

حديث في الاقتصاد والسياسة

من وحي القرن العشرين

دار الشروق

المحتويات

الفصل الثالث
الاقتصاد المالي

الفصل الرابع
بين أمريكا وإسرائيل

تقديم

بدأ القرن الحادي والعشرون بداية موحشة، ففي السنة الأولى وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالهجوم على أبراج مركز التجارة العالمية في نيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» في واشنطن مما فتح الباب لما عرف بالحرب على الإرهاب ومعها ملف صراع الحضارات. وقبل أن ينتهي العقد الأول من هذا القرن الجديد اكتشف العالم في ٢٠٠٨ أنه يعيش في ظل كذبة مالية كبرى حيث وقعت أزمة مالية عميقة عصفت بالأسواق العالمية وأدخلت العالم في مرحلة جديدة وخطيرة من الكساد لا يعرف أحد - حتى الآن - مداها. وفي الحالتين، فإننا نجد أنفسنا إزاء حدثين جللين يجدان جذورهما في القرن العشرين. وهكذا يبدو أننا ونحن نخطو خطواتنا الأولى في هذا القرن الجديد، فإن القرن العشرين بأحداثه ومشاكله ما زال يحوم حولنا ويطل علينا بظلاله. ومن هنا بدأت تبرز على السطح البذرة الأولى حول عنوان هذا الكتاب.

وكنت قد بدأت في نشر سلسلة من المقالات في جريدة الأهرام في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ تحت عنوان «مراجعات» عن القرن العشرين. وكان الغرض من هذه المراجعات هو إعادة طرح بعض القضايا العامة في المجالين السياسي والاقتصادي والتي شغلت العالم - ومصر بشكل خاص - في ضوء تجربتنا الطويلة خلال ذلك القرن الخطير.

وأثناء نشر تلك المقالات وقعت الأزمة المالية العالمية، ولم أجد مبررًا لقطع سلسلة مقالات «المراجعات» في الأهرام، فنشرت مقالة حول هذا

الموضوع الطارئ في جريدة أخرى «المصري اليوم». ورغم أن هذه الأزمة الجديدة انفجرت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ - وإن كانت بوادرها قد بدأت في الظهور منذ نهاية ٢٠٠٦ - إلا أننا نتحدث في الواقع عن مشكلة تمتد جذورها إلى الربع الأخير من القرن العشرين، عندما اكتشفت الأوساط المالية وخاصة في نيويورك قدرتها على توليد أصول مالية جديدة، متعددة ومتنوعة، والتوسع فيها مما أدى إلى ظهور كائن مالي جديد أشبه «بفرانكنشتن» لم يلبث أن شب عن الطوق وخرج عن السيطرة، فحطم أو كاد أن يحطم القطاع المالي نفسه. وهكذا فإن ما ظهر في بداية القرن الحادي والعشرين من مشاكل وأزمات، ليس سوى حصاد لما بذر في القرن العشرين، فكل ما نعاصره اليوم يجد أصوله في القرن العشرين.

ولذلك فإنني عندما سألني الصديق الناشر إبراهيم المعلم عما إذا كنت أرغب في إصدار كتاب جديد يجمع بعض أبحاثي، قفز إلى ذهني عنوان لهذا الكتاب «من وحي القرن العشرين». فهذه الأزمة المالية هي بنت القرن العشرين، وإن برزت مظاهرها في بداية القرن التالي، تمامًا كما كانت أحداث الإرهاب هي نتائج لإحباطات ترسخت في القرن العشرين. ولذلك فقد قبلت المهمة وكان عليَّ اختيار الموضوعات التي تشغلنا في الوقت الحالي وتجد جذورها في القرن الماضي. وهكذا بدأت تتبلور محتويات هذا الكتاب.

فبعد مناقشة «المراجعات» في «الفصل الأول»، لاحظت أننا ما نزال نعيش في مصر عددًا من مخلفات بعض القضايا التي طرحت خلال القرن العشرين وما تزال مستمرة معنا، مثل دعم الرغيف، أو استمرار تجميد إيجارات العقارات القديمة. كذلك فإن إدارة أصول الدولة وأملاكها ما زالت تثير العديد من التساؤلات فضلًا عما برز من ابتكارات جديدة حول إدارة هذه الأصول. وهكذا ولد «الفصل الثاني» عن «مشكلات اقتصادية عالقة». وجاءت الأزمة المالية العالمية لتطرح أهمية وخطورة «الاقتصاد المالي»، وخصصت له الفصل الثالث. أما «الفصل الرابع» والأخير فإنه يتعلق بعلاقتنا الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة وإسرائيل. فهذان البلدان يشكلان محورًا رئيسيًّا لسياسات مصر الخارجية، ومن المفيد أن نفهم هذين البلدين والعلاقة بينهما.

وقد رأيت أنه لا يكفي نشر هذه الأبحاث وتوزيعها على فصول متعددة بل كان من الضروري أن أمهد لكل فصل منها بنظرة شاملة حول الموضوعات الواردة فيه وبما يمهد القارئ لفهم الظاهرة المعروضة بدرجة أكبر من الوضوح والشمول.

وإذ أضع هذا الكتاب تحت نظر القارئ العربي، فأملي أن يجد فيه بعض النفع، ولعله يساعد على تأهيلنا للعيش مع القرن الجديد بمزيد من الحكمة. والله ولي التوفيق.

حازم الببلاوي

أبو ظبي - صندوق النقد العربي

٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨

الفصل الأول

مراجعـــات

تمهيد

يمثل هذا الفصل نوعًا من صلة الوصل بين قرن يمضي وقرن يقدم. وإذ نستقبل القرن الجديد، فإننا ما زلنا نحمل غير قليل من أعباء القرن الماضي. هناك قضايا عالقة تجد جذورها في الماضي ولكن تبعاتها ما تزال مستمرة معنا. ولكن الأخطر من ذلك وهو أن ذاكرتنا ووعينا قد تكوّنا وتبلورا خلال ذلك القرن، وسوف تظل الأمور كذلك لفترة غير قصيرة حتى تظهر أجيال ولدت في القرن الجديد وتشبعت بظروفه وأفكاره. وهكذا يولد قرننا الجديد في إطار مشاكل وعقليات نشأت وترعرعت في القرن الماضي بمشاكله وأفكاره.

وليس الغرض من هذا التمهيد القول بأن هناك حدودًا فاصلة في التاريخ حيث يبدأ كل قرن بداية جديدة وينتهي ويسدل الستار لكي يبدأ فصل جديد في القرن التالي. أبدًا ليس هذا هو المقصود، فالتاريخ مستمر لا انقطاع فيه. وليس هناك حاضر مستقل عن الماضي أو المستقبل. فالحاضر هو ابن الماضي بمشاكله ووعيه، كما أنه أبو المستقبل بآماله وتطلعاته. وليس هناك مشاكل خاصة لكل قرن، فالحياة مستمرة والتغير دائم غير منقطع. ولكن من أجل السهولة يلجأ العقل إلى تقسيمات تحكمية، ليس أكثرها سوءًا التقسيم الزمني. وعلى أي الأحوال فهذا الفصل ليس بحثًا فلسفيًا في العلاقة بين الحاضر والمستقبل، وإنما الغرض منه اختيار عدد محدود من القضايا التي شغلتنا خلال القرن الماضي وما زالت مستمرة، وقامت حولها حروب وصراعات وجدل فكري طويل. ونتيجة لتجارب عديدة من النجاح والفشل فمن الطبيعي أن نحاول استخلاص بعض الدروس الهادئة حولها. والآن فقد هدأت الأعاصير التي

ثارت حولها فيمكن الاتفاق - إن لم يكن حول نتائج نهائية - فعلى الأقل إلى نوع من التوافق المعقول. ولا ننسى أن القرن العشرين قد انتهى تاريخيًا ليس بنهاية التاريخ الميلادي في عام ٢٠٠٠، وإنما بانتهاء أخطر مظاهر الصراع قبل ذلك بحوالي عقد من الزمان مع انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المنافسة بين القطبين. ومن هنا أطلق المؤرخ البريطاني إيريك هوبزبوم على القرن العشرين اسم «القرن القصير» الذي يبدأ من الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ لينتهي بعد نهاية الحرب العالمية الثالثة (الحرب الباردة) في ١٩٨٩. ومع هذا الهدوء النسبي وهبوط التوتر الأيديولوجي الحاد الذي ميز القرن العشرين، فإننا في وضع أفضل لإلقاء بعض الأحكام - غير النهائية قطعًا - على عدد من القضايا التي شغلت دولنا خلال ذلك القرن المنصرم. فهي نظرة من جديد على قضايا قديمة بعد أن هدأ الغبار - نسبيًا.

وبطبيعة الأحوال فليس المقصود هنا هو إثارة كل القضايا أو حتى أهمها، وإنما اقتصرنا على عدد محدود من هذه القضايا والتي تثير اهتمامًا خاصًا بأوضاعنا المحلية. وقد تم اختيار خمسة رءوس موضوعات أثارت جلبة خلال القرن الماضي، وربما آن الأوان لمعاودة النظر فيها دون انفعال وفي ضوء تجربة ذلك القرن المثيرة. وهذه القضايا هي على التوالي؛ **الاقتصاد بين السلطة والسوق، والحريات السياسية وضوابطها، والتحرر الوطني والسيادة الوطنية، والأزمة السكانية وبالتالي مكانة الاقتصادي «مالتس»، وأخيرًا، قضايا البيئة والتلوث**. وقد عرضت هذه القضايا في إطار ما يمكن اعتباره نوعًا من التوافق العام حول قبول مبادئ اقتصاد السوق والديمقراطية والاستقلال الوطني والتوازن بين البيئة والسكان.

وهذه القضايا ليست منفصلة بعضها عن بعض بل إنها ترتبط في وحدة متكاملة يؤثر كل منها في الآخر. فاختيار نموذج اقتصاد السوق لا يعني إخراج الدولة من الحلبة أو حصرها في إطار ضيق أو محدود. فالرأسمالية الصناعية وقد بدأت في الظهور منذ منتصف القرن الثامن عشر، لم تكن ممكنة دون استقرار مفهوم «الدولة الحديثة» والذي فرض نفسه منذ منتصف القرن السادس عشر. وهكذا فالسوق لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا في إطار دولة قوية وفاعلة. وقد جاءت أحداث الأزمة المالية الأخيرة (٢٠٠٨) لتؤكد من جديد أن تراجع دور الدولة في الرقابة والإشراف هو أحد أهم

أسباب الأزمة على ما سنشير إليه في فصل لاحق. وبذلك أثبتت الدولة أنها المنقذ الوحيد والأخير لاقتصاد السوق. فالسوق دون رقابة وضبط من جانب السلطة ليست فقط رأسمالية وحشية تنهك الضعيف وتقتل الفقير، ولكنها أيضا كيان هش معرض للمخاطر، فضلًا عن أن هذه الرأسمالية هي بدورها خطر داهم على وجودها نفسه. فالضحية الأولى للأزمة المالية الأخيرة هي ثروات الأغنياء التي أهدرت في بناء مالي وهمي. ولم تقتصر مخاطر السوق غير المنضبطة والمراقبة على شيوع الظلم الاجتماعي للمستضعفين بل إنها تصبح كذلك بيئة خصبة للنصب والاحتيال وبما يهدد حقوق الغني والفقير. ومن هنا فإن وجود دولة قوية هو ضمانة ضد انحرافات السوق وتغولها وافتراس الفقراء والضعفاء بقدر ما هي حماية للسوق نفسها أمام تجاوزاتها والتي تكاد تعصف بها. ولذلك فإن القضية الأولى تدور حول ضبط النظام الاقتصادي ووضع الحدود والقيود على حرية السوق وتأكيد سلطة الدولة في الرقابة والإشراف والتدخل. وبذلك يمكن القول بأن المراجعة الأولى تتعلق بضوابط النظام الاقتصادي في علاقة السوق بالسلطة.

ولكن النظام الاقتصادي لا يعمل في فراغ، ولا بد من إطار سياسي يعمل من خلاله. وإذا كانت تجربة القرن العشرين قد رجحت الديمقراطية كنظام سياسي أكثر اتفاقًا مع تطلعات الأفراد، فإن الديمقراطية - شأنها شأن اقتصاد السوق - لا بد من تهذيبها وضبطها واستكمالها. والحديث عن الديمقراطية هو حديث عن الحرية وحقوق الإنسان، وهي أسمى القيم وأحقها بالرعاية والحماية. ولكنها وحدها ودون ضابط أو رابط قد تخل بقيم أخرى لا تقل أهمية مثل العدالة أو المساواة فضلاً عن الأمن والاستقرار. وإذا كان حديث الحرية السياسية وحده لا يثير خلافات كبرى فإن اجتماع الحرية السياسية مع الحرية الاقتصادية، قد يخلق أوضاعًا وظروفًا مهيأة لتركيز الثروات والدخول في أيدي القلة والتي تؤدي بدورها إلى القضاء - عمليًا - على الحريات السياسية والاقتصادية معًا للأغلبية المهمشة. ومن هنا فإنه لا يتعارض مع الديمقراطية - بل قد يدعمها في الحقيقة - وضع السياسات لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ليس فقط عن طريق الدعم والإعانات بل عن طريق وضع البرامج لتمكين الضعفاء من دخول حلبة المنافسة على قدر كاف من الظروف المتكافئة. ومن

هنا أهمية الإنفاق العام على ما يمكن أن يمثل «رأس المال الاجتماعي» في الارتقاء بالمستوى المادي والثقافي والقيمي للطبقات المحرومة. وبذلك يتأكد دور الدولة ليس فقط باعتبارها راعية للاقتصاد من انحرافات السوق بل أيضًا لتمكين الطبقات الفقيرة من المستضعفة من اكتساب المهارات والإمكانيات للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية. وجاءت أحداث الإرهاب الأخيرة فطرحت قضايا الأمن والاستقرار كقيود جديدة على الحريات. ومن هنا ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين الحريات السياسية وغيرها من الاعتبارات الاجتماعية والأمنية، والتي قد تؤدي إلى استبعاد الديمقراطية السياسية أو تنتقص منها بحجة العدالة أو الأمن. وفي جميع الأحوال، فإنه ينبغي أن يتم كل ذلك في إطار عام من احترام دولة القانون في توفير حقوق الأفراد الأساسية وضمان مشاركتهم السياسية في اتخاذ القرارات وليس بشكل فوقي من سلطة تحتكر الحكم ولا تخضع للمساءلة أو للتداول.

لقد عرف القرن العشرون أكبر حركة للتحرر الوطني للمستعمرات القديمة في إفريقيا وآسيا، مما يعتبر من أهم المكتسبات للبشرية. وفي نهاية القرن وبعد حصول هذه الدول على استقلالها الوطني كانت الحصيلة متفاوتة. فالمستعمرات القديمة في آسيا حققت بشكل عام تفوقًا ملحوظًا في الاقتصاد وغالبًا في الحريات السياسية. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى المستعمرات القديمة في إفريقيا والتي وقع معظمها في براثن الحكم الوطني المطلق الذي تحيطه في كثير من الأحوال أجواء من الفساد السياسي والمالي وانعدام الكفاءة، مما أدى إلى تدهور في أوضاع المعيشة لقطاعات واسعة من الشعوب المستقلة حديثًا، بل وعرف بعضها أشكالًا من الحروب الأهلية والإبادة الجماعية. وكان موقف المجتمع الدولي ـ والمقصود بذلك الدول الصناعية المتقدمة في أوربا وأمريكا ـ مترددًا وانتقائيًا وكثيرًا ما كان انتهازيًا، يتدخل حينًا ويتغافل أحيانًا أخرى. وكانت الحجة الأساسية هي السيادة الوطنية التي تحول دون التدخل في الشئون الداخلية للدول المستقلة. ومن هنا تظهر مشكلة الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، حيث يثور التساؤل عن حقيقة مفهوم السيادة الوطنية، وهل هو ضمانة للشعوب في احترام حقوقها وحرياتها، أم إنه امتياز للحكام للتصرف في شعوبهم دون رقيب؟ ورغم أن مفهوم السيادة بدأ كامتياز للحكام، فقد استقر الأمر

مع الثورتين الأمريكية والفرنسية على أن السيادة للشعب فقط. وهكذا يتكامل حديث السيادة الوطنية للدول مع حديث اقتصاد السوق والديمقراطية في أنها جميعا مفاهيم تسخر لضمان الحقوق والحريات للشعوب والأفراد. فالسيادة الوطنية جزء من البنيان القانوني الدولي لحماية حقوق الأفراد وهي ليست امتيازًا أو حصانة للحكام يعبثون فيها بحقوق الشعوب، أو هكذا ينبغي أن يكون الأمر.

وفي كل هذه القضايا كنا نتناول البحث كما لو كان حديثًا مجردًا عن النظم الاقتصادية والسياسية وحتى الدولية بعيدًا عما يحدث في علاقة الإنسان بالموارد، ولذلك كان من الضروري طرح هذه العلاقة بالقضايا أيضًا. فالإنسان جزء من الطبيعة وليس خارجًا عليها سيدًا لها. ومن هنا أهمية الحديث عن علاقة الإنسان ببيئته. وهو حديث ذو شقين، أولًا ماذا يحدث للسكان من حيث الزيادة والنمو الديموغرافي من ناحية، وثانيًا كيف أدت زيادة السكان وما صاحبها من سيطرة التكنولوچيا إلى العبث بالبيئة من ناحية أخرى. فتاريخ البشرية كله، هو في نهاية الأمر تاريخ النمو السكاني والتقدم التكنولوچي. وقد ظلت البشرية بسكانها في «معظم تاريخها» حبيسة توافر الموارد الاقتصادية، تتزايد مع توافر هذه الموارد ويتناقص عددها مع تراجع هذه الموارد. وفي كل هذا كانت الطبيعة هي السيد وهي الحكم. ولم تنقطع هذه الصلة إلا مع قيام الثورة الصناعية، ومعها أصبح الإنسان هو السيد وهو الحكم. فمع هذه الثورة حدث للمرة الأولى في تاريخ البشرية اختراق في زيادة الكفاءة الإنتاجية وبالتالي في توافر الموارد الاقتصادية المتاحة دون أن ينعكس ذلك بالضرورة في شكل زيادة سكانية. وهكذا فالثورة الصناعية ليست مجرد طفرة في الكفاءة الإنتاجية، بل إنها مثلت قطيعة في العلاقة بين زيادة الإنتاج وزيادة السكان، فمع هذه الثورة أصبحت كل زيادة في الإنتاج معادلة للارتفاع بالمستوى المعيشي للأفراد.

وكان «مالتس» الاقتصادي البريطاني هو أول من صاغ العلاقة الوثيقة بين الموارد والزيادة السكانية في قانون لا يحكم البشر وحدهم بل يكاد يشمل معظم الكائنات الحية. فمزيد من الموارد المتاحة يؤدي إلى مزيد من الزيادة السكانية. وهذا هو جوهر نظرية «مالتس». ومع الثورة الصناعية تحررت البشرية من قيود المالتسية. ولكن الثورة الصناعية، ما زالت محصورة في العالم المتقدم، في حين تعيش معظم دول

العالم الثالث في إطار الاقتصاد المالتسي، وحيث تكاد تؤدي كل زيادة أو تحسن في الكفاءة الإنتاجية إلى زيادة مقابلة في السكان. وهكذا جاءت القضية التالية بالتساؤل عما إذا كان «مالتس» ما زال معنا في دولنا النامية؟ وللأسف فإنه يبدو أننا لم نتخلص كليًّا من الاقتصاد المالتسي، حيث تأكل الزيادة السكانية كل - أو معظم - ما نحققه من مكاسب في الكفاءة الإنتاجية. وهذه مأساة عدد غير قليل من الدول النامية، ومنها مصر التي وإن لم تكن مالتسية بالكامل، فهي أشبه بالمالتسية.

ولكن نجاح البشرية في تجاوز المالتسية في الدول الصناعية لا يعني أن العالم قد تجاوز حقًّا كل قيود الطبيعة، حيث إن الكثير من أشكال التقدم التكنولوچي قد تمت على حساب البيئة، وكما لو كانت الموارد الطبيعية غير محدودة. ومن هنا ظهرت أهمية وخطورة البيئة على مستقبل البشرية. وهي قضية طرحت للمرة الأولى - بشكل واضح - خلال القرن العشرين. ورغم أن مشكلة البيئة ترجع - في جوهرها - إلى التقدم التكنولوچي الصاخب في الدول الصناعية، فإن دور الدول النامية والبعيدة عن التقدم التكنولوچي لا يقل خطورة أو ضررًا. والمفروض أن يحرص الإنسان في تقدمه على حفظ توازن دقيق بين تطلعاته في الارتفاع بمستوى معيشته وبين ضرورة حماية الموارد الطبيعية. ومن أسف أن هذا التوازن قد اختل. فما زال النمو السكاني الجامح يلعب دورًا سلبيًا في الدول النامية في حين أن الدول المتقدمة صناعيًا تندفع بشكل غير مسئول في التوسع المحموم في زيادة الإنتاج والاستهلاك بأي شكل وبكل شكل ودون مراعاة كافية لحقوق الطبيعة حولنا. والخاسر الوحيد هو سكان هذا الكوكب بأغنيائه وفقرائه على السواء. وأخيرًا يكتشف سكان العالم أنهم - في نهاية الأمر - ركاب مركب واحد ويتعرضون لمصير مشترك.

هذه هي القضايا المطروحة في الفصل الأول، وكلها قضايا طرحت خلال القرن العشرين، وكان لنا فيها تجارب طويلة وأحيانًا مريرة، ومن حقنا بل واجبنا أن نعاود البحث فيها عسى أن نصل إلى مزيد من الحكمة.

القرن العشرون [1]

عنوان هذه السلسلة من المقالات (مراجعات) عنوان مستعار من كتاب حديث (Reappraisals) للمؤرخ «طوني جود» (Tony Judt) حيث أعاد نشر بعض مقالاته بالتعليق عن أعمال بعض المفكرين والأدباء خلال القرن العشرين. ورغم عنوان الكتاب وباستثناء «المقدمة» والتي قدمت استعراضًا سريعًا لأهم أحداث القرن، فإن مضمون ذلك الكتاب لم ينجح بدرجة كافية في إشباع تطلع القارئ إلى مراجعة أو إعادة النظر بشكل واضح لأهم القضايا التي ظهرت على السطح خلال هذا القرن. وقد وجدت فكرة العنوان جذابة وتستحق مزيدًا من إلقاء الأضواء على عدد من المفاهيم التي سادت خلال هذا القرن العجيب. وربما استنباط بعض الدروس المستفادة. ولعل البداية هي أن نحاول أن نتذكر أهم معالم هذا القرن.

فالقرن العشرون ليس فقط هو ماضينا القريب الماثل في أذهاننا بل إننا في الحقيقة ما نزال نعيش تداعياته، وهو فضلًا عن ذلك قرن غريب الأطوار. فهو قرن عنيف وجبار إلى حد التطرف في إنجازاته ومآسيه معًا. وقد أطلق عليه المؤرخ البريطاني إيريك هوبزبوم، «عصر المبالغات» (The Age of Extremes)، فقد تحققت خلاله إنجازات مبهرة وخاصة في العلم والتكنولوجيا، ولكنه عرف أيضًا قسوة ووحشية لا مثيل لها في عمقها أو في اتساعها. فلم يكد ينتهي العقد الأول من ذلك القرن حتى قامت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤)، وبعدها بسنة (١٩١٥) نشر أينشتين نظريته العامة للنسبية، وذلك بعد عشر سنوات من نشر النظرية في صيغتها الأولية

---

(١) الأهرام ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨.

(النسبية الخاصة ١٩٠٥). وهكذا جاء النجاح في اختراق قوانين الطبيعة كدليل على أن قوة العقل البشري لا يعادلها سوى قدرة البشر على القتل والتدمير. ويشاء القدر أن يكون اكتشاف الإنسان لإمكانية انشطار الذرة -كما تنبأ أينشتين- مبررًا لصنع القنبلة الذرية والتي أنهت «الحرب العالمية الثانية» بعد إلقائها على هيروشيما وناجازاكي في اليابان بعد ذلك بثلاثين عامًا (١٩٤٥). وهكذا جاء القرن العشرون مبشرًا بالعلم والعقل والحرية بيد ولكنه كان يحمل آلة الحرب والموت والدمار والاستغلال باليد الأخرى. فبقدر ما حقق القرن العشرون من إنجازات كان يصعب تصورها حتى في الأحلام، فقد ارتكبت خلاله جرائم وحشية ما كان يمكن أن ترد على الذهن حتى في أبشع الكوابيس.

تضاعف سكان الكرة الأرضية خلال هذا القرن حوالي أربعة أضعاف، حيث انتهى عددهم مع نهاية القرن إلى أكثر من ستة بلايين نسمة، وارتفع الأمل من الحياة عند الولادة من أقل من أربعين سنة في معظم المعمورة في القرن السابق إلى أكثر من خمسة وسبعين عامًا في الدول المتقدمة بل وفي عدد غير قليل من الدول الأخرى. كذلك تم اكتشاف جميع أرجاء المعمورة كما وضع الإنسان قدمه على القمر، وأرسل أجهزته ومعداته لمراقبة المريخ وغيره من الكواكب، كما أصبح قادرًا على متابعة ما يجري حولنا في الكون، ليس فقط في المجموعة الشمسية أو حتى في مجرة درب اللبانة بل أيضًا خارجها في الفضاء الفسيح للكون. وما تحقق في مجال العلوم الفيزيائية والطبيعية عرف تقدمًا مقابلًا في علوم البيولوجيا، فلم يقتصر الأمر على معرفة قوانين التطور وعلوم الفيزيولوجيا بل غاص العلم في أسرار الأجنة والوراثة، ومثلها في علوم الكهرباء والاتصالات. ولم يكن غريبًا أن يعرف العالم خلال الثلث الأخير من القرن العشرين «ثورة في المعلومات والاتصالات». ومع هذه الثورة انكمش الزمان والمكان، وأصبح الاتصال وحركة الأموال وانتقال المعلومات بين كل أجزاء المعمورة يتم لحظيًا، فما يحدث في أي مكان من بلدان العالم ينتشر على سطح الكرة الأرضية بلا تأخير. وتقام الألعاب الأولمبية في بكين فيراقبها العالم جميعها لحظة بلحظة. ومع زيادة سرعة المواصلات تقارب العالم ليصبح أشبه بقرية كونية متداخلة. ولم تعد الكرة الأرضية مرتعًا للأوبئة والأمراض المستوطنة، وزاد التعليم

وانتشر، ولم تعد الأمية قائمة إلا في بؤر محدودة في الدول المتخلفة والمجتمعات الفاشلة. وارتفع مستوى المعيشة بشكل عام في معظم الدول وتحسنت الخدمات العامة من صحة ومواصلات ورعاية اجتماعية.

ولم يقتصر الأمر على الارتفاع بمستوى الرفاهية في استهلاك السلع والخدمات، بل عرف العالم توسعًا في أعمال الخير والتعاون والتعاطف، وأصبحت التبرعات والمعونات عنصرًا رئيسيًّا في معظم المجتمعات المتقدمة ليس فقط لخدمة أبناء البلد غير المحظوظين بل أيضًا للمعاونة في الكوارث الطبيعية التي قد تحدث في مختلف أجزاء المعمورة. ومن هنا تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

وكذلك عرف هذا القرن أيضًا أكبر حركة للتحرر الوطني واستقلال المستعمرات، فمنذ منتصف القرن وخاصة منذ الستينيات استقلت عشرات الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى، والقائمة طويلة. فبعد تحرير العبيد في نهاية القرن التاسع عشر، جاء تحرير الشعوب والاعتراف باستقلالها في منتصف القرن العشرين. وهكذا فإن الوجه المشرق لإنجازات القرن العشرين لا يمكن تجاهله، فهو قرن مليء بالإنجازات والنجاحات.

وللأسف ليس هذا سوى وجه واحد لهذا القرن، فهناك وجوه أخرى قبيحة تحجب الكثير من هذه النجاحات وتجعل من القرن واحدًا من أبشع فترات التاريخ الإنساني في الظلم والقهر والتعذيب بل والفقر والحاجة. وطوال هذا القرن لم تتوقف الحروب، ثلاث حروب عالمية، اثنان «ساخنتان» والثالثة «باردة»، وإن لم تكن أقل قسوة أو وحشية. وقضي في هذه الحروب أكثر من مائة مليون نسمة. وعلى حين كانت الحروب السابقة تجري في ميادين القتال بين المحاربين، فقد جاءت حروب القرن العشرين لاستهداف المدنيين في مراكز تجمع للسكان، أو عند مصادر الثروة وأسباب الحياة من مراكز للطاقة أو المواصلات. وعرفت الحرب العالمية الأولى استخدام الغازات السامة وانتهت الحرب العالمية الثانية بإلقاء القنابل الذرية. وإذا كانت الحروب «العالمية» أو الاستعداد لها قد استنفد معظم القرن، فإن الحروب الجانبية أو الثنائية

لم تتوقف في أية لحظة، فضلًا عن «الحروب الأهلية» التي مزقت مجتمعات عديدة. فقبل انتهاء الحرب العالمية الأولى قامت الثورة البلشفية في روسيا القيصرية، ثم لم تلبث أن أدت إلى «حروب التدخل الأجنبي» في روسيا. وفي نفس الوقت تقريبًا ظهرت الدولة التركية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، واضطرت للدفاع عن حدودها وخاصة حول مضيق البوسفور حماية لإستانبول. ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية جاء الاستعمار البريطاني والفرنسي ليرث معظم التركة العثمانية في الدول العربية. وبعد قليل قام الزحف الفاشي للاستيلاء على الحكم في روما التي سقطت في أيدي زمرة من الفاشست، وبعدها بعشر سنوات سقطت جمهورية فيمار الألمانية في قبضة النازي. وهكذا توطن حكم الدكتاتورية والاستبداد في روسيا وإيطاليا وألمانيا ثم امتد إلى معظم دول وسط وشرق أوربا، وتراجعت الديمقراطيات وكادت تنحصر في دول أوربا الغربية وشمال أمريكا. ولم تقتصر الدكتاتوريات الأوربية في (ألمانيا وإيطاليا) على إلغاء الحريات وإقامة نظم شمولية بل اتجهت للتوسع فيما أطلق عليه «المجال الحيوي» مما أدى إلى قيام «الحرب العالمية الثانية» في مواجهة الحلفاء من الغربيين. ولم تجد الدول الغربية بأسًا من التعاون مع الاتحاد السوفيتي الشمولي ضد الفاشية والنازية الشمولية أيضًا، وبانتصار الحلفاء انقضت الشراكة بين الحلفاء والاتحاد السوفيتي، لتقوم «الحرب الباردة» لأكثر من أربعة عقود قبل أن ينحل الاتحاد السوفيتي ويتفكك في نهاية الثمانينيات. وفي خلال هذه الفترة تكشفت فضائح الحكم الشمولي ليس فقط في كبت الحريات وملاحقة المعارضين، وإنما في حجم الوحشية في معسكرات التعذيب وأحيانًا الإبادة للأقليات السياسية والعرقية والمحاكمات الوهمية. وإذا كانت نهاية «الحرب العالمية الثانية» قد كشفت الممارسات الوحشية للنظامين النازي والفاشي، فقد جاء «خوروشوف» لإعلان جرائم «ستالين»، وذلك في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي (١٩٥٦)، وبعدها تعددت الإفادات من كتاب من أمثال «سولجنستين» عن هذه الممارسات الوحشية. وفي النصف الثاني من القرن تعددت أمثلة التعذيب والإبادة المنظمة من نظم حكم مختلفة من اليمين كما من اليسار، من الجنس الأبيض كما من الأجناس الملونة، ومن كافة الأديان. فإلى جانب جرائم «هتلر» و«ستالين»، كان هناك «بينوشيه»

اليميني من شيلي كما كان نظام «بول بوت» اليساري من كمبوديا، ولم تخرج أيادي الأمريكيين غير ملوثة في جواتنامو أو أبو غريب، وكما قامت مذابح بين المسيحيين من كاثوليك وأرثوذوكس في كرواتيا وصربيا، واستمرت أيضًا بينهم وبين المسلمين في البوسنة وكوسوفو. ولم يكن اليهود دائمًا الضحية كما في محنتهم مع النازي، وإنما كانوا المعتدين أيضًا كما في بشائع دير ياسين في فلسطين أو في صبرا وشاتيلا في لبنان. ولم يتورع مسلمو أفغانستان من هدم أحد أقدم التماثيل لبوذا، فضلًا عن العديد من التفجيرات في إندونيسيا وفي لندن ونيويورك.

وإذا كان القرن العشرون هو بصفة عامة عصر التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، فإن ذلك لم يمنع أن تسقط بعض «الدول الفاشلة» في براثن المجاعة والإبادة الجماعية والأوبئة القاتلة. فانظر إلى ما يجري في بعض دول إفريقيا كالإبادة الجماعية بين قبائل التوتسي والهوتي في بروندي ورواندا، أو بين مختلف القبائل في الصومال، وما يقال عما يجري حاليًا في دارفور. وماذا عن انتشار الإيدز في وسط وجنوب إفريقيا؟ وماذا عن التضخم وتلوث البيئة وندرة المياه والطاقة؟ وماذا عن النهب المنظم لثروات الشعوب تحت حكم الاستعمار في النصف الأول من القرن، وبمعرفة الحكام الوطنيين في النصف الثاني من القرن؟ وهل الوضع مع حكم «موبوتو» في الكونغو أقل بشاعة عما تم من نهب تحت حكم «ليوبولد» البلجيكي؟ وهل وضع زمبابوي مع «موجابي» الآن أفضل منه في رودسيا وحكم الأقلية؟ وهل الفساد سيادة وطنية أم خطر على الإنسانية؟

لقد كان القرن العشرون قرنًا رهيبًا وجبارًا. نجاحات مذهلة وسقطات مدوية لا تغتفر. ألا يدعو ذلك لإعادة النظر والمراجعة حول العديد من القضايا التي طرحت خلال ذلك القرن.

بنهاية القرن العشرين، تكون البشرية قد قطعت ما يزيد على قرنين ونصف منذ بداية «الثورة الصناعية» في منتصف القرن الثامن عشر، والتي قلبت كافة الموازين للمجتمعات التقليدية الموروثة منذ قيام «الثورة الزراعية» قبل حوالي عشرة آلاف سنة. وفي هذا القرن مارس العالم تجارب متناقضة بين ديمقراطية ودكتاتورية،

وليبرالية واشتراكية، واستعمارية وتحرر وطني، وعلمانية ودينية، وحرب وسلام وما بينهما من لا حرب ولا سلام. كما طرحت خلاله قضايا الديمقراطية والاشتراكية والاستقلال الوطني والتعاون الدولي والمعجزات الاقتصادية والفشل الاقتصادي.. إلخ. فهل نحن بحاجة إلى مراجعة مفاهيمنا الموروثة؟ أتناول في هذه السلسلة (ست مقالات) بعض هذه القضايا، لعلنا نرى بوضوح أكبر.

الاقتصاد بين السلطة والسوق[1]

بدأت «الثورة الصناعية» منذ منتصف القرن الثامن عشر في أثر ظهور «الدولة الحديثة»، ومعها توطدت أركان «اقتصاديات السوق». والأمران مرتبطان بشكل أو بآخر. فليس صحيحًا أن «الدولة» معادية للسوق، والصحيح أنها كانت شرطًا لبداية الرأسمالية واقتصاد السوق. وجاء قيام هذه «الدولة الحديثة» في أوربا على أنقاض النظام الإقطاعي الزراعي في تحالفه مع الكنيسة.

وكانت الفكرة الأساسية وراء «الدولة الحديثة» هي أنها تقوم على «المواطنة» لجميع الأفراد بانتمائهم الوطني أو القومي لهذه الدولة. «فالدولة الحديثة» تستند إلى احترام حقوق الأفراد وحرياتهم وهي أيضًا الضمان لهذه الحقوق والحريات، وبدونها ينزلق المجتمع إلى حالة من «الوحشية» والفوضى كما أشار «هوبز». ولكن الدولة تفقد شرعيتها ويجب مقاومتها إذا فشلت في حماية هذه الحقوق والحريات كما ذهب «لوك» في دعوته والتي سادت في إنجلترا مع الثورة المجيدة ١٦٨٨. وبعد ذلك بمائة عام قامت الثورة الفرنسية وأعلنت حقوق الإنسان والمواطن، وكانت الثورة الأمريكية للاستقلال قد بدأت بإعلان مماثل. وفي نفس عام الثورة الأمريكية ١٧٧٦ نشر الفيلسوف الأسكتلندي «آدم سميث» كتابه عن «ثروة الأمم» مؤكدًا أن احترام حقوق الفرد وحرياته ليس فقط أساس الدولة المعاصرة من الناحية السياسية والدستورية، بل هو شرط أيضًا للكفاءة الاقتصادية وزيادة «ثروة الأمم». فاقتصاد السوق القائم على الحرية هو أساس التقدم الاقتصادي.

---

(١) الأهرام ١٢ أكتوبر ٢٠٠٨.

وقد أسس «سميث» علم الاقتصاد باعتباره علمًا «لاقتصاد السوق». ولكنه سوف يكون خطأ بالغًا إذا فهم «آدم سميث» على أنه يعني «باقتصاد السوق» اختفاء دور الدولة أو حتى تقليصه. فدور الدولة عند «آدم سميث» أساسي وضروري. وقد جرى الاعتقاد ردحًا من الزمان على الاعتقاد بأن «آدم سميث» كان يدعو إلى مجرد «دولة حارسة» يقتصر دورها على توفير الدفاع الخارجي والأمن الداخلي وتحقيق العدالة بين الأفراد. والحقيقة أن «آدم سميث» كان يرى أن للدولة دورًا حاسمًا في اقتصاد السوق. فما يسمى بالدفاع الخارجي لم يكن مجرد جيوش وأساطيل تقف في وجه الغزاة، بل إن الدور الأساسي للأسطول البريطاني كان الدفاع عن المصالح التجارية للبلاد، ولم يتشر النفوذ التجاري والاقتصادي لبريطانيا بقوة التجارة والصناعة وحدهما بل إنه اعتمد بالدرجة الأولى على الأسطول البريطاني الذي كان يسبق أو يلحق المصالح التجارية البريطانية. والحديث عن إقامة العدل ليس مجرد ملاحقة المجرمين والخارجين عن القانون، بل هو وضع النظم القانونية السليمة لمراقبة النشاط الاقتصادي وضمان توفير الحماية القانونية الكاملة لمختلف المشاركين في النشاط الاقتصادي. ويرتبط بهذا توفير المناخ المناسب لنشاط اقتصادي بضمان استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.

كذلك كانت إنجلترا، وهي رائدة الحرية الاقتصادية، هي أول دولة تضع قيودًا على ساعات العمل وتوفير الشروط الصحية والأمنية لمكان العمل مع التدخل لمراقبة جودة الإنتاج. كما قامت بتقديم الخدمات العامة من طرق وجسور وموانئ، ولم تلبث أن أدخلت التعليم الإلزامي وأنواعًا من الضمان الصحي، بل إن «سميث» لم ير بأسًا من قيام الدولة بالسيطرة على المشروعات الإستراتيجية مثل الإنتاج الحربي. وبالمثل جاءت التجربة الصناعية الثانية في فرنسا في ظل جو من التدخل الحكومي، وكانت الصناعة قد بدأت فيها قبل الثورة فيما عرف «بالصناعات الملكية» المملوكة للدولة. واستمر اقتصاد السوق يعمل في فرنسا بعد الثورة في إطار من تدخل الدولة والبيروقراطية المستنيرة المستندة إلى الكفاءات من خريجي المدارس العليا التي أنشأها نابليون. وما يزال يسيطر خريجو هذه المدارس على الحكم في فرنسا حتى الآن سواء في الحكومة كما في الشركات الكبرى يستوي في ذلك الحكومات اليمينية

أو اليسارية. وجاءت ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الموجة الثانية للتصنيع منذ نهاية القرن التاسع عشر. وكانت السياسة الاقتصادية المعلنة لحكومة الاستقلال في أمريكا هي ضرورة الحماية للصناعات الأمريكية، وهي السياسة التي دافع عنها «هاملتون» أول وزير للخزانة الأمريكية، وانتقلت الفكرة منه إلى الألماني «فريدريك لست» صاحب نظرية حماية «الصناعات الوليدة». ولم يكن غريبًا أن أول قانون لمحاربة الاحتكار صدر أيضًا في أمريكا (قانون شيرمان ١٨٩٠) . وكانت سياسة «بسمارك» في ألمانيا بعد توحيدها هي توفير جو من الحرية الاقتصادية في ظل رقابة وإشراف شديدين من الحكومة الألمانية. وكانت ألمانيا أول دولة تدخل نظام للضمان الاجتماعي باعتباره شرطًا للنمو والتقدم الاقتصادي. وعندما بدأت ألمانيا إعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية في ظل ما عرف بالمعجزة الاقتصادية لوزير الاقتصاد الألماني (المستشار فيما بعد) «إيرهارد»، فإنها أخذت بنوع من اقتصاد السوق «الاجتماعي»، الذي يراعي حماية مصالح العمال والمستهلكين.

وهكذا، فإن الثورة الصناعية بدأت من مواطنها الأصلية ـ إنجلترا وفرنسا ثم ألمانيا وأمريكا ـ في ظل اقتصاد للسوق يؤمن بالحرية مع دولة قوية تضمن هذه الحرية وتحميها، ولكنها أيضًا تحول دون تغول السوق أو انحرافها.

وجاء القرن العشرون ليعرف أول معارضة جادة وجوهرية «لاقتصاد السوق». فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى قامت الثورة البلشفية في روسيا ١٩١٧ وبعدها بقليل جاء الحكم الفاشي في إيطاليا ثم النازي في ألمانيا. وهي نظم ترفض مبادئ الحرية والفردية وتأخذ بأنماط للحكم الدكتاتوري المركزي باسم الحزب الواحد. وقد حققت هذه النظم في بداياتها ـ في جو من التأييد الشعبي ـ قدرًا لا بأس به من الإنجازات الاقتصادية ولكنها لم تلبث أن تدهورت في سنواتها الأخيرة. فاستعادت ألمانيا مع «هتلر» عافيتها الاقتصادية قبل دخول الحرب، كما عرفت إيطاليا بعضًا من الحيوية، وانتقلت روسيا من دولة شبه إقطاعية إلى قوة صناعية ـ وإن كان بتضحيات إنسانية بالغة ـ وذلك قبل أن تهزم ألمانيا وإيطاليا في حرب عالمية مدمرة، ثم الاتحاد السوڤيتي دون حرب معلنة. ويرجع معظم المراقبين فشل النظام الشيوعي إلى انعدام كفاءته الاقتصادية بعد الانتهاء من مراحل البناء الأولى.

وبعد سقوط الشيوعية في روسيا حاولت روسيا العودة إلى اقتصاد السوق في عجلة وخفة. فجاء اندفاع روسيا إلى خصخصة الاقتصاد دون ضوابط في عهد «يلسن» مصاحبًا لأكبر عملية للنهب وسرقة الأصول، وكادت تسقط هذه الدولة في الإفلاس، في نفس الوقت الذي ظهر فيه عشرات البليونيرات الروس يمرحون في العواصم والشواطئ الأوربية. وتحولت الدولة الروسية من دولة شيوعية إلى دولة «من المافيا» تغلب عليها الجريمة الاقتصادية المنظمة. ولم ينقذها من الانهيار التام سوى ما توافر لها من موارد طبيعية للبترول والغاز وحرص الدول الغربية الكبرى على منعها من الانزلاق إلى الفوضى الكاملة بالنظر إلى ما تتمتع بها من قدرات عسكرية مخيفة. وجاءت حكومة «بوتن» القوية فوضعت حدًا ـ بدرجة معينة ـ لانفلات «الرأسمالية المتوحشة». ويبدو أن الوضع في عديد من دول آسيا الوسطى الأخرى والمتمتعة بموارد كبيرة من النفط والغاز تعيش أوضاعًا مماثلة لروسيا بعد سقوط الشيوعية مباشرةً. وعلى العكس من ذلك، فقد جاءت تجربة دول وسط وشرق أوربا في الانتقال من النظام الشيوعي إلى «اقتصاد السوق» أكثر انضباطًا. فلماذا الاختلاف بين هذين الوضعين؟ ليس مستبعدًا أن نجاح هذه الدول في الانتقال المنظم من دول شيوعية إلى اقتصاد السوق ـ بعكس الوضع في روسيا ـ هو أن تلك الدول انتقلت إلى اقتصاد السوق في إطار منظم ومنضبط بسبب رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، الأمر الذي استلزم وجود دولة قادرة على توفير الإطار القانوني السليم في الحقوق والحريات والشفافية مع وضع الضوابط للنشاط الاقتصادي وبما يضمن توفير المساواة في الفرص وإقامة المسئولية والمساءلة في ظل نظم سياسية جادة وفعالة.

كذلك لا يمكن أن ننسى أن الاقتصاد الرأسمالي في أوربا وأمريكا قد تعرض لأزمة طاحنة في الثلاثينيات من القرن الماضي تمثلت في بطالة هائلة مما اضطر الدولة إلى التدخل بسياسات اقتصادية نشطة بالتوسع في الإنفاق الحكومي فضلًا عن تأميم أهم الصناعات في إنجلترا وفرنسا بعد الحرب. وقد وجد هذا التدخل دعمًا نظريًا من الاقتصادي البريطاني «كينز»، الذي رأى أن اقتصاد السوق وحده وبغير تدخل قوي من الحكومات عرضة للتقلبات الشديدة.

ومنذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي قامت حركة عكسية تطالب بالحد من تدخل الدولة بعد أن بدا أن هذا التدخل قد جاوز الحدود. ومن الطريف أن الحكومة الأمريكية اضطرت أخيرًا عندما تعمقت أزمة القطاع المالي إلى أن تضع يدها على بعض أهم المؤسسات المالية. وجاءت أزمة الديون العقارية لتؤكد خطورة الاعتماد على القطاع الخاص وحده، وأن تدخل الدولة ضروري لحماية الاستقرار الاقتصادي. ولعل من أخطر التطورات التي أبرزها الاقتصاد المعاصر هو الأهمية المتزايدة للقطاع المالي وما يرتبط به من تعدد وتنوع الأصول المالية. ورغم أن الأصل هو أن الأصول المالية هي مرآة للاقتصاد العيني، فكثيرًا ما تنفك الصلة بينهما ويكاد يعيش القطاع المالي حياته المستقلة والتي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي. وهو ما يبدو أن العالم يواجهه الآن. وهكذا نجد أن العالم قد عرف خلال القرن العشرين تجارب اقتصادية متعددة ألقت أضواء جديدة على طبيعة «النظام الاقتصادي».

ونخلص من كل ما تقدم أنه إذا كانت النظم المعادية «لاقتصاد السوق» قد فشلت، فإن ذلك لا يعني أن نجاح السوق يتحقق بترك الحبل على الغارب للقطاع الخاص وبدون أية قيود أو ضوابط أو رقابة. ولعل نقطة البدء هي ضرورة أن نفهم المقصود باقتصاد السوق. فاقتصاد السوق هو بالدرجة الأولى اقتصاد «المنافسة». فإذا انعدمت المنافسة فإن هذا الاقتصاد يفقد جوهره وروحه. وليس هناك ما هو أسوأ من الاحتكار العام، سوى الاحتكار الخاص.

وقد نجح الاقتصادي الأمريكي «ماسجريف» ـ إلى حد بعيد ـ في تحديد دور الدولة في ظل اقتصاد السوق. فهناك أولًا مسئولية الدولة عن السلع والخدمات العامة والتي تعجز السوق تمامًا أو جزئيًا عن توفيرها وحيث يفيد منها الجميع ولا يمكن الاستئثار بها على نحو فردي. فلا يمكن توفير الأمن لبعض الأفراد دون البعض الآخر، كما لا يتحقق الدفاع عن الوطن لبعض المواطنين دون الآخرين، والأمر كذلك بالنسبة للعدالة. فهذه خدمات إما أن تتوافر لجميع المواطنين أو لا تقوم أصلًا، وبمجرد أن تتوافر فلا بد أن يستفيد منها الجميع. كذلك لا يمكن حماية أو صيانة البيئة للبعض دون الآخرين. ولا تقل أهمية عن ذلك المشروعات الإستراتيجية العملاقة التي تحتاج إلى خيال يفوق خيال رجال الأعمال ويتطلب أفقًا زمنيًا طويلًا.

ويلحق بالخدمات العامة ما يمكن أن يطلق عليه الخدمات الاجتماعية والتي قد يمكن توفيرها للمشترين عن طريق السوق ولكن نفعها العام يكون أكبر، كما هو الحال بالنسبة للتعليم أو الصحة. وهناك أيضًا الطرق والجسور والكباري والبحث العلمي وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية التي تهم المستقبل مثل تطوير مصادر الطاقة. وقد أبرزت الأحداث الأخيرة في الأسواق المالية العالمية، أن المؤسسات المالية ليست مجرد مؤسسات خاصة تتعامل في حقوق والتزامات فردية، بل هي أقرب إلى المؤسسات العامة والتي تؤثر في أهم مرتكزات الاقتصاد وهي الثروة المالية. ومن ثم أصبح من الضروري إخضاعها للرقابة والإشراف المباشر للدولة.

ويأتي بعد ذلك مسئولية الدولة عن وضع السياسات الاقتصادية الكلية والقيام بالرقابة والإشراف على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، ذلك أن السوق لا تعمل في غياب سياسات مالية ونقدية وتجارية، تضمن تحقيق الاستقرار في الأسعار وتوفير الحوافز للنشاط الاقتصادي مع دعم القطاعات الواعدة، ومنع الانحرافات عن قواعد المنافسة الشريفة. ومن أكثر القطاعات حاجة إلى الرقابة والإشراف والمعالجة القطاع المالي بما له من تأثير خطر على الاستقرار. وبالمثل فإن السوق تفشل تمامًا إذا لم يكن هناك وضوح في المراكز القانونية للأفراد أو كانت القوانين غير سليمة أو ملتبسة، كذلك لا بد من قضاء عادل وسريع وسلطة تنفيذية محايدة وفعالة، فضلًا عن رقابة فعالة وإشراف كاف للتأكد من احترام المواصفات والالتزامات وسلامة الظروف الصحية والبيئية ومتطلبات الأمن.

وأخيرًا فإن الدولة ليست فقط مسئولة عن توفير معدلات عالية للنمو بل إن مسئوليتها الأولى هي حماية سلامة النسيج الاجتماعي وفتح فرص الأمل للترقي والتقدم للجميع. ومن هنا فلا يستطيع اقتصاد أن يتقدم في غيبة درجة معقولة من العدالة في التوزيع على ما سنرى في المقال القادم.

وهكذا فإن اقتصاد السوق يقوم على ساقين، قطاع خاص قادر ومنضبط ومبدع ومسئول ودولة قوية تحمي هذا القطاع وتحول دون انحرافه ومع ضمان حد مقبول من العدالة والسلام الاجتماعي. ودون ذلك لا يحقق اقتصاد السوق ما نأمله منه من إنجازات.

الحريات السياسية وضوابطها [1]

تاريخ الإنسان هو تاريخ التحرر من قيود الطبيعة أو من الأوهام والخرافات أو من قيود النظم الاجتماعية والسياسية السائدة. فعندما ظهر الإنسان الأول، كان شأنه شأن كافة الكائنات الأخرى في خضوعه المطلق للبيئة المحيطة به. فهو يأكل بما تجود به الطبيعة عليه ويسكن الكهوف والمغارات، ولا تكاد تكون له قوة ولا حول. وبالتدريج استطاع الإنسان أن يتلاءم مع هذه البيئة وأن يطورها، حتى اكتشف الزراعة وبدأ الاستقرار وظهرت الحضارات الكبرى. وجاء ت الثورة الصناعية تتويجًا لسيطرة الإنسان على البيئة المحيطة. وها هو يزداد تحررًا يومًا بعد يوم من أعباء البيئة، فلم يعد يحول بينه وبين العيش في أي مكان برد قارص أو حر قارظ، وهو يجوب اليابسة بمركباته كما يمخر البحر بسفنه ويحلق في السماء بطائراته. فسيطرة الإنسان على الطبيعة تزداد يومًا بعد يوم، ومن ثم يزداد حرية وانطلاقا.

ولكن الإنسان في خضوعه للبيئة وعدم قدرته على سبر أغوار الطبيعة المحيطة وجد نفسه مدفوعًا إلى قبول الخرافات والخزعبلات والسحر والشعوذة. فإذا لم يفهم لماذا ينزل المطر أو لماذا تعصف به العواصف والأعاصير أو يهلكه وباء، فلا بد أن وراء ذلك انتقامًا من الآلهة أو لعلها الأرواح الشريرة. ولم يلبث أن ظهرت طبقة من رجال الدين والسحرة والقارئين للغيب لإشباع فضول الإنسان عن المستقبل والغيب ورغبته في معرفة ما وراء الطبيعة. ومع زيادة تجارب الإنسان واستمرار ملاحظته للظواهر الطبيعية بدأ يتكون لديه نوع من العلم التقريبي والتجريبي الذي

(١) الأهرام ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨.

لم يلبث أن أدى إلى ظهور العلوم والفنون، وتراجع بالتالي دور الأوهام والخرافات، وأصبحت معرفة الإنسان مستمدة من التجربة والملاحظة والاستخلاص المنطقي. وهكذا بدأ يحل التفكير العلمي محل العقل البدائي الخرافي، وتحرر الإنسان إلى حد كبير من أوهام وخرافات الماضي. ولم يتوقف دور التقدم العلمي على تحرير عقل الإنسان من الخرافات والخزعبلات، بل إن هذه المعرفة العملية ساعدته أيضًا على زيادة سيطرته على الطبيعة، وخاصة بعد الثورتين «الزراعية والصناعية»، اللتين نجحتا في زيادة معارفه التجريبية في ميدان الزراعة والصناعة.

ولكن القيود والأعباء التي تحد من حرية الإنسان لا تأتي فقط من الطبيعة أو من الأوهام والعقائد وحدها، بل إن أشد أعداء الحرية للإنسان هو الإنسان نفسه من إخوته وجيرانه وأهل عشيرته. فأكثر ما يعانيه الإنسان في ممارسته لحرياته وحقوقه إنما يأتي من المجتمع الذي يعيش فيه. ولذلك فإن أخطر مظاهر الاعتداء على الحريات إنما هي وليدة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة.

الحرية هي في جوهرها قضية مجتمعية وسياسية بالدرجة الأولى. وإذا كان هناك اتفاق حول ضرورة احترام الحقوق الشخصية للإنسان، فإن بعض الجدل قد ثار بمناسبة الحقوق السياسية والاقتصادية. وقد خطا الإنسان خطوات كبيرة في هذا المجال، وكان القرن العشرون ميدان سجال ساخن. فالجدل الأساسي الذي ساد معظم القرن العشرين هو هل تكفي الحريات الفردية والسياسية التي تدعو لها النظم الليبرالية، وهل يكفي أن يكون جميع الأفراد متساوين أمام القانون ويشاركون في اختيار حكامهم ومساءلتهم، أم إن كل هذا حديث «نظري» يغفل الحقيقة الأساسية وهي أن حرية الإنسان تتوقف على ما يتمتع به من حقوق ومزايا اقتصادية «فعلية». فما لم يتحقق العدل ونوع من المساواة في المزايا الاقتصادية، فإن حديث الحريات النظرية سيظل شعارًا بلا مضمون. وهكذا دخلت قضية «العدالة» وحدود الملكية وتوزيع الثروة والدخول إلى صلب قضية الحرية. وأخيرًا وقبل انقضاء القرن تمامًا ظهر هاجس جديد يطل على الحرية هو هاجس «الأمن» والاستقرار.

والحديث عن الحريات الفردية والسياسية حديث قديم ترجع جذوره إلى فلاسفة الإغريق، ولكن هذا الحديث ارتفعت نبرته من جديد مع فلاسفة عصر التنوير،

واشتهرت أسماء ثلاثة تحدثوا بشكل أو آخر عن حقوق الأفراد الطبيعية ونوع من العقد الاجتماعي بينهم وبين الحاكم، وهؤلاء هم «هوبز» و«لوك» و«روسو». وإذا كان الثلاثة ينطلقون من نقطة الاعتراف بحقوق طبيعية للفرد، فإن «هوبز» انتهى إلى تأييد «الملكية المطلقة»، في حين دافع «لوك» عن الملكية الدستورية. وأما «روسو» فإنه لم ير أن العقد الاجتماعي يبرم بين الأفراد والحاكم، ولكنه يتم فيما بين أفراد الجماعة مما يؤدي إلى ظهور «الإرادة العامة» للأمة والتي تصبح مصدر السلطات. وإذا كان «روسو» قد أرسى مبدأ «الأمة مصدر السلطات» وبالتالي دعا إلى الأخذ بالنظم الديمقراطية في اختيار الحكام ومساءلتهم، فإنه ساعد أيضًا على إمكانية «طغيان الأغلبية» باسم الإرادة العامة وذلك على حساب «الأقلية». ومن هنا كان «لوك» هو الأقرب إلى روح العصر الحديث بالتوفيق بين اختيار الحكام بموافقة الشعب وضرورة احترام الحقوق الأساسية والطبيعية للأفراد. وإلى جانب هؤلاء المفكرين الذين ارتبط مفهوم العقد الاجتماعي باسمهم، فقد ساهم في الدعوة إلى الحريات «مونتسكيو» و«فولتير» و«هيوم» و«آدم سميث». وفي كل هذا لم تقتصر الدعوة للحقوق والحريات على الحريات الشخصية مثل حق الحياة والحق في التعبير والاعتقاد والاجتماع والتنقل... إلخ، بل نظر إلى «الملكية الخاصة» باعتبارها حقًّا فرديًا مقدسًا ومكملًا للحريات والحقوق الطبيعية.

وقد شاهد القرن التاسع عشر ازدهار النظم الديمقراطية ليس فقط في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة بل سار وراءها العديد من الدول الأوربية فضلًا عن تطلع معظم شعوب العالم لمثل هذه الدعوة. فالحرية والديمقراطية كان الشعار المرفوع طوال هذا القرن.

وعاصرت هذه التطورات والتوجهات السياسية تطورًا مقابلًا في الحياة الاقتصادية متعلقًا بالتصنيع. فالقرن التاسع عشر هو قرن تصنيع معظم دول أوربا وأمريكا الشمالية بل واليابان وروسيا. وهكذا بدأ تكدس المدن الصناعية واقتلاع العمال من بيئاتهم الريفية إلى المدن في ظل أوضاع معيشية قاسية وظروف عمل غير إنسانية أحيانًا. وبذلك أصبح القرن التاسع عشر هو عصر التصنيع وتعمير المدن وزيادة المواصلات من ناحية، ولكنه أيضًا عصر بؤس العمال واستغلالهم وتكدسهم وتشغيل النساء

والأطفال في ظروف غير مواتية من ناحية أخرى. فهو عصر للتقدم والاستغلال على السواء. وهكذا بدأت الأفكار المناوئة للنظام القائم في الظهور ليس رفضًا للحريات السياسية في مجملها، ولكن في الاعتراض على الملكية الخاصة والاستغلال الذي يترتب عليها. وقد عرف القرن العشرون جدلًا كبيرًا عما إذا كانت الملكية الخاصة ضمانة للحريات الشخصية أو ـ هي على العكس ـ خطرًا عليها وتهديدًا لها؟ وكانت دعوة كارل ماركس أشد هذه الدعوات صخبًا وأكثرها جاذبية.

فمع بداية القرن العشرين سقط العديد من الأوهام حول هذه الحرية السياسية وتعالت الأصوات ضد الاستغلال للمطالبة بالمساواة والعدل. وقبل نهاية الحرب العالمية الأولى قامت الثورة البلشفية في روسيا، وظهرت روسيا السوڤيتية كأول نظام معاد ومناوئ للنظم الديمقراطية. وبدلًا من إقامة «الديمقراطية السياسية» قامت الدعوة «لدكتاتورية الطبقة العاملة» وسيطرة الحزب الواحد والتي أطلق عليها «الديمقراطية المركزية». وفي نفس الوقت وقعت إيطاليا في شرك دعوة أخرى مناوئة للديمقراطية باسم «الفاشية». وبعدها بسنوات استولى «النازي» على الحكم في ألمانيا في حركة شعبية لا تثق بنظم الحرية السياسية وترى في العرق والجنس الملاذ. وفي الثلث الأول من القرن العشرين عرف النظام الاقتصادي الحر في دول غرب أوربا والولايات المتحدة أزمة اقتصادية طاحنة بدأت في ألمانيا مع التضخم الجامح (مما مهد للنازي) ثم انقلب إلى بطالة عميقة وانكماش اقتصادي غير مسبوق في إنجلترا وأمريكا وفرنسا لم تلبث أن انتقلت إلى معظم دول العالم الأخرى.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية سقطت النظم الفاشية والنازية، وبعدها بنصف قرن سقط النظام الشيوعي، وعادت المبادرة للنظم الحرة. وفي هذه الأثناء تحرر العديد من المستعمرات القديمة وانتقلت إلى مرحلة الحكم الوطني، واتجه معظم هذه الدول - ربما باستثناء الهند - إلى الأخذ بأنماط الحكم الفردي تحت شعار محاربة بقايا الاستعمار. ورغم أن معظم هذه الدول لم تكن قد حققت بعد ثورتها الصناعية، فإنها قنعت ببعض قشور الحداثة وخاصة فيما يتعلق بالتسليح الحديث للجيوش والشرطة وأدوات السيطرة مع بقاء نظمها الاجتماعية والاقتصادية دون تغيير جوهري. ولم

يفلت من هذا المأزق سوى دول جنوب شرق آسيا والتي جعلت من التصنيع والتعليم شبه عقيدة جديدة. فنجحت هذه المجموعة مع الهند والصين، وظلت الغالبية من دول العالم الثالث على أحوالها التقليدية مع غلالة رقيقة من الحداثة لدى النخبة.

فهل تعلمنا شيئًا من هذه التجارب؟

لعل الدرس الأول هو أن النظم المعادية للحرية غير قابلة للاستمرار، وأنها رغم ما قد تحققه في الزمن القصير من إنجازات، فإن مآلها إلى الفشل. وأما الدرس الثاني، فهو أن إلغاء الملكية الخاصة اعتمادًا على الملكية العامة وحدها يؤدي عادة إلى تركيز القوة الاقتصادية في يد الدولة فضلاً عن تركيز السلطة السياسية في يدها أيضًا، وبالتالي الاتجاه نحو حكم شمولي يحتكر السياسة والاقتصاد معًا. أما الحديث عن «الشعب» وملكيته أو «الطبقة العاملة» ودورها الرائد، فكل هذه أوهام تخفي هيمنة الحزب الواحد الذي ينتهي إلى تسلط الزعيم وتأليه الفرد وعبادته. ولكن هناك درس آخر لا يقل أهمية، وهو أن الحرية وحدها، وخاصة الحرية الاقتصادية، يسهل إساءة استخدامها وتصبح عدوًا لنفسها عندما تتركز الثروات في أيدٍ قليلة وعندما يتم التجاهل التام بأحوال الغالبية.

الحريات الفردية والسياسية ضرورة لا غنى عنها، ولكنها وحدها غير كافية فلا بد وأن يؤازرها نوع من العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص للجميع، وتمكين الضعفاء من الدخول في أتون المنافسة، ليس بالدعم والمنح بل بالتمكين عن طريق الخدمات التعليمية والصحية وزيادة الوعي والإنفاق على الخدمات الاجتماعية. ولذلك لم يكن غريبًا أن تكون أكثر النظم استقرارًا وتماسكًا وفي نفس الوقت أفضلها دخلًا هي الدول الأسكندينافية وسويسرا وكندا وأستراليا ونيوزيلنده، وهي دول تأخذ بأرقى نظم الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولكنها تعرف أيضًا أوسع شبكات للضمان والخدمات الاجتماعية، ولا تعرف إفراطًا في سوء توزيع الثروة والدخول. وليس من السهل تلخيص روشتة الدواء لهذه الدول، ولكن يمكن التأكيد بوجه خاص على أمرين، الأول هو أنها جميعًا دول قانون، بمعنى أن القانون هو السيد يخضع له الحاكم والمحكومون. والقانون ليس مجرد أداة حكم في يد الحاكم، بل هو سيف

مصلت على الجميع. وعندما نتحدث عن دولة القانون، فإننا نعني القانون الليبرالي الذي يحترم حقوق الإنسان ولا يخرج عليها. والأمر الثاني والمكمل هو «الشفافية» وما يرتبط بها من مساءلة ومسئولية.

وبمجرد أن انتهى القرن العشرون وما تعرضت له الحريات السياسية من أزمات، ظهر وافد جديد يهدد هذه الحريات، وهو عنصر «الأمن القومي». فمع تزايد أعمال «الإرهاب»، عاد الحديث من جديد لتقييد الحريات، ليس باسم العدالة هذه المرة كما في طوال القرن العشرين، وإنما باسم توفير الأمن والاستقرار للمواطنين في مواجهة هذه الأعمال غير المسئولة. ويخشى أن يؤدي التمادي في هذا الاتجاه إلى القضاء على الحريات تمامًا كما أدى التمادي في تدخل الدولة باسم العدالة في معظم الدول الشمولية خلال القرن الماضي إلى القضاء كليًّا على الحريات دون تحقيق العدالة.

وكما أن العدالة ضرورية لضبط الحريات فإن الأمن لا يقل أهمية. وهذه وتلك قيود أو ضوابط على الحرية ولكنها ليست بديلًا عن الحرية ذاتها. الحرية هي الأساس ولا يجوز التضحية بها باسم أية قيمة أخرى. ولكن الحرية تقيد وتنضبط بقيود لتحقيق العدالة أو الأمن، وبشرط أن يكون ذلك في إطار «دولة القانون» من ناحية، وفي ظل «شفافية» كاملة ومساءلة ومسئولية من ناحية أخرى.

التحرر الوطني والسيادة الوطنية [1]

ارتبط الاستعمار دومًا بالمصالح التجارية. وتاريخ الاستعمار قديم. وكانت مصر القديمة تخضع بلاد النوبة وأحيانًا بلاد البونت كما الشام لنفوذها للحصول على الذهب والمعادن النفيسة والأخشاب. وعندما توسعت فينيقيا واتسعت تجارتها استعمرت بدورها قرطاجة وغيرها من جزر في البحر المتوسط، وهو نفس الأمر الذي لجأت إليه أثينا بالتوسع في المدن اليونانية حولها ثم في بحر إيجه قبل أن تمتد إمبراطورية الإسكندر الأكبر حول شواطئ البحر المتوسط. وسارت الإمبراطورية الرومانية على خطاها. وفي العصور الوسطى عرفت المدن الإيطالية التجارية مثل البندقية وجنوة مستعمرات على البحر الأسود وشمال تركيا. ومع اكتشاف أمريكا بدأ الاستعمار الإسباني والبرتغالي ثم البريطاني والفرنسي. وجاء فتح طريق رأس الرجاء الصالح لفتح شهية الدول التجارية في البرتغال ثم هولندا وأخيرًا إنجلترا وفرنسا لوضع موطئ قدم لاستعمار شبه القارة الهندية وإندونيسيا ومعظم مناطق الهند الصينية. وكان التوغل الاستعماري قد بدأ في إفريقيا إلى أن تم تقسيم القارة الإفريقية على الدول الأوربية الرئيسية إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا في مؤتمر برلين في نهاية القرن التاسع عشر. وفي القرن العشرين سارعت إيطاليا في البحث عن موضع قدم في شمال إفريقيا ثم في جنوب البحر الأحمر في الحبشة والصومال. ولم تترك إنجلترا وفرنسا فرصة تفكك الدولة العثمانية حتى ورثتا معظم المنطقة العربية. وحتى الولايات المتحدة التي كانت تفخر بأنها قوة ضد الاستعمار، فإنها استعمرت

---

(١) الأهرام ٩ نوفمبر ٢٠٠٨.

الفلبين ولكنها فضلت سياسة الضم والابتلاع على أسلوب الاستعمار، فضمت تكساس وأريزونا وفلوريدا وهاواي واشترت لويزيانا وألاسكا.

وجاءت نهاية الحرب الثانية في منتصف القرن العشرين فألحقت ضربة قاسمة لمعظم الدول الاستعمارية، فألمانيا وإيطاليا خسرتا الحرب، ورغم أن فرنسا وبلجيكا وكذا بريطانيا كانت في حلف المنتصرين، إلا أن انتصارهم العسكري قد تحقق بتكلفة اقتصادية باهظة، فخرجت هذه الدول من الحرب وهي محطمة اقتصاديًا تنوء بمديونية عالية للولايات المتحدة. ووجدت الولايات المتحدة فرصتها لاحتلال مركز الصدارة في العالم بالعمل على تصفية الاستعمار البريطاني والفرنسي، مع التأكيد على أن هذه السياسة الجديدة تتفق تمامًا مع المبادئ الأمريكية في الدعوة إلى الحرية والاستقلال. وجاء بزوغ الاتحاد السوفيتي بعد سيطرته على معظم دول وسط وشرق أوربا كقوة عسكرية وسياسية وأيدلوجية مناوئة للغرب، مؤيدًا وداعمًا لحركات التحرر الوطني للقضاء على الاستعمار. وهكذا توفرت في منتصف القرن العشرين الظروف الدولية المناسبة والتي جعلت من الاستعمار في شكله القديم ظاهرة نشاز غير قابلة للاستمرار. وكان الوعي الوطني في معظم هذه المستعمرات قد ازداد نضجًا وحدة، ومن ثم كان من الضروري أن ينتهي الاستعمار وأن يحمل عصاه ويرحل من دولة وراء دولة، بدءًا من الهند وحتى معظم الدول الإفريقية. وبنهاية الستينيات من القرن الماضي تحرر أكثر من ستين دولة انضمت إلى الأمم المتحدة والتي بدأت في ١٩٤٥ بخمس وخمسين دولة وهي تضم الآن حوالي أربعة أضعاف هذا الرقم.

وبنهاية الاستعمار التقليدي بدأ عصر الاستقلال الوطني في معظم دول إفريقيا وعدد كبير من دول آسيا، وكانت معظم أمريكا اللاتينية قد استقلت في نهاية القرن التاسع عشر، كما استعادت معظم دول أوربا الشرقية وجمهوريات آسيا الوسطى استقلالها في نهاية القرن الحالي مع انهيار الاتحاد السوفيتي. وهكذا سيطر على معظم دول العالم الحكم الوطني المستقل منذ منتصف القرن العشرين واستكمل في أغلبه منذ عقدين في جمهوريات المعسكر الاشتراكي سابقًا. فماذا كانت نتيجة هذا الاستقلال الوطني للمستعمرات السابقة؟

تفاوتت حظوظ الدول المستقلة حديثًا من ربقة الاستعمار بين نجاحات منقطعة النظير لدى البعض وبين فشل ذريع عند البعض الآخر. فبعض الدول وخاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا حققت نجاحات مذهلة أو على الأقل وضعت أقدامها على طريق التقدم والرخاء. فالهند وقد انقسمت عند الاستقلال إلى دولتين: الهند وباكستان، عرفت نتائج متناقضة. أما الهند متعددة اللغات والأديان والعقائد والأجناس، فقد عرفت مسيرة ثابتة الأقدام من الديمقراطية والتقدم الاقتصادي المعقول الذي تحول في السنوات الأخيرة إلى انطلاق اقتصادي مذهل يؤهلها لتحتل مكانًا متقدمًا بين الدول الكبرى في العقود المقبلة، وذلك بعكس باكستان التي انقسمت على نفسها وانفصل عنها بنجلادش. وهي تعاني من الانقلابات المستمرة والحكم العسكري وغير قليل من الفساد. وأما الصين والتي وإن لم تكن مستعمرة فقد كانت خاضعة لتدخل أجنبي مستمر، فإنها أصبحت إحدى الدول العظمى أو تكاد. وكوريا الجنوبية ـ المستعمرة اليابانية ـ وسنغافورة وهونج كونغ وماليزيا الخاضعة للاستعمار البريطاني، كل هذه الدول أصبحت نمورًا آسيوية يعتد بها، وبالمثل تايوان التي انفصلت عن الدولة الأم: الصين. وفيتنام التي مزقتها الحروب المستمرة منذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينيات، فإنها تطل برأسها الآن باعتبارها من الاقتصاديات الواعدة. وإذا لم تكن إندونيسيا على نفس القدر من النجاح، فإن ما حققته لا يمكن إنكاره. ولا يختلف الوضع كثيرًا في الفلبين وتايلاند. وهكذا يمكن القول ـ بشيء من التعميم ـ إن دول آسيا قد حققت نجاحًا ملحوظًا بالتحرر الوطني والاستقلال. ولكن هل يمكن تعميم هذا الحكم على الدول المستقلة حديثًا في إفريقيا، وربما في آسيا الوسطى؟ لا تبدو الإجابة سهلة أو واضحة.

عرف القرن العشرون عددًا غير قليل من المآسي لحروب أهلية بلغت حد الإبادة من بعض الدول حديثة الاستقلال في إفريقيا وفي غيرها. فإلى جانب الفساد المالي والتدهور الاقتصادي وصلت الأمور إلى حد الفوضى والقتل الجماعي والإبادة العرقية. فعرفت نيجيريا حروب الانفصال، فضلًا عن الاقتتال المستمر في ظل نظم فاسدة للحكم. ولم يكن الوضع في الكونغو أفضل حالًا ولا هو كذلك في تشاد أو الصومال. وجاء نظام للحكم في كمبوديا «بول بوت» وارتكب في ظل حكومة

الخمير الحمر عمليات إبادة لما يجاوز المليون قتيل. ولم تفلت أشلاء يوغوسلافيا بعد تمزقها بوفاة «تيتو» من مذابح بين الكروات والصرب وخاصة بين هؤلاء والمسلمين إلى حد الإبادة في البوسنة والهرسك، ثم في كوسوفو. ولم تكن أثيوبيا وإريتريا والصومال بعيدة عن هذه الممارسات. وهناك حديث جار عن أوضاع مماثلة في دارفور، فضلًا عن المذابح التي تتم بين الحين والآخر في الضفة الغربية وغزة. وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى تستخدم القوة المفرطة للقضاء على مظاهر الاحتجاج والثورة، وفي التبت تكبت الحريات على أسنة الرماح. وفي كل هذا ترتفع الأصوات للمطالبة بوقف المجازر وأشكال الاستبداد والاستعباد، ولكنها تقابل بكلمة «السيادة الوطنية». ليس لأحد أن يتدخل في الشئون الداخلية لدولة مستقلة!

الاستقلال الوطني يعني «السيادة الوطنية»، بمعنى ألا يتدخل أحد في الشئون الداخلية؟ فهل هذا مقنع؟ وما هي حكاية هذه «السيادة الوطنية» التي تستخدم أحيانًا للتغطية على أوضاع مخزية من انتهاك الحقوق والحريات؟

بدأ الحديث عن «السيادة» في كتاب للفقيه والفيلسوف الفرنسي «جان بودان» (Jean Bodin) عام ١٥٧٦، وكان يقصد به تدعيم سلطة الملك، فهو يتمتع «بالسيادة المطلقة» في الداخل والخارج. فسلطة الملك في الداخل لا قيد عليها لأنه يستمدها من الله مباشرة، وهو لا يسمح بأي تدخل خارجي في شئونه الداخلية. وجاء الاعتراف بهذه السيادة على المستوى الدولي في معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ بعد الحروب الدينية (ثلاثون عامًا في ألمانيا، وثمانون عامًا بين إسبانيا وهولندا)، وصدق على هذه المعاهدة الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفرنسا وإسبانيا وهولندا والسويد. وكان الغرض من هذه المعاهدة وما تضمنته من اعتراف بمبدأ السيادة الوطنية هو وضع حد لهذه الحروب الدينية، ومنع تدخل الملوك والأباطرة في الشئون الداخلية للدول المجاورة باسم الدين. «فالسيادة الوطنية» تعني هنا حماية كل ملك أو إمبراطور أو أمير من تدخل جيرانه من الملوك والأباطرة في شئونه الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالعقيدة الدينية لرعاياه. فسكان كل إقليم يتبعون دين ومذهب حاكمهم دون تدخل من الملوك أو الأمراء الآخرين. وهكذا ظهر مفهوم «السيادة» خلال القرنين السادس والسابع عشر باعتباره حصانة للملوك والأمراء في حكمهم المطلق على شعوبهم

دون أي تدخل من الخارج. وجاء «جان جاك روسو» في القرن الثامن عشر في كتابه عن «العقد الاجتماعي» ١٧٦٢ مقررًا لأول مرة أن «السيادة للشعب» كما تظهر في «الإرادة العامة للشعوب».

وهكذا نجد أن مفهوم «السيادة الوطنية» قد بدأ كجزء من منظومة الحكم المطلق، وإن كان قد تطور بفعل حركة التنوير والدعوة للديمقراطية لكي يصبح سيادة للشعوب وليس للحكام. ومع ذلك فيبدو أن بذور النشأة الأولى لم تترك هذا المفهوم كليًا. فأكثر ما يثار عند استدعاء هذا المفهوم يكون للدفاع عن نظم حكم مستبدة تستبيح حقوق وحريات شعوبها. وعرف القرن العشرون مظاهر متعددة للمجازر البشرية بل وحروب الإبادة، والعالم يتفرج بمقولة إن لكل دولة سيادتها على أراضيها وليس لأحد أن يتدخل لأن ذلك اعتداء على استقلال الدول وسيادتها. وإذا اقتصرنا على فترة ما بعد الحرب الثانية أو حتى بعد الحرب الباردة لاكتشفنا كم من المظالم تركت بلا حساب باسم هذا المبدأ النبيل. فانظر إلى ما فعلته حكومة الخمير الحمر بأهالي كمبوديا، أو ما فعله حكام الصرب مع البوسنة والهرسك ثم كوسفو، أو ما وقع بين القبائل المتناحرة في رواندا وبروندي أو في الصومال أو تاهيتي أو في الأراضي المحتلة لفلسطين، والقائمة طويلة.

وفي نهاية القرن صدرت عن الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ وثيقة هامة يؤكد فيها أن «السيادة الوطنية» إنما تقررت للدول باعتبارها مسئولة عن توفير الحقوق والحريات لأبنائها، فهذا هو مبرر سلطة الدولة وامتيازاتها، وإنها إذا فشلت في ذلك أو أخلت بهذا الواجب، فإن سلطة الدولة تفقد شرعيتها ويسقط بالتالي حقها في السيادة. فرغم أن مفهوم السيادة قد بدأ مع نظريات الحق الإلهي للملوك، فإن الأمر قد تغير منذ ثورة التنوير، وأصبحت السيادة للشعوب ضمانًا لحقوقهم وحرياتهم.

ونظرًا لأن معظم أحوال الإخلال بحقوق الأفراد وحرياتهم تقع حاليًا في الدول النامية والتي حصلت على استقلالها الوطني خلال هذا القرن، فإننا نتساءل هل «السيادة الوطنية» حصانة شخصية للرؤساء والحكام أم هي مظهر للاستقلال الوطني الذي يحمي الحقوق والحريات الفردية للشعوب؟

ومن أسف فإن «النظام الدولي» الحالي يرفع شعار حقوق الأفراد وحرياتهم بشكل انتقائي، فيتجاهل انتهاكات وممارسات بشعة من الاستبداد والتنكيل بالحريات والحقوق في بعض الدول بمقولة إننا نحترم «السيادة الوطنية» لهذه الدول، في حين يتذكر حقوق الشعوب وحرياتهم لتبرير التدخل في أحوال أخرى، وعندما يتدخل باسم هذه الحقوق والحريات فإن تدخله يأتي غالبًا متأخرًا مع حرصه على حماية جنوده من الملاحقة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. مما أفقد الرأي العام العالمي الثقة في «السيادة الوطنية» كما في «مبادئ الحرية وحقوق الإنسان».

ولكن ذلك كله لا ينبغي أن يمنعنا من ضرورة التأكيد على أن «السيادة الوطنية» إنما هي ـ كما ذهب «روسو» ـ «سيادة للشعوب» وليست امتيازًا للحكام للتنكيل بشعوبهم وهو ما ذهبت إليه وثيقة الأمين العام للأمم المتحدة.

هل ما زال مالتس معنا ؟[1]

أثار الاقتصادي الإنجليزي «توماس مالتس» جدلًا كبيرًا في الفكر الاقتصادي والسياسي؛ فهو عند البعض رجعي لا يأبه بآلام الفقراء كما أنه عدو لتطلعاتهم في تحسين أحوالهم المعيشية. ولكنه عند الآخرين واقعيًا استوعب حقائق الاقتصاد ـ وخاصة اقتصاديات ما قبل المجتمعات الصناعية ـ ولم يترك العنان لتفاؤل غير مستند إلى الحقائق. وكان «مالتس» قد نشر مقالًا عن السكان أردفه بكتاب في نفس الموضوع في بداية القرن التاسع عشر (١٨٠٣). وقد تبلورت آراء «مالتس» من خلال مناقشاته مع والده الذي كان من المتفائلين المقتنعين بآراء الفيلسوف «جودوين»، حيث يرى أن الطبيعة البشرية خيِّرة، وأن بؤس الفقراء إنما هو نتيجة للنظم الاجتماعية الظالمة والفاسدة، وأن الإصلاح الاجتماعي كفيل بإصلاح وتحسين أحوال الناس وخاصة الفقراء منهم. وجاء «مالتس» ليؤكد أن بؤس الفقراء إنما هو نتيجة حتمية للغرائز البشرية من ناحية، ولطبيعة الاقتصاد من ناحية أخرى. فالإنسان عند «مالتس» ـ كالحيوان ـ يعيش في توازن مع البيئة، يتكاثر مع وفرة الموارد وخاصة من المواد الغذائية. فالغرائز البشرية تدعوهم إلى التكاثر ولا يكاد يحد من هذه الغرائز سوى نقص الموارد وخاصة المواد الغذائية. هذا عن الطبيعة البشرية، أما عن الاقتصاد فقد اعتنق أفكار زميله الاقتصادي الإنجليزي الآخر «ريكاردو» في تناقص الغلة. ومقتضى ذلك أن العائد من الإنتاج وخاصة من الزراعة يتناقص باستمرار مع زيادة السكان. وهكذا فإن تفاعل الأمرين يؤدي إلى أن الغالبية من السكان تعيش عند مستوى الكفاف. فكل زيادة في الإنتاجية

(١) الأهرام ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨.

وارتفاع مستوى المعيشة لن تلبث أن تؤدي إلى زيادة في السكان تلتهم بدورها الزيادة في الإنتاج ونعود من جديد إلى مستوى الكفاف. ولا يمنع هذا الوضع من أن تتمتع أقلية محظوظة من كبار الملاك بمستويات معيشية مرتفعة، ولكن تظل الغالبية من الأجراء محكومين بقيد حديدي للأجور يستقر عند مستوى الكفاف. فالأجور، وهي تمثل دخل الغالبية من السكان، تتحدد بالإنتاجية الحدية للعامل، وهذه الإنتاجية تستقر عند مستوى الكفاف.

ولعله من الغريب أن «مالتس» نشر أفكاره هذه في بداية القرن التاسع عشر وهو نفس وقت «الثورة الصناعية» في إنجلترا، حيث جاءت هذه الثورة لتمثل انقطاعًا كاملًا مع الماضي وسقط معها بالتالي لأول مرة في تاريخ البشرية الفروض التي بنى عليها «مالتس» تحليله، وبالتالي أنقذت البشرية ـ أو على الأقل المجتمعات الصناعية ـ من مصيدة «الاقتصاد المالتسي». فمن ناحية أدت الثورة الصناعية إلى طفرة إنتاجية بمعدلات لم تعرفها المجتمعات البشرية في السابق. وأما الأمر الآخر الذي ارتبط بالثورة الصناعية، فهو انقطاع العلاقة بين زيادة الموارد وزيادة السكان. حقًا، لقد كان التقدم التكنولوچي وزيادة القدرة الإنتاجية أمرًا قديمًا ومستمرًا على الأقل منذ الثورة الزراعية، إلا أن معدلات التقدم التكنولوچي بعد الثورة الصناعية أخذ منحى سريعًا ومفاجئًا على نحو لم تعرفه البشرية في تاريخها الطويل السابق. وهكذا جاءت الصناعة لتحرر الإنسان من ربقة الاعتماد الكلي على الأرض، وبالتالي من قسوة قانون «الغلة المتناقصة». فالتقدم التكنولوچي في الصناعة لا يكاد يعرف حدودًا، وهو يتوسع كل يوم بجديد يفتح آفاقًا جديدة لزيادة الإنتاج، مما حدا ببعض الاقتصاديين في ذلك الوقت إلى الحديث عن قانون «تزايد» الغلة في الصناعة. كذلك عرفت المجتمعات الصناعية نمطًا جديدًا للسكان مع أشكال مستحدثة لتنظيم النسل، فلم تعد كل زيادة في الإنتاج مؤدية بالضرورة إلى زيادة مقابلة في السكان. وبذلك عرفت المجتمعات الصناعية منذ بداية القرن التاسع عشر ظاهرة جديدة، وهي أن التقدم التكنولوچي لم يعد ينعكس دائمًا على زيادة مقابلة في السكان، وإنما أصبح يترجم في ارتفاع في مستوى المعيشة للغالبية وخاصة في شكل زيادة الأجور. «فالثورة الصناعية» أحدثت ثورة اقتصادية حيث أصبح المستفيد الأكبر من التقدم

التكنولوجي هو الغالبية من العمال متمثلًا في الارتفاع المستمر في الأجور وبالتالي في مستوى المعيشة. حقيقة لم يحدث هذا بين يوم وليلة عند بدء «الثورة الصناعية»، حيث استمرت أحوال العمال المعيشية بائسة في بداية القرن التاسع عشر، ولم تتحسن إلا بعد منتصف ذلك القرن، وخاصة خلال القرن العشرين. وهكذا تحررت «المجتمعات الصناعية» وخاصة في القرن العشرين من شرك «الاقتصاد المالتسي»، ولم تعد كل زيادة الإنتاجية مؤدية للزيادة في السكان، بقدر ما أصبحت تعني الاتجاه للارتفاع بمستوى المعيشة لدى الأغلبية. فعرفت المجتمعات الصناعية وخاصة في القرن العشرين بداية تناقص الفروق الشديدة بين الطبقات والتي كانت أحد مظاهر المجتمعات ما قبل الصناعة. فالمجتمع الصناعي يؤدي بشكل عام إلى تقريب الفروق بين الطبقات مع غلبة «الطبقة الوسطى» على الحياة السياسية والاقتصادية. «فالطبقة الوسطى» هي ابنة الثورة الصناعية، وهي لم تكن معروفة قبل ذلك، أو على الأقل لم يكن لها نفس الأهمية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن «الاقتصاد المالتسي» هو اقتصاد ما قبل المجتمعات الصناعية، وهو اقتصاد لا يختلف في جوهره عن «الاقتصاد الحيواني» لكافة الكائنات الحية. فما وصفه «مالتس» لطبيعة الاقتصاد لا يختلف كثيرًا عن الاقتصاد الحيواني، فالفئران أو الأرانب أو غيرها من الحيوانات تتزايد عند توفر الموارد الغذائية، وتنقرض أو تتناقص مع نقص هذه الموارد، وحياتهم هي صراع مستمر من أجل البقاء. ولا نعرف في مملكة الحيوان أن مستوى معيشة الفأر أو الأرنب قد تحسن عبر العصور نتيجة للوفرة من الموارد الغذائية، وكل ما نعرفه هو فقط زيادتها العددية مع كل وفرة في الغذاء. ولم يكن غريبًا أن تكون أفكار «مالتس» على هذا النحو ملهمة لـ«داروين» في نظريته عن «التطور». وهكذا نستطيع القول بأن علم الاقتصاد لم يصبح «اقتصادًا بشريًا» بحق إلا بعد الثورة الصناعية، وحيث يؤدي التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج إلى التحسين في مستوى معيشة السكان وإلى الارتقاء بهم حضاريًا. فالإنسان مع الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي أصبح يعيش لأهداف وغايات أخرى غير مجرد البقاء والتكاثر، وهذه الأهداف ليست كلها ـ للأسف ـ نبيلة.

والآن، إذا كان «الاقتصاد المالتسي» قد ولى مع قيام «الثورة الصناعية»، فلماذا الحديث عن «مالتس» في القرن العشرين؟

السبب، هو أن الثورة الصناعية والتي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر كانت ثورة محدودة وقاصرة على عدد قليل من دول العالم. فالعالم وقد بلغ عدد سكانه البليون لأول مرة في بداية القرن التاسع عشر (١٨٢٠)، جاوز عدد سكانه ستة بلايين نسمة في ١٩٩٩ أغلبهم من الدول الفقيرة والتي لم تدخل بعد مرحلة المجتمعات الصناعية. فمعظم الدول النامية ما تزال ترزح تحت ثقل «الاقتصاد المالتسي» وبحيث تأكل الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج. فهل ما زال «مالتس» معنا ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين؟ هذا هو السؤال، وله أهمية خاصة عندنا.

إذا نظرنا إلى مصر فإن عدد سكانها في بداية القرن التاسع عشر كان يتراوح بين ٢-٣ ملايين نسمة ليصل إلى أقل من عشرة ملايين نسمة في بداية القرن العشرين، وجاوز السبعين مليونًا عند نهاية هذا القرن. لقد عرفت مصر منذ بداية القرن التاسع عشر، ثورتين أحدهما ثورة ديموغرافية والثورة الثانية اقتصادية. فقد زاد عدد سكان مصر منذ بداية القرن التاسع عشر واستمر في الزيادة ولم يتوقف حتى الآن. هذا من الناحية السكانية. فماذا عن الثورة الاقتصادية المصاحبة لها؟

عرفت مصر نوعًا من «الثورة الاقتصادية» استمرت منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين عندما توسعت الإنتاجية الزراعية حتى بلغت حدودها في منتصف القرن العشرين. وبعد أن وصلت الزراعة في مصر إلى ما يشبه حدودها الطبيعية فإنها وللأسف لم تستكمل بثورة صناعية جادة لتواكب التزايد السكاني، مما أوقع الاقتصاد المصري في شبه مصيدة «الاقتصاد المالتسي». الزيادة السكانية تلتهم ـ إلى حد بعيد ـ المكتسبات في الإنتاجية. لقد نجحت مصر في ثورتها الاقتصادية بتطوير والارتقاء بالزراعة في القرن التاسع عشر في حين ظل إنجازها الصناعي محدودًا في القرن العشرين. وللأسف فإن الرغبة في التكاثر والقدرة عليه لم تتراجع في مصر خلال القرن العشرين كما حدث في المجتمعات الصناعية التي سبقتنا في هذا الطريق. لقد أخفقت مصر خلال هذا القرن في وضع الحدود على نموها السكاني في نفس الوقت الذي حققت فيه إنجازًا متواضعًا في التصنيع بعد أن وصلت الزراعة إلى حدودها. ولعل الأمرين مرتبطان أحدهما بالآخر.

وليس صحيحًا أن الثورة الصناعية هي مجرد إقامة صناعة هنا أو صناعة هناك. الثورة الصناعية ومعها «المجتمع الصناعي» هو منظومة متكاملة من النظم القانونية والاقتصادية والسلوك الاجتماعي مع بنية أساسية من الثقافة والقيم. وعندما تتوافر مثل هذه المنظومة للمجتمع المصري فليس مستبعدًا أن يتحقق له ما عرفته من قبل للمجتمعات الصناعية الأخرى: زيادة مستمرة في الكفاءة الإنتاجية وانضباط في الزيادة السكانية. ومن أسف لم يتوافر لمصر ـ حتى الآن ـ أي من الأمرين بدرجة كافية. فالكفاءة الإنتاجية ما تزال متواضعة، وما نراه من أشكال الإهمال ـ انظر إلى سجل الحرائق أو انهيارات المباني أو حوادث القطارات والسيارات ـ لا يساعد كثيرًا على الاطمئنان. وماذا عن احترام الكلمة ودقة الوقت والمواعيد وإتقان العمل وتحمل المسئولية؟ كل هذا دليل على أننا ما زلنا بعيدين عن عقلية «المجتمع الصناعي». وفي نفس الوقت فإن ما تحقق في مجال ضبط النمو السكاني ما زال هو الآخر قاصرًا، ليس فقط بمقاييس الدول الصناعية المتقدمة بل بالمقارنة بعدد من الدول المجاورة، انظر أوضاع تونس أو حتى المغرب.

ربما يكون «مالتس» رجعيًا أو واقعيًا، وربما يكون مجردًا من المشاعر الإنسانية أو لعله عقلاني أكثر من اللازم. ولكن يبدو أننا ـ على أي الأحوال ـ لم نخرج في مصر من مصيدة «الاقتصاد المالتسي»، فما زالت الزيادة السكانية همًّا مصريًا كما في معظم المجتمعات ما قبل الصناعية وليست أوضاع الكفاءة الإنتاجية بأحسن حال.

وماذا عن البيئة والتلوث؟[1]

أشرنا فيما سبق إلى أن الإنسان – في المجتمعات الصناعية على الأقل – قد تحرر تمامًا من «الاقتصاد المالتسي»، وأصبح علم الاقتصاد لأول مرة «اقتصادًا بشريًا». ومع هذا الاقتصاد الصناعي الجديد تحرر الإنسان إلى حد بعيد من قيود الطبيعة، وأصبح سيد الموقف يوظف إمكانياته لزيادة الإنتاج والإنتاجية التي انعكست على تحسين مستوى معيشته وليس زيادة في أعداد ذريته.

ولكن هل صحيح أننا تحررنا كليًّا من قيود الطبيعة وانتصرنا عليها، أم أن الطبيعة لم تخسر المعركة كليًّا، وأنها ربما خسرت جولة وقد تعود لتثأر لنفسها، وتهدد كل ما حققه الإنسان، بل وقد تعاقبه على تجاهله لها؟ هل اندفع الإنسان بأكثر مما ينبغي، وتجاهل الطبيعة بأكثر مما يجب؟ هذا سؤال هام، وقد ظهر على السطح بشكل واضح خلال القرن العشرين. ولنبدأ بالتذكير بقصة الإنسان مع الطبيعة، وكيف انتقل من عبودية شبه كاملة لأهواء ونزوات الطبيعة، إلى نوع من التعاون معها، ثم إلى تجاوزها وأحيانًا تجاهلها.

ظهر الإنسان المعاصر (المفكر) (Homo Sapiens Sapiens) منذ ما لا يقل عن مائتي وخمسين ألف سنة، وربما أكثر، وهناك من يقدر ظهور هذا الإنسان بما لا يقل عن مليون سنة. قد أمضى الإنسان ما بين ٩٥- ٩٩ ٪ من هذا التاريخ في حياة بدائية طبيعية، أطلق عليها هوبز «حياة الوحشية»، وذلك في مجموعات صغيرة يقتات فيها

(١) الأهرام ٧ ديسمبر ٢٠٠٨.

الفرد بما تفيء به عليه الطبيعة، فهو يعيش حياة اللقط والقنص (الرجال عادة للقنص والصيد، والنساء للقط الحبوب والجذور من الأرض). وربما لم يجاوز عدد سكان العالم في تلك المرحلة عدة عشرات وربما مئات الآلاف من البشر. وفقط منذ حوالي عشرة آلاف سنة عرفت البشرية أخطر نقلة حضارية عندما اكتشف الإنسان الزراعة (القمح غالبًا في جنوب البحر الأسود أو في شمال العراق، والأرز في جنوب الصين، والذرة في أمريكا الشمالية). ومع اكتشاف الزراعة بدأت حياة الاستقرار وظهور المدن وبداية الحضارات الكبرى حول الأنهار الكبرى في وادي ما بين النهرين ثم في وادي النيل ثم في الصين والهند. ربما لم يجاوز عدد سكان العالم عند بداية هذه الثورة الزراعية مابين ٢ ـ ٢٠ مليون نسمة. ولم تنتشر الزراعة حول العالم بين يوم وليلة بل أخذت وقتًا طويلًا حتى أصبحت النمط السائد للإنتاج في معظم المجتمعات البشرية. وأخيرًا جاءت النقلة الحضارية الثانية مع «الثورة الصناعية» في منتصف القرن الثامن عشر في إنجلترا، ومنها انتقلت إلى دول غرب أوربا ثم أمريكا الشمالية. وربما لم يبلغ سكان العالم عند بداية هذه الثورة الاقتصادية الجديدة البليون نسمة، حين وصل عدد سكان العالم إلى هذا الرقم في بداية القرن التاسع عشر (١٨٢٠). وكما ذكرنا في مقالنا السابق، فإن المجتمع الصناعي ما زال يمثل جزءًا يسيرًا من العالم المعاصر، فغالبية سكان العالم ما تزال تعيش عصور ما قبل المجتمعات الصناعية.

ومن خلال هذا التطور اختلفت علاقة الإنسان بالطبيعة. فهو خاضع تمامًا للطبيعة عالة وطفيلي عليها يقتات بما تجود به عليه من خيرات في معظم تاريخه منذ وجوده. واختلف الأمر في علاقة الإنسان بالطبيعة مع الثورة الزراعية، فهناك تعاون بينهما. على الإنسان أن يعمل ويجد في الحرث والري والحصاد ومكافحة الآفات، وربما إقامة السدود وتنظيم الري، وهكذا. وتتكفل الطبيعة بعد ذلك برعاية الزرع ونموه وحتى ظهور الثمرات. فالزراعة هي عمل مشترك بين الإنسان والطبيعة. وأخيرًا جاءت الصناعة وتحرر الإنسان أو كاد من الخضوع للطبيعة، بل إنه أصبح يطوع الطبيعة لأغراضه وأحيانًا لنزواته. فمع المجتمع الصناعي أصبح الإنسان هو السيد، والطبيعة مجرد موضوع لنشاطه أو مصدر لخاماته.

وإذا كانت البشرية قد أمضت معظم تاريخها قبل الزراعة (أكثر من ٩٥٪) في ظل هذا النمط من حياة الفطرة الأولى متعرضًا لأهوال الطبيعة ومخاطر الحيوانات، حيث يعيش حياة بدائية في مجموعات صغيرة لا حول لها ولا طول في حياة لا تكاد تختلف عن حياة الحيوانات، فلا غرو والحال كذلك أن تشكلت الغرائز الأساسية الأولى للإنسان في ضوء هذه الحياة الجافة والقاسية. ومن هنا تظهر في هذا الإنسان البدائي الأنانية والخوف والريبة من كل جديد مع العدوانية والخداع، وغير ذلك مما تورثه الحياة البدائية المعرضة للمخاطر من كل جانب. وجاءت الزراعة منذ أمد ليس بعيدًا ولفترة قصيرة من هذا التاريخ لا تتجاوز ٣ ـ ٤٪ من تاريخ البشرية، لتغرس في النفس البشرية نوازع جديدة تتفق مع منطق الزراعة مثل التعاون والتكافل مع مزيد من الرهبة من الكوارث الطبيعية والخوف من المجهول، ومع غير قليل من القدرية والتواكل وربما الإيمان بالمعتقدات الدينية وما وراء الطبيعة. وأخيرًا ففي أقل من الواحد في الألف من هذا التاريخ البشري الطويل، تجيء الثورة الصناعية بمفاهيمها الجديدة عن العقلانية وفاعلية العمل وقوة العلم وأهمية التنظيم وضرورة إتقان العمل واحترام المواعيد والوفاء بالالتزامات والثقة في الآخرين. وكلها نوازع حديثة أضيفت إلى ما سبق أن اكتسبه الإنسان من غرائز ونوازع بدائية من خلال تاريخه الطويل.

ومع الثقة المفرطة في رجاحة العقل وفاعلية العلم ومع النجاحات المذهلة للتقدم التكنولوچي والصناعي وما حققه الإنسان من اختراقات في كافة الميادين، فقد انطلقت المجتمعات الصناعية الحديثة في اندفاع هائل إلى استغلال كل بقعة من الأرض واستخراج أكبر قدر ممكن من باطن الأرض من معادن أو ثروات طبيعية مع التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية بلا حدود. وهكذا أصبح العلم والعقل مسخرين لخدمة هدف أساسي وحيد؛ الاستهلاك، ومزيد من الاستهلاك، وكأننا نعيش في عالم بلا حدود أو قيود. وقد بدأت هذه الانطلاقة في القرن التاسع عشر وتوسعت خلال القرن العشرين.

ولم ينتبه العالم في اندفاعه المحموم نحو إنتاج المزيد من كل شيء، إلى أن هناك تكلفة لا بد من تحملها، وأن هناك حدودًا لكل شيء. فالإنتاج وما يتركه من مخلفات تحتاج إلى معالجة. واستخراج المواد الأولية من باطن الأرض له حدود، وقد بدأت

بالفعل بعض الموارد من النفاد أو إبراز بعض مظاهر النفاد. وما يترتب على إنتاج واستهلاك السلع من تزايد في عوادم ونفايات هذا الاستهلاك، لا يقتصر على مشكلة علاجها والتخلص منها، بل إن هذه العوادم والنفايات ما تلبث أن تلوث الجو والبحر والأرض. فأغلب أنهار الصين قد أصبحت ملوثة تمامًا ولا تصلح أو بالكاد تصلح للحياة النهرية. والهواء أصبح في العديد من المدن الصناعية المكتظة غير قابل للحياة أو يجعلها أكثر صعوبة. وما ينتج من عوادم تؤثر في الغلاف الجوي، وقد أحدثت بالفعل ثقب الأوزون والذي يهدد مستقبل الحياة. وأخطر من هذا وذلك، ما ترتب على تلك الاستخدامات مما يطلق عليه «بالاحتباس الحراري» وتعريض المناخ لهزات خطيرة. فهناك خوف من ارتفاع مستمر في درجات الحرارة وما قد يترتب عليها من ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي، وارتفاع مستوى مياه البحر وتعريض العديد من المدن والموانئ للزوال. وكان اختفاء الغابات في أوربا وأمريكا أحد أسباب عدم الاستقرار المناخي، وها هي البرازيل ودول آسيا (إندونيسيا) لا تجد غضاضة في استئصال غاباتها، تمامًا كما فعلت أوربا وأمريكا في القرن التاسع عشر. وإذا كانت الثورة الصناعية قد اعتمدت ـ إلى حد بعيد ـ على توافر مصادر رخيصة للطاقة بدءًا من الفحم والبخار وانتهاء بالنفط والغاز. فكل هذه الموارد هي موارد نافدة غير متجددة، واستخدامها يؤدي، فضلًا عن ذلك، إلى تلوث البيئة. ولم يتوقف الأمر على ما يلحق الموارد الطبيعية أو ما يترتب عليها من إفساد للبيئة، بل العديد من الأمراض الحديثة قد انتشر في المجتمعات الحديثة. فالإيدز يكاد يستهلك إفريقيا، وهي ليست قليلة في الدول الأخرى. وكل يوم تسمع عن أوبئة جديدة، فهذا جنون البقر، وتلك أنفلونزا الطيور، فضلًا عن أمراض العصر من أمراض للقلب أو أمراض نفسية وعصبية أو غير ذلك.

ولعله من مكارم القرن العشرين أنه طرح قضية البيئة والحدود الطبيعية على قدرة الإنسان لأول مرة وبشكل واضح وقاطع. وكان أن صدر في بداية السبعينيات من هذا القرن تقرير هام لنادي روما بعنوان «حدود النمو»، يوجه الأنظار إلى خطورة التوسع المستمر وغير المحدود في السعي وراء «النمو» بكل شكل وبأي ثمن. فأوضح هذا التقرير أن هناك حدودًا تفرضها الطبيعة على النمو، وأن ثمن الإسراف في هذا

التوسع المحموم في الإنتاج قد يكون مرتفعًا ومؤلمًا على البشرية جمعاء. وفي بداية السبعينيات أيضًا عقدت الأمم المتحدة مؤتمرًا هامًا في هلنسكي عن البيئة، وتوالت من بعضها الدعوات للاهتمام بالبيئة. وقد توجت هذه الجهود بمعاهدة «كيوتو» (Kyoto) لحماية البيئة. (وهي المعاهدة التي رفضت أمريكا التوقيع عليها رغم أن نائب الرئيس الأمريكي السابق آل جور كان المدافع الأول عنها).

وأهم ما يطرحه موضوع البيئة أنه يطرح قضية تتعلق بمصلحة العالم في مجموعه، فبقاء الكرة الأرضية صالحة للحياة يتوقف على ما يفعله كل واحد منا، فكل منا مسئول عن سلامة الأرض ومستقبلها. وهذه هي فكرة «السلع العامة» (Public Goods)، فهي سلع أو خدمات تنفع المجموع، وبالتالي فعلى الجماعة أن تتولى مسئولية توفيرها وصيانتها. والبيئة بهذا الشكل ليست مجرد سلعة عامة وطنية أو قطرية بل هي «سلعة عامة كونية» (Global Public Good)، وبالتالي لا يجوز التهاون فيها بمقولة إن ذلك يوفر مصلحة خاصة أو حتى وطنية، فالأمر يتعلق بالعالم في مجموعه. فليس من المقبول أن نعرض مصالح العالم للخطر لتحقيق مصالح محدودة لفئة أو قطاع أو حتى لمصالح دولة بعينها. وهكذا تطرح قضية البيئة وبشكل قوي قضية المصلحة العامة الكونية.

وإذا كانت قضايا البيئة، تطرح على العالم المسئولية العامة للبشرية للدفاع عن مصالحها في الوجود المادي، فإن التساؤل يدور أيضًا عما إذا كانت «المصالح المعنوية» التي تتعرض لها بعض المجتمعات هي أيضًا من القضايا الكونية والتي يؤدي إهمالها إلى تلوث البيئة الاجتماعية العالمية. وقد رأينا كيف أن الإحساس بالظلم الاجتماعي والسياسي قد أطلق موجات من الإرهاب الذي يؤرق حياة الآمنين من مختلف الأماكن. ولا يقل عن ذلك خطورة تجارة المخدرات والرقيق الأبيض أو تجارة السلاح، فهذه أيضًا كلها أنواع من التلوث الاجتماعي الذي يستوجب تحمل المسئولية الدولية ليس عن طريق الحروب والغارات والسجون والتعذيب فقط، وإنما بالخوض في الأسباب العميقة وراء هذه الانحرافات ومحاولة علاجها.

الفصل الثاني

مشكلات اقتصادية عالقة

تمهيد

لا يبدأ القرن العشرون بصفحة بيضاء بل إنه يرث عددًا من المشاكل الموروثة من القرن السابق. وكانت مصر قد عرفت منذ النصف الثاني للقرن العشرين تقلصات اقتصادية وسياسية بين مذاهب اقتصادية متعارضة أو متناقضة مما أفرز عددًا من المشاكل الاقتصادية التي لا تتفق مع السياق العام الحالي.

وكان النظام الاقتصادي والسياسي قد عرف منذ خمسينيات القرن الماضي مع قيام ثورة ١٩٥٢، مسارًا جديدًا في ظل حكومة عسكرية أو نابعة من وسط عسكري. ولم يلبث هذا النظام الجديد أن اتجه بشكل تدريجي وإن بثبات نحو الأفكار الاشتراكية اليسارية السائدة في ذلك الوقت والتي انتهت بتركيز السلطات السياسية والاقتصادية في يد حكومة قوية شبه عسكرية. وقد توافقت الخلفية العسكرية مع هذه التوجهات السياسية الجديدة. فبالنسبة للقائد العسكري هناك ـ بشكل عام ـ هدف رئيسي، هو مواجهة العدو ومحاولة القضاء عليه، وبذا يصبح الهدف هو النصر في «مباراة صفرية» (Zero–Sun Game) وبلا هوادة فيها. فأي كسب للعدو هو خسارة لي، ومكاسبي هي خسائر للعدو. وعلى خلاف هذه العقلية تبرز عقلية التاجر الذي يرى الحياة «فرصًا» وليست معركة، وأن ما يحققه من كسب ليس بالضرورة خسارة للطرف الآخر، ومن هنا فإن «التاجر» يكون أقرب إلى قبول المصالحة والمساومة بل والحلول التوافقية. وبالمثل فعلى حين يعتقد القائد العسكري أن الفوز يتطلب الانضباط والانصياع للأوامر في إطار خطة محبوكة، فإن التاجر يجد طريقه إلى النجاح من خلال المفاوضة والمساومة والأخذ والعطاء في إطار من المنافسة والتعاون معا. ولذلك لم يكن غريبًا

أن ينجرف النظام العسكري الثوري الجديد إلى السياسات التدخلية في إطار من الحكم الفردي. وبالطبع فقد ساعد على هذا التوجه ضغوط خارجية متعددة مثل الصراع العربي/ الإسرائيلي، ومحاربة بقايا وآثار الاحتلال البريطاني، ثم الغزو الإسرائيلي/ البريطاني/ الفرنسي. وهكذا تكاتفت أوضاع محلية للحكم الجديد مع ضغوط خارجية لدفع النظام الجديد نحو المعسكر الاشتراكي أو بالأصح للبعد عن المعسكر الغربي.

وبعد إلغاء الأحزاب وتقييد الحريات السياسية وتركيز السلطات في يد الحاكم تدرجت مراحل التدخل الاقتصادي الحكومي منذ منتصف الخمسينيات إلى أن وصلت مداها في بداية الستينيات، بتأميم الصناعة وقطاع البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية، فضلًا عن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية وإقامة التعاونيات لتسويق المحاصيل الرئيسية والسيطرة على تجارة الجملة. وقد بدأت هذه الإجراءات في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي بشكل تدريجي بدءًا بوضع برنامج صناعي للسنوات الخمس في ١٩٥٧، ثم وضع الخطة الخمسية الأولى في ١٩٦٠، والتوسع في التأميمات منذ ١٩٦١. وقد نجحت هذه الخطة الأولى في إنجاز معدلات نمو محترمة (٦,٤٪) في السنوات الأربع الأولى، قبل أن تبدأ في التراجع في السنة الأخيرة للخطة نتيجة لمجموعة من الظروف غير المواتية، بدأت منذ ١٩٦٢ مع فشل محصول القطن ثم نتيجة التدخل العسكري في اليمن، وأخيرًا توتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وقطع المعونات الأمريكية (خاصة القمح ١٩٦٤). وجاءت كارثة ١٩٦٧ وفقد سيناء وإغلاق قناة السويس وضياع آبار النفط في خليج السويس مما أصاب الاقتصاد المصري في مقتل. وبذلك شكلت هزيمة ١٩٦٧ نهاية للمشروع الاقتصادي والسياسي لـ«عبد الناصر»، وإن استمر قائمًا بدون روح وبعد أن فقد قوة اندفاعه إن لم يكن سبب وجوده. وأصبح الهدف غير المعلن للنظام هو مجرد استمرار حياة المواطنين وحماية بقايا النظام ومحاولة الإعداد والبناء العسكري من جديد. وهكذا تراجعت معدلات الاستثمار، وأهملت الصيانة، وزاد الاعتماد على المعونات العربية (مؤتمر الخرطوم)، مع بدء التساهل مع مظاهر التسيب في الإدارة العامة في مكاتب الحكومة كما في المواصلات أو في الشارع. وربما كان الجهد الجاد الوحيد هو في محاولة إعادة بناء القوات المسلحة.

وبعد نجاح العمليات العسكرية في حرب ١٩٧٣ استعادت الدولة ثقتها بالنفس وبدأ التغيير في التوجه العام للسياسة الاقتصادية فيما عرف آنذاك بسياسة «الانفتاح الاقتصادي»، ونشرت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ معبرة عن التوجهات الجديدة لتحرير الاقتصاد وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليلعب دورًا أكبر في الحياة الاقتصادية، وبعدها بقليل صدر قانون الاستثمار رقم ٤١ لسنة ١٩٧٤ بإعطاء مزايا للمستثمرين وإقامة عدد من المناطق الحرة. وكانت الفكرة الأساسية هي الاستفادة من الأموال العربية التي توفرت في المنطقة بشكل كبير بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار النفط، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص. وتركز جوهر التعديلات الجديدة في هذه المرحلة من «الانفتاح الاقتصادي» على فتح الباب أمام المستثمرين المصريين والأجانب لإقامة مشروعات تتمتع بمزايا ضريبية وقدر أكبر من المرونة والتحرر من القيود الواردة في قوانين العمل وقانون الشركات. كذلك تضمنت التوجهات الجديدة تحرير الاستيراد طالما يوفر المستورد حاجاته من العملات الأجنبية فيما عرف «بالاستيراد بدون تحويل عملة»، مع السماح للمستثمرين الأجانب بحق تحويل الأرباح إلى الخارج. كما بدأت الدولة في السماح بإقامة بنوك أجنبية وفروع للبنوك الأجنبية. ومع ذلك فقد ظل النظام الاقتصادي في مجموعه دون تغيير ملموس، حيث استمر القطاع العام مسيطرًا على معظم الصناعة والمرافق والنقل والمواصلات والبنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية. وهكذا جاء «الانفتاح» بمثابة فتح ثغرة أو إقامة جزيرة محصورة للقطاع الخاص وسط محيط هائل من القطاع العام. واستمرت السياسة الرسمية على التأكيد على أن القطاع العام هو ركيزة التنمية الاقتصادية، وأنه «لا مساس بالقطاع العام». واستمر هذا الوضع حتى نهاية الثمانينيات.

وبعد حرب الخليج الأولى ١٩٩١ أخذت السياسة الاقتصادية منحى جديدًا بقبول برنامج الإصلاحات لصندوق النقد الدولي، بإعادة النظر في أسعار الفائدة في البنوك وتحريرها مع الأخذ بدرجة أكبر في تحرير أسعار صرف الجنيه المصري ومحاولة ضبط عجز الميزانية وزيادة حرية رأس المال. وقد ساعد على قبول هذا التحول في السياسة الاقتصادية ما ترتب على مشاركة مصر في حرب الخليج من تقديم عدد من

المزايا المالية والمغريات منها إلغاء الديون العسكرية الأمريكية (حوالي ٧ مليارات دولار) وكذا الديون العربية (حوالي ٧ مليارات دولار أخرى) كما وافقت الدول الدائنة في إطار نادي باريس على إعفاء الحكومة المصرية من نصف ديونها العامة، وذلك فضلًا عن مساعدات مالية هامة حصلت مصر عليها أثناء الحرب من بعض الدول الخليجية (حوالي ٣ مليارات دولار). وهكذا قبلت مصر أخيرًا ـ وبعد طول تردد ـ برنامج للإصلاح المالي والنقدي مع صندوق النقد الدولي الذي بدأ تنفيذه في ١٩٩٢ . وقد حقق هذا البرنامج نجاحًا ملحوظًا.

وبعد ذلك بدأت نغمة «لا مساس بالقطاع العام» تختفي تدريجيًا من الحديث العام، في حين برزت، على حياء، عمليات الخصخصة، كما صدر قانون «قطاع الأعمال العام». وفي النصف الثاني من التسعينيات بدأت تنشط عمليات الخصخصة بعض الشيء ثم أسرعت في بداية القرن الجديد وخاصة منذ ٢٠٠٣، وزاد دور القطاع الخاص بشكل ملحوظ، وانحصر دور القطاع العام، بحيث أصبح الاقتصاد في جوهره اقتصادًا للسوق، ويدار على هذا الأساس.

ومع ذلك ورغم أن الاقتصاد المصري أصبح ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين «اقتصادًا للسوق»، فما زالت هناك بعض المخلفات والبقايا التي نشأت أو توسعت خلال فترة التدخل الاقتصادي وانزواء القطاع الخاص. وهذه المخلفات تبدو نشازا في السياق العام لاقتصاد السوق، ويظهر ذلك بوجه خاص في الحجم المبالغ فيه لبند الدعم في الموازنة المصرية واستمرار تجميد الإيجارات السكنية للعقارات القديمة. ويرتبط بكل ذلك فوضى المرتبات والدخول في الحكومة التي تجمع بين مرتبات وأجور بالغة الانخفاض ودخول أخرى بالغة الارتفاع. وإلى جانب هذا وذاك أدى الغموض والإبهام في مبادئ إدارة أصول القطاع العام إلى نوع من الفوضى في التصرف في الأموال العامة. فمع شيوع الاتجاهات الاشتراكية وغلبة القطاع العام على الملكية وتضاؤل دور القطاع الخاص، لم تطرح قضايا التصرف في الأموال المملوكة للدولة بشكل صريح، وكانت المشكلة المطروحة تكاد تكون قاصرة على كيفية «إدارة القطاع العام». ومن هنا لم تكن التفرقة بين دومين عام أو دومين خاص ذات أهمية، فكل شيء خاضع للدولة وأجهزتها ولا يخرج عن ملكيتها. أما

مع سيادة اقتصاد السوق، وقيام الدولة بالتصرف بالبيع في أصولها، فقد عادت أهمية التفرقة بين الأمرين فضلًا عن ضرورة وضع الضوابط والقيود على هذه التصرفات في الأصول العامة. وقد لوحظ أنه خلال السنوات العشرين الماضية وبعد فتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص، أن المصدر الأساسي للثروات الخاصة التي تكونت في مصر كان ناجمًا من شراء أراضي الدولة، مما أدى إلى تركيز الثروات في أيدي قليلة. الأمر الذي أعاد طرح التساؤل الرئيسي عن دور الدولة الاقتصادي في تكوين الثروة أو في توزيعها، ومخاطر سوء توزيع الثروة. وهكذا ظهرت مجموعة من المشاكل الاقتصادية الموروثة من حالة الانتقال من اقتصاد اشتراكي تتولى فيه الدولة مسئولية القيام مباشرة بكل أشكال النشاط الاقتصادي وتسيطر على كافة الموارد إلى اقتصاد للسوق تكتفي فيه الدولة بوضع السياسات والرقابة والإشراف على هذا النشاط وتتخلى عن ملكية العديد من الأصول العامة.

ويتناول هذا الفصل عددًا من هذه القضايا العالقة والتي ترتبت على الانتقال من نظام عام قائم على سيطرة الحكومة والقطاع العام على الاقتصاد، إلى نظام قائم على اقتصاد للسوق مستندًا إلى القطاع الخاص بدرجة كبيرة.

ويبدأ هذا الفصل بورقة عن «المفارقات الاقتصادية» نظرًا لأن العديد من المشاكل الاقتصادية المطروحة قد نجم عن نوايا طيبة تسعى إلى أهداف نبيلة في حماية الفقراء وخاصة الطبقة الوسطى، فإذا بهذه الإجراءات تصبح بعد ذلك عبئًا على الخزانة العامة وبالتالي عجز الموازنة مما يؤدي إلى التضخم وارتفاع الأسعار والإضرار بنفس الطبقات التي أريد حمايتها. وترجع هذه «المفارقات الاقتصادية» عادة إلى تجاهل الآثار غير المباشرة للقرارات الاقتصادية والتي قد تكون أبعد أثرًا من الآثار المباشرة لهذه القرارات. كذلك فإن الاهتمام «بالمدة القصيرة» وحدها وإغفال ما يمكن أن يترتب في «المدى الطويل» قد يلغى ويتناقض مع كل آثار المدة القصيرة لهذه القرارات.

أما الورقتان التاليتان فتناولا على التوالي «تكوين الثروة واقتسام الثروة»، ومخاطر «تركز الثروات». فالشرط الرئيسي لأي تقدم اقتصادي هو زيادة قدرة الاقتصاد على

تكوين الثروة وزيادتها، أما العمل على توزيع الثروات وحده ودون إجراءات مكملة لضمان زيادة الثروة في المستقبل، فإنه ينتهي عادة بعكس المطلوب وهو حماية المستضعفين. فالضمان الوحيد والأكيد لمصالح الغالبية من الفقراء هو استمرار قدرة الاقتصاد على النمو وتوليد الثروات الجديدة. ومع ذلك فإذا كان توزيع الثروات سيئًا فإنه يصبح خطرًا على مبدأ تكوين الثروات نفسه. ومن هنا ضرورة توفير توازن دقيق بين توفير الشروط اللازمة لتكوين الثروة مع ضمان درجة معقولة من التوزيع العادل. وبذلك فإن حسن توزيع الثروات لا يكون فقط مطلبًا لتحقيق العدالة الاجتماعية بل إنه يصبح أيضًا شرطًا للتقدم وتكوين الثروات. ففي العصر الحديث ومع زيادة عولمة الاقتصاد فقد يغري تركيز الثروات على تهريب أجزاء منها إلى الأسواق العالمية وحرمان الاقتصاد الوطني منها. بل إن ذلك يعتبر من حسن إدارة الأموال بتوزيع المخاطر بين عدد من الدول.

وتأتي بعد ذلك عدة أوراق تتناول قضايا دعم الرغيف وتجميد إيجارات العقارات القديمة ومرتبات الموظفين. والغرض من جمع هذه القضايا معًا هو التأكيد على أن مواجهة مشكلة الدعم يتطلب حزمة كاملة من الإجراءات لا تقتصر على دعم الرغيف أو الطاقة، وإنما يجب أن تشمل أيضًا صورة منسية من الدعم الذي لا تتحمل الحكومة أعباءه وإنما تفرض على طائفة محدودة من ملاك العقارات، وهم ملاك العقارات القديمة. كذلك فإن مواجهة قضية الدعم تتطلب إعادة النظر في مرتبات الموظفين، وهم أهم عناصر الطبقة الوسطى والتي قصد حمايتها في أول الأمر عن طريق الدعم. وإزاء ما لحق مستوى الأسعار من ارتفاع فقد نجحت عدة عناصر من مؤسسات الدولة في توفير مصادر إضافية للدخل لعدد من كبار الموظفين الذين يحصلون على مبالغ كبيرة رغم انخفاض مستوى الأجور الحكومية بشكل عام. وهكذا فتحمل الدولة نفقات هائلة تصرف ـ تحت مسميات مختلفة ـ لبعض فئات من الموظفين، أدى إلى تفرقة هائلة بين مستويات الدخول الحقيقية بين موظفي الدولة. ولا شك أن إعادة النظر في هذه المرتبات وتقنين الزيادات في المرتبات وتوزيعها بشكل عادل على مختلف قطاعات الموظفين مما يساعد على تحسن الأوضاع المالية لجمهور الموظفين الذين يمثلون قطاعًا هامًا من الطبقة الوسطى.

وفي الأخير تتناول الأوراق الباقية مناقشة التعامل مع ملكية الدولة للموارد الاقتصادية وذلك بإعادة الاحترام للقواعد العامة المستقرة في التعامل في أصول الدومين العام والدومين الخاص وإخضاعها للإشراف من جهة مالية واحدة تحت رقابة المجالس النيابية. وهكذا تتناول الأوراق الواردة في هذا الجزء مناقشة «الدومين العام والدومين الخاص» و«التصرف في الأملاك الخاصة للدولة» وأخيرًا مناقشة ما طرح من أفكار مستحدثة عن «الملكية الشعبية للأصول العامة».

المفارقات الاقتصادية[1]

هل نحن بحاجة إلى الاقتصاديين؟ أليس الاقتصاد كله ترديدًا لمقولات عامة ومعروفة، الأمر الذي لا يحتاج إلى أكثر من سلامة التقدير وحسن الاختيار. أليست القاعدة الرئيسية في الاقتصاد هي أن تحاول أن تشتري بأرخص الأسعار وأن تبيع غاليًا؟ ألم يقل «ابن خلدون» هذه القاعدة منذ أقل قليلًا من ألف عام؟ ولا شك أن «أرسطو» قد وصل إلى نفس النتيجة قبل ذلك بما يزيد قليلًا على ألف عام أخرى، فهل يحتاج الأمر إلى متخصصين لكي نعرف أن المفروض أن نتجنب التبذير وأن نعيش في حدود مواردنا، «على قد لحافك مد رجليك»؟ أليس هذا بالضبط ما تعرفه كل ربات البيوت بل وحتى الصغار دون حاجة إلى نصائح الاقتصاديين. فهل نحتاج فعلًا إلى هذا العلم؟

ينبغي الاعتراف بأن هذا التساؤل قد شغل العديد من المفكرين والعلماء. ويقال إنه عندما سئل «أنشتين» لماذا اخترت دراسة الفيزياء بدلًا من الفلسفة أو الاقتصاد مثلًا؟ أجاب بالقول إن الفلسفة تبدو صعبة ومعقدة جدًا، أما الاقتصاد فهو سهل وواضح تمامًا وبالتالي لا يحتاج إلى جهد. وقيل أيضًا إن أحد علماء الطبيعة تحدى الاقتصاديين أن يقدموا له مقولة واحدة يقول بها الاقتصاديون ولا تكون ظاهرة للعيان ومعروفة للخاصة والعامة. ويبدو أن أحد الاقتصاديين الحاضرين قد قبل التحدي، وذكر له، كمثال لمقولة اقتصادية لا تبدو واضحة للوهلة الأولى، نظرية التكاليف أو المزايا النسبية. وليس هنا مجال شرح هذه النظرية بالتفصيل، فكتب مبادئ الاقتصاد

---

(١) الأهرام ٢٠ أغسطس ٢٠٠٦.

تتكفل بذلك. ويكفي أن نشير هنا إلى أن هذه النظرية تؤكد، على خلاف ظاهر الأمور، أن من مصلحة أي دولة حتى وإن كانت متقدمة وأكثر كفاءة في الإنتاج عن غيرها من الدول أن تستورد بعض السلع من دول أخرى ربما أقل تقدمًا وكفاءة، وأن هذا التبادل من شأنه أن يساعد على زيادة الثراء في كل من الدول المصدرة والمستوردة على السواء. فلا يكفي أن تكون الدولة قادرة على إنتاج جميع السلع، وربما بكفاءة وإنتاجية أعلى من الدول الأخرى حتى تستغني عن الاستيراد. فالعبرة ليست بالتميز المطلق في إنتاج السلعة، وإنما بالتكاليف أو المزايا النسبية. فقد تكون الدولة أكثر كفاءة عشر مرات في إنتاج سلعة الحديد مثلًا بالمقارنة بدولة أخرى، ولكنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة أخرى، مثل الطائرات، وبما يجعل إنتاجيتها في هذا الميدان أكثر من عشرين ضعفًا مقارنة بالدولة الثانية. فهنا نجد أن مصلحة هذه الدولة هو أن تتخصص في إنتاج الطائرات وأن تستورد الحديد من الدولة الأخرى. وهذا هو المبدأ الرئيسي في نظرية التجارة الدولية كما وضع أسسها الاقتصادي الإنجليزي «ريكاردو». وهو في الحقيقة قاعدة عامة تجاوز العلاقات الاقتصادية الدولية بحيث نشاهد تطبيقاتها في حياتنا اليومية. فالأصل أن الإنسان لا يقوم بالعمل فيما هو قادر عليه وإنما يتخصص فقط فيما يجيده. فانظر مثلًا إلى سيدة طبيبة، فهي قد تجيد الطهي بل ربما تتميز فيه بدرجة تتفوق فيه على خادمتها أو الطاهي، ولكنها بالقطع تعرف في الأمور الطبية عشرات إن لم يكن مئات المرات أكثر من الخادمة أو الطاهي. ففي مثل هذه الحالة يمكن القول بأن ربة البيت أكثر كفاءة من الخادمة أو الطاهي في كل من ممارسة الطب أو القيام بأعمال الطهي، ولكنها تتمتع بميزة نسبية في الطب. ومن ثمّ فمن المنطقي أن تتخصص في ممارسة الطب وتترك أعمال الطهي للخادمة أو الطاهي. وهذا هو المفهوم الأساسي الذي قام على أساسه مبدأ التخصص والمبادلة. فرغم أن المجتمع ـ أو الفرد ـ قد يستطيع أن يقوم بأعمال متنوعة، إلا أن من مصلحته أن يتخصص فيما يجيده أكثر. وكان «آدم سميث» قد أشار أيضًا إلى أهمية تقسيم العمل مما يزيد الكفاءة. وقد أدركت الشركات الصناعية الكبرى أهمية التخصص وتقسيم العمل، ودفعت به إلى أقصى الحدود. فهي لا تقتصر على التخصص في إنتاج سلعة واحدة، بل إنها تذهب إلى التخلص من إنتاج المكونات النمطية وتعتمد

على الموردين من الخارج (outsourcing) للحصول عليها. وهكذا نجد أن معظم شركات الطيران والسيارات وغيرها من الصناعات الإلكترونية المتقدمة تستند إلى شبكة واسعة من الصناعات المغذية، وتركز جهودها على الأجزاء الأكثر تعقيدًا وتطورًا تكنولوجيًا وتترك العمليات التقليدية للشركات الصغيرة. وهكذا فالعبرة ليست بما يمكن إنتاجه، ولكن بما يحسن إنتاجه.

والحقيقة أن مثال التكاليف أو المزايا النسبية ليس المثال الوحيد الذي يبين أن التحليل الاقتصادي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة عما قد يبدو ظاهرًا للوهلة الأولى. ومن هنا عدد من المفارقات الاقتصادية. فقد نتخذ إجراءات بغرض إحداث نتيجة معينة، فإذا بنا ننتهي إلى عكس ما قصدناه. ويمكن إعطاء أمثلة متعددة لهذه المفارقات من الواقع المصري، وبعض هذه الأمثلة معروف ومشهور، وبعضها أقل شهرة. ولنبدأ بالأكثر شهرة.

عندما قامت الثورة وأرادت أن تخفف الأعباء على أبناء الطبقة المتوسطة، فإنها عمدت إلى تخفيض الإيجارات السكنية مع استمرار تثبيت الإيجارات بل وتأبيدها. فماذا كانت النتيجة؟ امتنع الأفراد عن بناء المساكن، ولم تستطع الدولة مواكبة الحاجات المتزايدة للإسكان مما أدى إلى قيام أزمة إسكان رهيبة، وبزوغ ظاهرة «خلو الرجل»، والتحايل على القوانين لهدم المساكن القديمة، واحتفاظ المستأجرين القدامى وأولادهم بل وأحفادهم بنفس المساكن القديمة. وكثيرًا ما تظل هذه المساكن مغلقة طوال العام، وفي نفس الوقت أهمل الملاك الصيانة، مما أهدر مصادر الثروة القومية بعدم الاستخدام أو بنقص عمرها الافتراضي. واختفت ظاهرة إيجار المساكن ولم يعد هناك سوى التمليك وهو ما لا يناسب إلا الأغنياء. فهل هذا هو ما قصده القانون عند صدوره؟ كلا، بل إن أبناء الطبقة المتوسطة ـ وهم المقصودون بالحماية ـ كانوا الضحية الأولى لأزمة المساكن، لأن أبناءهم لم يعودوا قادرين على توفير المبالغ المطلوبة لخلو الرجل في الشقق الجديدة فضلًا عن أن أسعار هذه الشقق للتملك تفوق طاقاتهم. ومن هنا اضطر المشرع إلى التدخل وتعديل القانون بإباحة تعديل الإيجارات، وإن اقتصر هذا التعديل على العقارات الجديدة دون القديمة. وقد ساعد هذا التعديل على عودة النشاط في بناء المساكن

الجديدة وعودة نظام الإيجار للحياة. ولكن إذا تذكرنا أن العمارات القديمة ـ التي لم يشملها التعديل ـ توجد عادة في أهم وأفضل أحياء المدن، فإنه ليس من الغريب أن يصبح وسط البلد في معظم مدن مصر هو الأكثر قبحًا، لأنه ليست هناك مصلحة لأحد في صيانة أو رعاية المباني القديمة. هذا مثال لقوانين صدرت لأهداف نبيلة إهدارًا للمنطق الاقتصادي، فماذا كانت النتيجة؟ إهدار للموارد، وتفويت للغرض الأصلي.

مثال آخر: هذا بلد إسلامي وبالتالي يحرص على صيانة القيم والتقاليد الإسلامية. وعندما يتعلق الأمر بالمشروبات الروحية تظهر مشكلة؛ فالإسلام يدعو إلى اجتناب الخمر، ولكن هناك غير مسلمين لا يحرم دينهم تناولها، والإسلام يدعو إلى احترام العقائد الأخرى، ثم هناك أيضًا السياحة وهي تأتي عادة من دول لا يرى أهلها في تناول المشروبات الروحية خروجًا عن الآداب العامة. فماذا تفعل السلطات العامة أمام هذه المشكلة؟ لقد اختارت الدولة حلًا وسطًا لا يمنع ولا يشجع، وإنما يقيد الاستهلاك بقيود شديدة. كيف؟ تفرض رسومًا جمركية مرتفعة ـ ثلاثة آلاف في المائة ـ على استيراد المشروبات الروحية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير، وبذلك تتخذ الدولة موقفًا أخلاقيًا بمحاولة الحد من استهلاك هذه المشروبات الروحية. فهل تحقق ذلك؟ كلا. كيف؟

مصر لا تستورد كل احتياجاتها من المشروبات الروحية، فهناك إنتاج محلي لهذه المشروبات. ففي مصر شركة أو شركتان لإنتاج هذه المشروبات. فماذا تعني هذه الحماية الجمركية المبالغ فيها في هذه الحالة؟ الحماية الجمركية هي أحد أهم وسائل تشجيع الصناعات المحلية؛ ولذلك فإن الدولة عندما وضعت هذه الرسوم الجمركية المرتفعة لم تمنع من استهلاك المشروبات الروحية بل إنها وفرت الحماية للشركات المحلية وبالتالي ساعدتها على تحقيق أرباح عالية مع التوسع في الإنتاج. وبالفعل فإنه بعد أن تمّ تخصيص شركات القطاع العام العاملة في هذا المجال وبيعها للقطاع الخاص، حققت الشركات المشترية معدلات عالية من الأرباح اعتبرتها الأوساط المالية العالمية أعلى معدلات للأرباح في العالم. ولم يعد غريبًا أن يعاد بيع هذه الشركات بمبالغ طائلة لشركات عالمية. فشركات القطاع العام في مجال

المشروبات الروحية والتي بيعت للقطاع الخاص المصري بعشرات الملايين من الجنيهات المصرية، أعيد بيعها للشركات الأجنبية بمئات الملايين من الدولارات الأمريكية؛ فالدولة من حيث تريد تقييد استهلاك هذه المواد، فإنها قد ساعدت على نمو وتوسع الصناعة المحلية في هذه المجالات وبشكل احتكاري في ظل حماية هائلة برسوم جمركية بالغة الارتفاع. وليس هذا فحسب، بل إن ارتفاع أسعار المشروبات الروحية المستوردة، ووجود طلب مرتفع عليها خصوصًا من قبل السياح، قد ساعد على قيام تجارة رائجة للتهريب، وبعضها يستخدم البعثات الدبلوماسية، فضلا عن مختلف الأساليب المعروفة للتهريب. وبذلك فإن الإجراء الحكومي لتقييد استهلاك المشروبات الروحية لأسباب أخلاقية قد أدى، في العمل، إلى التوسع في الصناعات المحلية لهذه المشروبات وتحقيق أرباح احتكارية هائلة للشركات المحلية العاملة في هذا المجال، فضلًا عن زيادة التهريب وبالتالي انتشار الفساد. وهي كلها مظاهر غير أخلاقية لإجراء كان القصد منه أخلاقيًا في الدرجة الأولى.

وهناك أيضًا مثال مجانية التعليم، والتي أدت في العمل إلى أن أصبح التعليم مع الدروس الخصوصية أعلى تكلفة من معظم دول العالم. فحيثما أرادت الدولة تخفيف عبء التعليم على عموم الناس، فقد جعلته في الواقع بالغ التكلفة، وبما جعل العامة يتحسرون على تلك الأيام الخوالي عندما كانت المدارس الحكومية «بمصروفات». وبمناسبة التعليم فإن التدريب لا يقل أهمية. وكانت المدرسة الحقيقية لتدريب الحرفيين هي الصبيان الذين يعملون لدى الأسطوات من أصحاب الحرف. وجاءت أعباء التأمينات الاجتماعية وقيود وزارة العمل لتزيد تكلفة هذا التدريب الأهلي المجاني. ربما كان المطلوب هو منح الحرفيين حوافز على تدريب الصبيان بدلًا من زيادة الأعباء عليهم.

وتتعدد الأمثلة لقرارات تتخذ بحسن نية ولأهداف نبيلة، فإذا بها في العمل تؤدي إلى عكس المقصود. قليل من التفكير الاقتصادي قد يفيد.

بين تكوين واقتسام الثروة [1]

العلاقة بين الاقتصاد والثروة علاقة وثيقة. وقد أدرك «آدم سميث» _ أبو علم الاقتصاد _ هذه العلاقة، فكان كتابه في الاقتصاد تحت عنوان «في ثروة الأمم» هو أول مرجع شامل لعلم الاقتصاد. وما زال هذا الكتاب يحتفظ بأهميته رغم مرور أكثر من مائتي عام على صدوره (١٧٧٦). ولا ترجع أهمية الكتاب فقط إلى تركيزه على أهمية الثروة لعلم الاقتصاد، ولكن لاهتمامه بفكرة ثروة «الأمة» وليس مجرد ثروات الأفراد.

ويثير الحديث عن «ثروة الأمة» قضيتين مختلفتين وإن كانتا مرتبطتين، تؤثر إحداهما في الأخرى، وهما قضيتا «تكوين الثروة» (Creation of wealth) و«اقتسام أو توزيع الثروة» (Distribution of wealth). فأما أنهما مختلفان، فيرجع إلى أن قضايا تكوين الثروة تتعلق بكل ما من شأنه الإضافة إلى الثروة وبالتالي زيادة الإنتاج. أما اقتسام أو توزيع الثروة فإنها تشير إلى كل ما يؤدي إلى «حسن أو سوء توزيع هذه الثروة بين الأفراد». الأولى قضية متعلقة «بالكفاءة» أي بالقدرة على الإضافة إلى عناصر الثروة، والثانية متعلقة «بالعدالة» أي بنمط توزيع هذه الثروة ومدى انتشارها أو تركيزها بين الأفراد. وأما أنهما مرتبطتان، فذلك لأن إهمال إحداهما لا بد وأن يؤدي إلى فشل الأخرى. فإذا لم يكن الاقتصاد قادرًا على تكوين الثروة والإضافة إليها، فإن محاولات توزيع الثروة واقتسامها لا بد وأن تصطدم، بعد حين، بالركود وعدم النمو ويصبح توزيع أو اقتسام الثروة اقتسامًا للفقر وتوزيعًا له. ومن ناحية أخرى، فإن

---

(١) الأهرام ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢.

التركيز على الإضافة إلى الثروة مع إهمال عدالة التوزيع يؤدي إلى اضطراب اجتماعي مما يهدد الاستقرار وهو الشرط الأول للنمو والتقدم، فضلًا عن أن ذلك قد يؤدي إلى نقص الطلب في الاقتصاد، لأن طلب القلة من الأغنياء، مهما كثر، يظل محدودًا بالمقارنة بطلب الفقراء وهم كثر. وأيـًا كان الأمر، فإن المجتمعات الصحية تعمل على تحقيق التوازن بين اعتبارات «تكوين الثروة» والإضافة إليها من ناحية، وبين اعتبارات «توزيع الثروة» واقتسامها من ناحية أخرى، أي بين اعتبارات «الكفاءة» واعتبارات «العدالة». وقد كان هذا الهاجس في تحقيق التوازن بين هذين المحورين هو أساس الصراع الفكري بين الأيديولوجيات المختلفة. وقد رأى «كارل ماركس» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن النظام الرأسمالي قد حقق قفزة وتقدمًا هائلًا في تاريخ البشرية لأنه أطلق عنان إمكانات تكوين الثروة بدفع غرائز البشر في الكسب وتحقيق الربح. ولكن هذا الربح بإهماله قضايا حسن التوزيع، قد أدى إلى تركيز الثروات وإفقار الغالبية لمصلحة الأقلية، ومن ثمّ فجر عناصر القلق والاضطراب التي سوف تؤدي إلى الثورة والقضاء على النظام الرأسمالي نفسه، وإقامة الاشتراكية. وجاءت الاشتراكية كرد فعل للرأسمالية، وأعلت قيمة «عدالة التوزيع» وتراجعت اعتبارات «تكوين الثروة». وعندما قامت الثورة الاشتراكية الأولى في الاتحاد السوفييتي، كان القائمون عليها خاصة «لينين» مدركين لأهمية «تكوين الثروة» فوجهوا عناية كبيرة للتصنيع الثقيل باعتباره أساس تكوين الثروة، ولكنهم قضوا في الوقت نفسه على الحافز الشخصي واستبدلوه ببيروقراطية لم تلبث أن ظهرت بأبشع صورها في الهدر والتبديد والفساد.

وهكذا فشل النظام الاشتراكي في تحقيق عدالة التوزيع لأن البيروقراطية الجديدة وأعضاء الحزب الواحد فهموا توزيع الثروة بمعنى استيلائهم على المزايا والمنافع لصالحهم الخاص، وفي الوقت نفسه فشل هذا النظام في تكوين الثروة لانعدام الكفاءة في أداء البيروقراطية. وهكذا وصلت الاشتراكية إلى طريق مسدود، وكان مآلها إلى الزوال. لقد جاءت الاشتراكية لعلاج أمراض الرأسمالية في نقص «العدالة» فإذا بها تفشل في هدفها في تحقيق «العدالة» كما عجزت عن مسايرة النظام الرأسمالي في توفير «الكفاءة» بالإضافة إلى أنها دفعت ثمنًا غاليًا في التضحية بالحريات الفردية.

ومع انهيار الكتلة الاشتراكية في العقد الأخير من القرن العشرين، عادت قضية الكفاءة والعدالة من جديد إلى الصدارة. كيف يمكن التوفيق بين اعتبارات «تكوين الثروة» واعتبارات «عدالة توزيع هذه الثروة؟» وكانت الرأسمالية قد تعلمت درسًا مع قيام الثورة الاشتراكية في العشرينيات من القرن العشرين فعمدت إلى التدخل بإصدار العديد من قوانين العمل والتشريعات الاجتماعية للضمان الاجتماعي والضرائب والإنفاق على الخدمات العامة وضمان حدود دنيا لمستويات المعيشة. وتظل مع ذلك المعضلة قائمة خاصة في دولنا النامية.

ويمكن القول بشكل عام إن الحكومات أكثر قدرة على التدخل المباشر في توزيع الثروة منها على التدخل المباشر في زيادة أو تكوين الثروة. فالدولة تتدخل في التوزيع عن طريق الضرائب والإنفاق وإقامة شبكات للضمان الاجتماعي وتوجيه الإنفاق لمصالح الطبقات الفقيرة. أما تدخل الدولة المباشر في زيادة الثروة عن طريق الإنتاج العام (القطاع العام) فقد أثبت ـ فيما عدا استثناءات محدودة ـ فشله. ومع ذلك فإن دور الدولة غير المباشر في تكوين الثروة أمر أساسي، وهو يمثل الدور الأساسي لدور الدولة الاقتصادي من حيث توفير المناخ القانوني والسياسي المناسب للاستثمار والإنتاج، وذلك بإيجاد نظام قانوني سليم لضمان الحقوق وضمان تنفيذ التعاقدات، ونظام قضائي عادل وسريع، ووضع سياسات نقدية تضمن الاستقرار النقدي، والأخذ بنظام ضريبي عادل ومحفز للنشاط الاقتصادي، وتوفير قاعدة للبيانات والمعلومات السليمة تمكن من حسن التنبؤ والتخطيط وتوفير الخدمات الأساسية في البنية الأساسية، وتحقيق نظام تعليمي وتدريبي مناسب لتهيئة القوة العاملة للمشاركة الجادة في تكوين الثروات. أما الأفراد فالأصل أنهم أقدر على المشاركة في تكوين الثروات ودورهم في إعادة توزيع الثروة أقل وضوحًا من دور الحكومات. ومع ذلك فكثيرًا ما يؤدي المناخ السائد إلى أن ينحرف الأفراد عن دورهم الطبيعي في تكوين الثروة إلى الاهتمام باقتسام الثروة والاستحواذ على القائم منها، كما يحدث عندما تزيد أهمية المضاربات وخاصة العقارية والاستيلاء على الأراضي أو شيوع عمليات الاحتيال والسرقة والنهب والفساد في إدارة المال العام، ولا يحول ذلك طبعًا أن يكون للأفراد دور مشروع ـ ولكنه محدود ـ في توزيع الثروة عن طريق مساهمتهم في الأعمال الخيرية.

وهكذا يتضح أن العمل على تحقيق التوازن بين اعتبارات «تكوين الثروة» واعتبارات توزيعها، يتطلب تكاملًا في أدوار الدولة والأفراد. الدول تعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيق الكفاءة ومنع الانحرافات مع عدم التدخل المباشر في الإنتاج، إلا استثناء. وفي نفس الوقت تقوم الدولة بالعمل على تحقيق أكبر قدر من العدالة في التوزيع وبما لا يخل باعتبارات الكفاءة. أما الأفراد فيجب أن ينصرفوا إلى العمل في الإنتاج وزيادة الثروة بعيدًا عن محاولات اقتسام أو نهب الثروات العامة والخاصة مع تحمل مسئولياتهم في أعمال الخير العام. وفي جميع الأحوال لا بد ـ لسلامة المجتمع وتقدمه ـ من الحرص على مبدأي الإضافة إلى الثروة وحسن توزيعها.

لا جدال في أنه لا يمكن التفريط في أحد الاعتبارين ـ الكفاءة والعدالة ـ أو إهدارهما كلية. فلا بد في نظام اقتصادي سليم من توافر القدرة على تكوين الثروة، كما لا بد من احترام درجة من عدالة التوزيع. ولكن هذا الإعلان وحده لا يكفي لحل المشكلة. فالنظم الاقتصادية كلها ـ أو أغلبها ـ تدعي أنها تراعي الأمرين بدرجة أو أخرى، ولكنها تختلف في درجة الاهتمام وفي مركزي الأولوية لكل منهما. وهناك من النظم التي تفشل في الأمرين معًا، فلا هي تحقق نموًا مضطردًا وزيادة معدل النمو الاقتصادي، ولا هي توفر توزيعًا عادلًا للدخول والثروات. وهذه للأسف بعض أحوال دولنا النامية. وإذا استبعدنا هذه الحالة الشاذة – رغم انتشارها – فإن بعض النظم الاقتصادية تعطي اهتمامًا أكبر لقضية تكوين الثروة أو لقضايا الكفاءة بشكل عام، في حين أن نظمًا أخرى تميل إلى ترجيح اعتبارات حسن «توزيع الثروة» أو اعتبارات «العدالة».

ولكل من الاتجاهين أنصار وأعداء، فأنصار ترجيح اعتبارات الكفاءة يرون أن الأساس في تقدم الأمم هو زيادة الثروة وبالتالي فمن الطبيعي إعطاء الأولوية لتكوين الثروات، وأن زيادة الثروة، يؤدي في النهاية إلى حسن التوزيع والعدالة. فالثروة ـ وفقًا لهذا المفهوم ـ تتساقط وتعم الجميع (Trickling Down). ويرى أنصار هذا الاتجاه أن تجربة الدول الصناعية الرأسمالية بدأت بتركيز الثروة ثم ما لبثت أن أدت إلى شيوع الرخاء. فكفاءة الإنتاج ما تلبث أن تطرح قضية العدالة والمساواة، والتقدم الاقتصادي يؤدي عادة إلى عدالة التوزيع. وقد كانت الطبقات العاملة في تلك الدول الصناعية

هي أكثر المستفيدين من هذا التقدم الاقتصادي، ويكفي في هذا النظر إلى التناقض بين أحوال هذه الطبقات في القرن التاسع عشر وأحوالهم في القرن العشرين. فقد عانوا في بداية مراحل الثروة الصناعية، وها هم يجنون المنافع بعد استقرار وتعمق النمو الاقتصادي.

ويرى أنصار قضية توزيع الثروة والعدالة، على العكس، أن إهمال عدالة التوزيع فضلًا عما يسببه من مظالم، فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى النجاح في تكوين الثروة، بل قد يكون وبالًا عليها. فمع انتشار الفقر وتدهور الصحة العامة ونقص الخدمات العامة ـ والمستفيد الأكبر منها هم الفقراء ـ فإنه لا يمكن تحقيق أي تقدم أو نمو اقتصادي مع يد عاملة جاهلة وضائعة ومريضة؛ فعدالة التوزيع ليست فقط قضية اجتماعية بل هي أيضًا قضية اقتصادية.

وأخيرًا فإن الاعتقاد بإمكان تحقق العدالة وحسن التوزيع وانتشار الرخاء مع تكوين الثروات ودون تدخل سياسات حكومية واعية إنما هو وهم أو تغرير. وتظل القضية مطروحة، باستثناء الاتفاق النظري العام على ضرورة تحقيق نوع من التوازن بين الأمرين، فإن الخلاف ما زال كبيرًا في العمل بين من يرون ضرورة إعطاء الأولوية لقضايا الكفاءة وبين من يرون بأن الأولوية يجب أن تكون دائمًا لعدالة التوزيع.

ونجد هذا الخلاف في جميع المجتمعات، المتقدم منها والمتخلف، كما نصادفه في جميع الطبقات، وإن كان الميل لاعتبارات الكفاءة وتكوين الثروات يكون أكثر وضوحًا بين رجال الأعمال في حين أن الميل لعدالة التوزيع يكون أكثر انتشارًا بين العاملين، كذلك يمكن أن يختلف المزاج بين فترة وأخرى، فحيثما تميل الكفة إلى جانب على حساب الجانب الآخر، يظهر رد فعل مناوئ وتميل الكفة من جديد للجانب الآخر. وقد استطاعت الدول الديمقراطية من خلال الحريات العامة والتعددية السياسية أن تسمح ـ عند الاختلال ـ بالتحول السلمي من اتجاه إلى آخر وبما يعيد قدرًا من الاتزان دون مزيد من التضحية بإحدى القيمتين على حساب الأخرى. والمتابع للتاريخ السياسي في الدول المتقدمة ـ في إنجلترا أو فرنسا أو الدول الأسكندينافية ـ خلال القرن الماضي يلاحظ انتقال البندول بين حكومات اليمين ـ التي تعطي الأولوية

«للكفاءة» وحكومات ـ اليسار ـ التي ترجح اعتبارات «العدالة» بما يوفر لها توازنًا معقولًا ومقبولًا ويحقق التعايش والاستمرار بين اعتبارات تكوين الثروة واعتبارات توزيعها، فالحرية السياسية والديمقراطية، وهي توفر مشروعية الحكم وتسمح بتداول السلطة، تساعد على توفير مسار مناسب يسمح بتصحيح التشوهات والانحرافات بلا تضحية مبالغ فيها لأي من اعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة في فترة أو أخرى، بل إن الحرية لا تضمن فقط منع اختلال التوازن بين اعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة، ولكنها تحول أيضًا دون وقوع أسوأ الأوضاع وهي أحوال انعدام الكفاءة واختفاء العدالة معًا وذلك عندما يسود الكساد ويزداد تركيز الثروات، وقد أشرنا إلى أن هذه الأوضاع، رغم شذوذها، فإنها ليست نادرة، وحينئذ تكون الحرية هي الملاذ لأنها تسمح بكسر الجمود وتعديل المسار. فقضية الحرية السياسية هي أيضًا في صلب مسار التنمية الاقتصادية كما هي مطلوبة لذاتها.

تركز الثروات خطر على التنمية [1]

يثور الجدل حاليًا حول حقيقة الإنجاز الاقتصادي للحكومة الحالية. فمصادر الحكومة ـ وكذا مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي ـ تشيد بهذا الإنجاز وترى أنه يمثل نجاحًا باهرًا للسياسة الاقتصادية. وفي نفس الوقت فإن معاناة غالبية المواطنين وعدم قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم الضرورية في ظل الارتفاع المستمر للأسعار يلقى شكوكًا كثيرة حول حقيقة هذا الإنجاز. وقد اضطرت الحكومة تحت ضغط الرأي العام وتعدد مظاهر السخط إلى منح العاملين علاوة غير مسبوقة في المرتبات (٣٠٪) ثم محاولة تدبير الموارد المالية اللازمة لسداد فاتورة هذه العلاوة. وهكذا يبدو أن الحكومة نفسها تعترف بمعاناة أعداد غفيرة من المواطنين أمام صعوبات الحياة اليومية. فكيف يمكن ـ في ظل هذه الملاحظات ـ التوفيق بين الرؤيتين؟ نجاح اقتصادي باهر في قول، مع الاعتراف بوجود معاناة شديدة لغالبية المواطنين من ناحية أخرى؟ فهل يستقيم الأمر فعلًا بأن هناك إنجازًا اقتصاديًا مبهرًا في الوقت الذي تعاني فيه الأغلبية من قسوة الحياة اليومية؟

لا أود أن أتعرض هنا لمدى صحة البيانات الاقتصادية الإجمالية، ولكن التوفيق المنطقي الوحيد بين هاتين الرؤيتين هو أن هناك بالفعل نموًا كبيرًا في الاقتصاد المصري ولكن نتائج هذا النمو تتركز في أيدي عدد قليل من الأفراد، وبالتالي لا تشعر الأغلبية بأي تحسن في أوضاعها.

---

(١) الأهرام ٢٥ مايو ٢٠٠٨.

وليس في هذا الأمر غرابة أو تناقض، فالنمو الاقتصادي وحده لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين أحوال غالبية المواطنين، فكثيرًا ما كان «النمو الاقتصادي» مصاحبًا لتركز الثروات وإعادة توزيعها لمصلحة القلة على نحو مناقض للمساواة والعدالة الاجتماعية. والتاريخ الاقتصادي مليء بمثل هذه الأمثلة. فتاريخ الثورة الصناعية في إنجلترا في القرن التاسع عشر، هو إلى حد بعيد تاريخ لمعاناة العمال وتدهور ظروفهم الاقتصادية والصحية، رغم إرساء قواعد الاقتصاد الصناعي في هذه المرحلة. وقد زخرت كتابات شارلز ديكنز بوصف حالة هؤلاء العمال المزرية، كما جاءت نظريات ماركس وإنجلز تعبيرًا عن هذه الظروف. «فالماركسية» كلها قائمة على أن «الرأسمالية» في بنائها لأسس التقدم الصناعي قد استغلت بؤس الطبقة العاملة مع تركيز للثروات في أيدي قلة من الرأسماليين. ولذلك فقد حرصت الكتابات الحديثة عن «التنمية الاقتصادية» في القرن العشرين على التأكيد على أهمية العدالة الاجتماعية وحسن التوزيع في أي سياسة للتنمية الاقتصادية. فعملية النمو تخلق بطبيعتها أوضاعًا مخلة بالتوازن الاجتماعي، فتركز الثروات وسوء توزيع الدخول هو أحد سمات «الرأسمالية المتوحشة». ومن ثم فإن مسئولية الدولة هي التأكيد على توفير الظروف المناسبة لكي تتم التنمية في إطار من التوزيع العادل لثمرات هذه التنمية. ودون ذلك فإن النمو غير المنضبط قد يؤدي إلى اختلالات خطيرة على المجتمع من حيث توزيع الثروة وقد تفضي إلى انتفاضات شعبية غير مضمونة العواقب. ولذلك لم يكن غريبًا أن تأتي دعوات الإصلاح ليس فقط من أعداء «اقتصاد السوق»، وإنما من أكثر الناس حرصًا على حماية النظام الرأسمالي. ولم تكن دعوة كينز في الثلث الأول من القرن العشرين بضرورة تدخل الدولة، هجومًا على النظام الرأسمالي بقدر ما كانت حماية لهذا النظام. الدولة عليها مسئولية دفع الاقتصاد وتحقيق التنمية المتوازنة، مما يقتضي إعطاء التوزيع العادل ما يستحق من عناية.

كل هذا أمر معروف ومستقر في الأدب الاقتصادي وليس فيه جديد. ولكني أود أن أشير إلى ظاهرة جديدة في ظل عولمة الاقتصاد وهي ما ترتب على العولمة من اندماج في الأسواق المالية العالمية، وفتح فرص الاستثمار المالي للجميع وبلا استثناء. فأصحاب الثروات وخاصة الثروات الكبيرة يجدون أمامهم أسواقًا مالية

بالغة التنوع والعمق وتتمتع باستقرار معقول. ومن هنا الارتباط بين تركز الثروات في الدول النامية وبين هروبها للاستثمار في الخارج. فخطورة تركيز الثروات لا تقتصر على مجرد ظلم اجتماعي يطال الغالبية التي تتحمل كل أعباء التنمية من تضحيات دون أن تتمتع بثمراتها، وإنما ـ وهو الأخطر ـ فإن هذه الثروات الكبيرة تتجه في ظل اقتصاد العولمة للاستثمار عادة في الخارج مما يترتب عليه حرمان الاقتصاد الوطني والأجيال القادمة من نتائج التقدم المتحقق.

كان يقال ـ أحيانًا ـ في الماضي في تبرير تركيز الثروات في أيدي القلة عند بداية التصنيع، إن الأغنياء بقدرتهم الكبرى على الادخار، هم ـ وحدهم ـ القادرون على تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات الاستثمار في المستقبل. فوفقًا لهذه النظرة، ورغم أن سوء توزيع الثروات يمثل خللًا من الناحية الاجتماعية ومُخل بالمساواة بين المواطنين، فقد يكون له مبرر اقتصادي، وهو زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات مما يساعد على زيادة فرص التقدم في المستقبل. ومع ذلك، فإذا كان هذا صحيحًا ـ إلى حد ما ـ في الماضي، فإن ظروف الدول النامية الحالية ـ في ظل اقتصاد العولمة ـ لا تحقق هذه النتيجة، وإنما تدعو إلى نتيجة أخرى مختلفة تمامًا، إذ تحفز كبار الأغنياء على تهريب ثرواتهم إلى الخارج واستثمارها في الأسواق المالية العالمية بدلًا من السوق المحلي. ولا يرجع ذلك السلوك إلى نقص في الوطنية، وإنما لما يحققه الاستثمار في الأسواق الخارجية من مزايا بالمقارنة بالسوق المحلي. فعندما تزيد ثروة بعض المواطنين إلى عدة مئات من الملايين ويقال عدة بلايين من الجنيهات أو الدولارات، فإن الأسواق الوحيدة القادرة على استيعاب هذه الأحجام الهائلة للثروات الجديدة هي الأسواق المالية العالمية. فهذا المستثمر العملاق يجد أمامه أسواقًا أكثر تنوعًا وعمقًا وبالتالي أكثر جاذبية. ولذا يتجه هذا المستثمر إلى تلك الأسواق لما يتيحه ذلك من فرص أكبر وتوزيعًا أفضل للمخاطر. فهذه الأسواق المالية العالمية هي منافس هائل في مواجهة الاستثمار المحلي، وهي متاحة عادةً للثروات الكبيرة.

إذا كان أغنياء إنجلترا، عندما تركزت ثرواتهم خلال بدايات التصنيع، يحرمون الغالبية من المشاركة في التمتع بناتج التقدم الصناعي، فإنهم كانوا ـ على الأقل ـ يستثمرون هذه الثروات والمدخرات المتراكمة في الصناعة في إنجلترا، وبالتالي

يعوضون الأجيال القادمة على بعض ما لحق آباءهم من حرمان. ففي بداية الثورة الصناعية في أوربا لم تكن هناك أسواق مالية خارجية متطورة تغري الأغنياء بالاستثمار في الخارج، فضلًا عن أن تلك الدول الأوربية كانت أسبق من غيرها في التصنيع وبالتالي فإن فرص الاستثمار المربح خارج بلادها كانت محدودة. وربما يستثنى من ذلك الاستثمار الخارجي في المواد الأولية في المستعمرات والتي كانت تساعد على تصدير هذه المواد للتصنيع في الدول الأوربية، والتي تخدم بهذا الشكل الصناعات الوطنية. وليس الأمر كذلك عندنا. فالفرص المحلية محدودة، والفرص في الخارج واسعة ومغرية.

زيادة الثروات الكبيرة في الدول النامية لا تعني بالضرورة زيادة في الاستثمارات المحلية، حيث تفضل هذه الثروات الجديدة الاستثمار عادة في الخارج. فهنا نحن بصدد خسارة مزدوجة، خسارة في الحاضر نتيجة سوء توزيع الثروات بالتضحية بالأغلبية لمصلحة الأقلية، وكذلك خسارة في المستقبل بهروب الأموال إلى الأسواق المالية الأكثر تطورًا بدلًا من الاستثمار المحلي. وإذا نظرنا إلى الإحصاءات المصرية المنشورة لدى صندوق النقد الدولي، فإننا نلاحظ أن زيادة معدلات النمو وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة لم يصاحبه زيادة ملحوظة في معدلات الادخار أو الاستثمار، بل لوحظ أن الاستثمار المحلي يقل عن المدخرات المحلية.

الثروات المحلية الكبيرة لكبار الأغنياء تفضل الاستثمار - على الأقل جزئيًا - في الأسواق المالية العالمية، وعندما تتجه إلى السوق المحلي فإنها تميل إلى الاستثمار في التنمية العقارية أو السياحة وقليل منها يتجه إلى الصناعة التي هي عصب التقدم.

الثروات الصغيرة والمتوسطة وحدها تستثمر محليًا، أما الثروات الكبيرة والعملاقة فإنها تميل للاستثمار المالي في الأسواق العالمية. وهكذا فإن سوء توزيع الثروة ليس فقط خطيئة اجتماعية بل هو أيضًا قصر نظر اقتصادي وإهدار للمستقبل.

الدعم للمحتاج وليس للرغيف[1]

شغلت مشكلة «دعم الرغيف» المسئولين والمواطنين لما يزيد على أربعة عقود. وقد كانت تجربة بائسة على كل الجبهات. الحكومة تتكلف مليارات الجنيهات بما يرهق الموازنة ويزيد من اختلالها، والمستفيد الأول من هذا الدعم لم يعد الفقير أو المحتاج وإنما أصبح تجار الدقيق في السوق السوداء، أما الرغيف المدعوم نفسه فقد تدهورت أحواله كمًا ونوعًا حتى كاد يصبح غير صالح للاستهلاك الآدمي، وبالفعل تسرب جزء كبير منه ليصبح علفًا للحيوان، وأخيرًا ورغم كل هذا التردي فإن الرغيف نفسه لم يعد متوافرًا في الأسواق مما أدى إلى ظهور الطوابير من جديد وبعضها أصبح ميدانًا للشجار بل والمعارك التي يسقط فيها الضحايا بين الحين والآخر. فأية خيبة هذه؟

ربما بدأت المشكلة بخطأ لغوي لم يلبث أن تحول إلى خطأ اقتصادي أكبر في فهم المشكلة وطبيعة الحل. بدأنا نسمع الحديث عن «دعم رغيف العيش» ومسئولية الحكومة عن هذا الدعم، رغم أن الرغيف في ذاته ليس في حاجة إلى الدعم، والصحيح هو أن المواطن الفقير وحده هو الذي يحتاج إلى الدعم. وهكذا وجدنا الدولة تركز جهودها على إبقاء ثمن الرغيف منخفضًا ـ بشكل اصطناعي ـ ليصبح في متناول الفقير. وكانت النتيجة أن تدهورت نوعية الرغيف نفسه وكاد أن يختفي من الأسواق في الوقت الذي تحولت أموال الدعم لتكوين الثروات السوداء من وراء هذا الدعم الحكومي الذي انحرف عن الهدف منه. كيف؟ وماذا فعلت الدولة بالضبط؟

تشتري الحكومة الدقيق بالأسعار العالمية وتبيعه للمخابز بأسعار منخفضة حتى تتمكن هذه المخابز من إنتاج رغيف مدعوم ورخيص. ولكن الحكومة لم تأخذ في

---

(١) الأهرام ٣٠ مارس ٢٠٠٨.

الاعتبار أنها تتعامل في سوق، وللسوق أحكام يصعب الفكاك منها. يتسلم المخبز كيلو الدقيق المدعوم بسعر ١٦ جنيهًا كما تذكر المصادر الرسمية في حين أنه يباع في السوق السوداء بسعر ٢٦٠ جنيهًا، أي أكثر من ستة عشر ضعفًا، وبالتالي فإن هذه العملية تؤدي إلى خلق فرصة خيالية للربح والكسب. وبذلك تضع الحكومة كل مخبز ـ ومن ورائه العديد من الوسطاء ـ أمام اختبار صعب وإغراء شديد يصعب تجاهله. هل يستخدم هذا الدقيق في إنتاج الخبز المدعوم وتحقيق أرباح في حدود عشرة في المائة أو أكثر قليلًا أم التصرف فيه أو في جزء كبير منه بالبيع في السوق السوداء وتحقيق ربح فوري بأكثر من ألف وخمسمائة في المائة. معضلة شديدة! ولا يحتاج الأمر إلى كثير من الفطنة لكي يكتشف أي مراقب أنه في مثل هذه الأحوال، فالغالبية من المخابز ـ إن لم يكن الجميع ـ لا بد وأن يستسلموا لهذا الإغراء ولو جزئيًا. ولا يرجع الأمر فقط إلى انعدام الذمة الشخصية للمخبز، وإنما هناك ضغط من المنافسين من المخابز الأخرى في السوق ولا أحد يقبل أن تنتعش أرباح منافسيه ويظل قابعًا في مخبزه الصغير. وبطبيعة الأحوال فإن هذه الأرباح الخيالية لأصحاب المخابز لا بد وأن تحفز العديد من العاملين في أجهزة الحكومة والمتعاملين مع هذه المخابز إلى المشاركة في هذه الغنيمة، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الفساد الإداري. فعندما تبيع الحكومة الدقيق المدعوم للمخابز بأقل من عشر ثمنه في السوق، فعليها أن تتذكر أنها لا تتعامل مع ملائكة، وأن الإغراء عادة صعب المقاومة. وهكذا يتسرب جزء من الدقيق المخصص لخبز الفقراء إلى السوق السوداء وإلى محلات الحلويات والمكرونة. ويبدأ الرغيف رحلته نحو النحافة كما تتدهور نوعيته. ومع هذا التردي في الرغيف المدعوم ومع انخفاض ثمنه يظهر منافس جديد للمشاركة في استهلاك هذا الخبز المدعوم، وهم مربو الطيور والحيوانات، حيث يصبح الخبز أرخص من أشكال العلف المتاح في الأسواق، مما يؤدي إلى مزيد من إنقاص المعروض من الخبز للاستهلاك الآدمي. وفي مثل هذه الظروف ليس غريبًا أن تظهر الطوابير من جديد وينفجر بعضها في مشاجرات ومعارك بسبب نقص المعروض ورداءة نوعيته.

وهكذا تتكلف الدولة مليارات الجنيهات من أجل إثراء تجار السوق السوداء وزيادة الفساد والانحراف في الإدارة الحكومية، وتكون النتيجة عقاب جمهور

المستهلكين برغيف تآكل حجمه وتدهورت نوعيته حتى يكاد يعافه الإنسان ويزاحمه الحيوان في استهلاكه. وأخيرًا يأتي النقص في المعروض من هذا الرغيف البائس مما يزيد الطين بله، وتظهر الطوابير من جديد مع مظاهر للعنف نتيجة لنفاد الصبر.

كيف وصلنا إلى هذا؟ يبدو لي أن الحكومة قد انغمست في مستنقع «دعم الرغيف»، ونسيت أن المطلوب هو «دعم المواطن» وتمكينه من الحصول على رغيف إنساني بحجم ونوعية مقبولة. ويتحقق ذلك بزيادة دخله الحقيقي وليس بتخفيض الأسعار.

فماذا يمكن أن تفعل الحكومة إذن؟

تستطيع الحكومة أن تحقق أهدافها بالتركيز على «دعم المواطن المحتاج» وليس «دعم الرغيف» إذا عرفت كيف تتعايش مع قوانين اقتصاد السوق ولم تحاول أن تتجاهلها. الدعم هو دعم الدخل الحقيقي للمواطن وليس دعم الأسعار. كيف؟

نبدأ أولًا بالإشارة إلى أوضاع التموين في مصر. فقد عرفت مصر توزيع السلع الرئيسية بالبطاقات منذ الحرب العالمية الثانية. وقد استمر توزيع معظم السلع الأساسية للغذاء بالبطاقات حتى منتصف السبعينيات حيث بدأ يخرج العديد من السلع من هذه البطاقات. ومع ذلك فلا زالت البطاقات موجودة وخاصة بالنسبة لذوي الدخل المحدود لتوزيع عدد من السلع الرئيسية مثل الزيت. وهكذا فلدينا تجربة طويلة في التوزيع بالبطاقات. وبطبيعة الأحوال فإن استخدام البطاقات لتقديم الدعم للمواطنين المحتاجين للحصول على الخبز في ظروف مناسبة، سوف يحتاج الأمر إلى إعادة نظر لتحديث هذه البطاقات وخاصة فيما يتعلق بذوي الدخول المنخفضة وتعريف احتياجاتهم من الخبز المدعوم.

والسؤال كيف يتم تقديم الدعم للمواطن المحتاج بتوفير الخبز له في حدود قدراته المالية المحدودة مع عدم الخروج على منطق اقتصاد السوق، وبالتالي عدم الوقوع في مصيدة السوق السوداء. هناك تجارب في دول كثيرة وناجحة إلى حد بعيد، ربما على رأسها الولايات المتحدة عن طريق «الطوابع»، التي تمثل نوعًا من الدعم النقدي الذي يوفر للمستهلك القدرة على الحصول على السلعة بأسعار مناسبة ونوعية جيدة مع عدم الخروج على قواعد اقتصاد السوق. كيف؟

المفروض أن تبيع الدولة الدقيق للمخابز بالأسعار الجارية دون دعم، وتحدد الدولة أسعار بيع الخبز ومواصفاته في ضوء هذه الأسعار الحقيقية وذلك لجميع المستهلكين ودون تمييز ودون أي دعم. وفي مثل هذه الحالة فإن المخابز سوف تنتج خبزًا موحدًا للجميع لا فارق بين نوع أو آخر، وقد يصل ثمن الرغيف ـ في هذه الحالة ـ إلى خمسة وعشرين أو ثلاثين قرشًا. وفي نفس الوقت تمنح الدولة أصحاب البطاقات ـ بعد إجراء مراجعة شاملة وعادلة بحيث تغطي معظم ذوي الحاجة ـ «طوابع» أو «كوبونات» تمثل الفرق بين سعر السوق والسعر الذي ترغب أن توفره به رغيف الخبز للمواطن المحتاج، وليكن هذا السعر المناسب للمواطن المحتاج هو خمسة قروش فقط. توزع على أصحاب البطاقات هذه الطوابع أو الكوبونات كل فترة، شهر مثلًا وبما يغطي حاجة العائلة من عدد الأرغفة. ويتقدم المواطن صاحب البطاقة لشراء الخبز دافعًا مبلغ خمسة قروش نقدًا للرغيف، والفارق يقدمه في شكل طوابع. ويستطيع صاحب المخبز في نهاية الأسبوع استبدال ما تجمع له من طوابع والحصول على نقود من أحد النوافذ الحكومية، مكاتب البريد مثلًا. ويمكن للدولة أن تعيد النظر في عدد الطوابع وما تمثله من قيمة كل فترة وبما يراعي اعتبارات السوق وما تراه مناسبًا لدعم المواطن المحتاج.. هذه الطوابع تمثل زيادة حقيقية في دخل المواطن المحتاج وبما يمكنه من شراء حاجته من الخبز. فالدولة تساعد الفقير بزيادة دخله الحقيقي وليس بتخفيض الأسعار بشكل اصطناعي.

وبطبيعة الأحوال فإن مثل هذا الحل لا يمكن تنفيذه بين يوم وليلة، دائمًا يتطلب الإعداد له بإعادة النظر في توزيع البطاقات والتأكد من إمكانيات مكاتب البريد من قدرتها على الصرف وتوفير الإمكانيات لها. كذلك فإن مثل هذا النظام لا بد وأن يخضع للمراجعة الدورية لمعالجة أوجه القصور فيه وتلافي العيوب.

فماذا يحقق مثل هذا الدعم شبه النقدي؟

أولًا سوف يقضي على السوق السوداء في تجارة الدقيق، لأن المخابز لن تجد لها مصلحة في بيع الدقيق المخصص للخبز إلى استخدامات أخرى. فالسعر الذي تشتري به هو أسعار السوق وليس أمامها فرصة للكسب من السوق السوداء. وثانيًا،

سوف تختفي الكثير من مظاهر الفساد الحكومي بالكسب الحرام عن طريق إغماض العيون عن مخالفات التسعيرة من بعض الموظفين. ثالثًا سوف يختفي التعدد في نوعية الخبز المتاح، وبوجه خاص سوف يختفي هذا الرغيف البائس المدعوم ذو الحجم النحيف والنوعية المتدهورة. فالجميع ـ الغني والفقير ـ سوف يستهلكون نفس الرغيف. ورابعًا سوف يقتصر استخدام الخبز على الجنس البشري بدون مشاركة الحيوان من مستهلكي العلف، وبذلك يزداد المعروض وتختفي الطوابير. ولست في حاجة إلى التأكيد إلى أن مثل هذا النظام سوف يؤدي في الأغلب إلى تخفيض ملموس في حجم الدعم الحكومي المتخصص للخبز.

وأخيرًا هل يصبح هذا الحل مثاليًا وبلا مشاكل؟ كلا. فلكل «نظام مشاكله» ولكن هذا النظام قابل للتطور والإصلاح والمراجعة الدورية.

الفارق بين «دعم الرغيف» و«دعم المواطن المحتاج»، هو أن «دعم الرغيف» يحاول أن يجعل الرغيف رخيصًا بأساليب اصطناعية مخالفة لقوانين السوق، أما «دعم المحتاج» فإنه «تمكين» لهذا المواطن من شراء رغيف تحدد ثمنه وفقًا لقوانين السوق. في الحالة الأولى تحاول الحكومة أن تعاند قوانين السوق باصطناع أثمان غير حقيقية، فتنتقم منها قوى السوق السوداء وحلفاؤها من الأشباح الخفية، وأي انتقام! وفي الحالة الثانية تحترم الحكومة قوى السوق وتتعامل مع الأسعار الحقيقية لمساندتها في وصول الدعم إلى الفقير المدعوم بزيادة حقيقية في دخله عن طريق الطوابع أو الكوبونات..

عن الفوضى العقارية (١)

ماذا لو نزل أحد كائنات الفضاء إلى أرض مصر المحروسة وألقى نظرة على الأوضاع العقارية فيها؟ فماذا سيجد؟ لا شك أن أهم ما سيسترعيه هو تنوع المشهد العقاري إن لم يكن التناقض الشديد في مكوناته. فماذا يرى زائرنا الفضائي؟ ربما تحط مركبته الفضائية على أطراف مصر على سواحلها الشمالية أو على شواطئ البحر الأحمر.

فماذا سيكون المشهد الأول لواقعنا العقاري أمام هذا الوافد الفضائي؟ المشهد هنا معروف. منتجعات سياحية أو ترفيهية ومدن جديدة تنتشر على مختلف الأطراف، في الساحل الشمالي، وعلى سواحل البحر الأحمر، وفي سيناء، وفي العين السخنة وربما في فايد. وهي فيلات وقصور تباع بملايين الجنيهات وأحيانًا بملايين الدولارات. وهنا يغلب قانون الطلب والعرض بل لعله قانون العرض وحده حيث يسود البائع فيحدد الأثمان والطراز، والمشترون يتزاحمون ويتسابقون كالقطعان للحصول على حجز قبل أن تفوتهم الفرصة وترتفع الأسعار من جديد. فالأسعار هنا لا تعرف إلا اتجاهًا وحيدًا، وهو الارتفاع المستمر وأحيانًا بصورة مجنونة. ومهما تعددت القرى والمنتجعات، ومهما ارتفعت الأسعار، فان هناك طلبًا مستمرًا وطوابير لا تنتهي من الراغبين في الحجز. ومع ما تعرفه هذه العقارات من فخامة وحدائق ومارينا لليخوت وحمامات السباحة وملاعب للتنس والجولف، فإن مشاهدنا من الفضاء الخارجي سيختلط عليه الأمر، ويتصور أنه ربما أخطأ العنوان ونزل في جزر

---

(١) الأهرام ١٤ أكتوبر ٢٠٠٧.

الكاريبي أو مرابيلا، أو موناكو وغيرها من مراكز جذب الأثرياء وأصحاب الملايين. ولكنه بمجرد أن يعود إلى مركبته ويتنقل قليلًا بمركبته الفضائية في المناطق المجاورة فإنه يكتشف أنه في مصر بالفعل، وأن المشهد العقاري التالي سيكون مختلفًا تمامًا وذلك عندما ينتقل إلى المدن المصرية في القاهرة والإسكندرية، والسويس وطنطا وغيرها، وربما يقتصر زائرنا على القاهرة والإسكندرية، فماذا يجد؟

هنا نجد أنفسنا أمام صور مختلطة بين القديم والحديث وبين الأنيق أو (ما كان أنيقًا) والقبيح. ففي القاهرة نجد أحياء تحمل آثارًا وذكريات ما كان يبدو عريقًا وأحيانًا جميلًا، كما هو الحال بالنسبة للعمارات الخديوية في وسط القاهرة أو العمارات القديمة في ميدان مصطفى كامل أو الأوبرا أو في شارع قصر النيل أو عماد الدين. وهي آثار وذكريات تغلب عليها حاضر بائس من الإهمال وعدم الصيانة. وبالمثل هناك أحياء كانت أنيقة مثل الزمالك وجاردن سيتي ومصر الجديدة وهي لا تعرف فقط العمارات العريقة والأنيقة بل ما زال بها أيضًا عدد محدود من الفيلات والقصور والتي تتناقص يومًا بعد يوم ليحل محلها عمارات طويلة وقبيحة غالبًا. وإلى جانب هذه الأحياء التي عرفت ماضيًا مزدهرًا فإن أغلب أحياء القاهرة الأخرى من العباسية إلى الحلمية الجديدة هي لسكان الطبقة الوسطى في بيوت قديمة، غير مرتفعه، شيدت في بدايات القرن الماضي وحتى الستينيات قبل أن تظهر منذ السبعينيات موجة البناء غير المنتظم، من عمارات عالية، غالبًا بالمخالفة لقوانين البناء وأحيانًا تظل بلا طلاء على الطوب الأحمر. وجاءت مدينة نصر نموذجًا لذلك بأبراجها العالية وبغير ذوق أو طراز. وانتشرت مع هذه الموجة فئة المقاولين القناصة الذين يغيرون على أية فيلا أو قصر أو بناية قديمة لهدمها وتشييد برج سكني محلها بعد دفع مبالغ مغرية للسكان والملاك مع نصيب محترم لبعض الموظفين. وإلى جانب الأحياء الراقية القديمة وأحياء السكن للطبقة الوسطى فإن الأحياء الشعبية تضم غالبية السكان في مساكن قديمة بعضها يعود لعدة قرون مضت فهذه هي مراكز التراث السكني. وإذا كان هذا هو الحال في القاهرة، فإن الإسكندرية لا تختلف كثيرًا. فالرمل تمثل الإسكندرية الحديثة والتي نمت منذ القرن التاسع عشر، وتظل الإسكندرية القديمة والتراثية على الناحية الأخرى حيث

تعطي ظهرها للبحر. وهكذا النمط في معظم مدن مصر، مركز تراثي أصبح شعبيًا، ومركز تجاري حديث نسبيًا ثم نمو عشوائي في مختلف الاتجاهات.

ولا يقتصر الفارق بين ظروف الإسكان في المنتجعات السياحية والمدن الجديدة وبين المدن المصرية القديمة على اختلاف مستوى الحداثة ومظاهر الترف، ولكن كلًا منهما يعيش في ظل نظام قانوني واقتصادي مختلف. فإذا كانت المنتجعات السياحية والمدن الجديدة تخضع للقانون الرأسمالي للطلب والعرض ليس فقط في أسعار العقارات وإنما أيضًا في مستويات الإيجار، فإن معظم المباني في المدن المصرية تخضع للقانون الاشتراكي لتحديد الإيجارات. وقد بدأ تحديد الإيجارات السكنية في المدن المصرية منذ بداية الأربعينيات مع الحرب العالمية الثانية. ولذلك فليس غريبًا أن تجد شققًا سكنية في أحسن أحياء القاهرة في الزمالك أو جاردن سيتي ولا يجاوز إيجار الشقة فيها عشرة أو خمسة عشر جنيهًا. وما زال يسكن في هذه الشقق بالإيجارات القديمة أحفاد المستأجرين الأوائل في الأربعينيات أو الخمسينيات ويدفعون قروشًا أو عدة جنيهات لأحفاد الملاك لهذه العقارات الذين أصبح العديد منهم في حكم المعدمين المستحقين للضمان الاجتماعي. وبطبيعة الأحوال فإن هذه المباني لا تعرف شيئًا عن الصيانة، فأهملت تمامًا وتدهورت مداخلها ومصاعدها، وشاخت مرافقها الصحية وقد أصبح العديد من هذه المباني مظهرًا للقبح بعد أن كان بعضها رمزًا للأناقة والجمال. فهي أقرب إلى عزيز قوم ذل. وفي هذه المساكن القديمة لا يوجد شيء اسمه الإيجار. فالمستأجر وأولاده وأحفاده باقون لا يخرجون إلا بحكم قضائي أو مع خلو رجل. فعقود الإيجار لا تتغير، والتعامل يتم هنا عبر التملك أو التنازل مع خلو الرجل.

ولكن المشاهد العقارية لا تتوقف عند هذين المشهدين، فهناك مشهد ثالث أكثر غرابة وأشد بؤسًا. وهذا هو مشهد الإسكان العشوائي في القبور وفي أطراف المدن. فماذا عن هذا المشهد للسكن العشوائي؟

ظاهرة الإسكان العشوائي حديثة نسبيًا في مصر. فعلى عكس العديد من الدول النامية التي عرفت الإسكان العشوائي على أطراف المدن الكبيرة، فقد نجحت مصر نسبيًا في تجنب هذه الظاهرة حتى السبعينيات من القرن الماضي. وكانت حرب ٦٧

وما ترتب عليها في نزوح الكثير من عائلات مدن القناة مقدمة لهذه الظاهرة، ثم بدأت بالتزايد بعد ذلك. فظهر السكن في القبور ثم تكدست العشوائيات في الأراضي الزراعية المتاخمة للمدن وكذا على أطراف المدن الكبرى، فضلا عن أن أحياء شعبية قديمة تحولت بفعل التكدس السكاني إلى عشوائيات. ويقدر عدد سكان هذه العشوائيات بأكثر من خمسة ملايين في القاهرة وحدها، وما لا يقل عن خمسة عشر مليونًا على اتساع القطر. وإطلاق وصف العشوائية على هذه المساكن جاء مناسبًا تمامًا، فهي عشوائية في كل جانب من جوانبها، فلا احترام لقواعد البناء أو التنظيم، كما أنها لا تعرف مرافق صحية أو خدمات عامة أيضًا، وهي موضع للاستغلال بين المتعاملين فلا يحكمها قانون إيجارات، وإنما قانون العرض والطلب العشوائي. فأسعار الإيجارات فيها بالغة الارتفاع بالنسبة إلى ما توفره من منافع، فهي تمثل أحد أشد أنواع الاستغلال. فيكاد يزيد إيجار الحجرة في مثل هذه الظروف البائسة على مائتي جنيه، في الوقت الذي ما تزال أجرة شقق في جاردن سيتي والزمالك في حدود عشرة أو خمسة عشر جنيهًا.

هذه المشاهد العقارية التي يقابلها زائرنا الفضائي عند زيارته لمصر ليست وهمًا وإنما هي حقيقة، وهي تعكس فوضى عقارية وقانونية واقتصادية. فنحن إزاء عوالم مختلفة تتعايش في نفس البلد. هناك عالم المنتجعات والمدن الجديدة، وهو عالم الأثرياء، حيث يخضع لقوانين السوق وقوى الطلب والعرض ويغلب عليه المضاربات والمبالغة في الأسعار. ولكن هناك أيضًا عالم العقارات القديمة في معظم المدن وهو عالم الاقتصاد الموجه، ولا يعرف سوقًا منظمة تخضع للطلب والعرض وإنما تحايل على قواعد الملكية وحيث يعتبر خلو الرجل هو سيد الموقف، والملكية الفعلية انتقلت إلى المستأجرين وأحفادهم حيث يتربص بهم ملاك العقارات التعساء وأحفادهم. وهناك أخيرًا عالم الإسكان العشوائي وهو عالم المهمشين الذين لا يخضعون إلى أي نظام قانوني أو اقتصادي واضح. فالبناء يتم على أراض غير واضحة الملكية، والبناء لا يعترف بأي تنظيم عمراني، ولا يتمتع بمرافق ولا يعرف خدمات حكومية. وفي هذا العالم العشوائي تظهر أبشع أنواع الاستغلال فيما بين هؤلاء المهمشين بعضهم مع بعض. وهي بيئة تشجع على الجريمة والفساد.

إنه عالـم غريب. في مشهد نجد تسامحًا مع قوانين الطلب والعرض الرأسمالية إلى حد السفه، وفي مشهد آخر نجد تمسكًا إلى حد الغباء بقوانين شبه اشتراكية موروثة منذ نصف قرن، وفي مشهد ثالث لا مجال إلا لقوانين الفوضى إذا كان لهذه الفوضى من قوانين.

هذا ما يمكن أن يشاهده كائن الفضاء في زيارته لمصر وبعد أن اطلع على أوضاعها العقارية، لا بد أنه سوف يقع في حيرة شديدة. كيف تتعايش مثل هذه الأنماط في دولة واحدة في ظل حكومة واحدة؟ ماذا يكتب في تقرير عودته عن مشاهداته للأوضاع العقارية في مصر؟ هل هي دولة غنية مثل أمريكا أو سويسرا، أم هي دولة فقيرة مثل بنجلادش ؟ هل دولة رأسمالية أم اشتراكية؟ أو لعلها دولة «بزرميط»؟ وغالبًا فإنه لن يكثر من التساؤل، ويقرر العودة من حيث جاء.

أما نحن، أبناء هذا البلد، فعلينا أن نتعايش مع هذا الوضع الغريب.

الوضع القائم لا يستقيم ولا بد من سياسة إسكانية واضحة المعالم تعيد التجانس إلى الأوضاع العقارية في مصر. إن الأوضاع العقارية في مصر هي أقرب إلى الكوميديا، ولكنها نوع من الكوميديا السوداء. وشر البلية ما يضحك.

الإيجارات القديمة ليست دستورية ولا اقتصادية[1]

تناقش هذه الأيام قضية الدعم. والمقصود بذلك الدعم الذي تقدمه الحكومة من خلال الموازنة العامة لبعض المواد الغذائية ـ وفي مقدمتها رغيف العيش ـ بالإضافة إلى دعم أسعار المنتجات البترولية وموارد الطاقة.

وتثير قضية الدعم ـ بشكل عام ـ الرغبة في التوفيق بين اعتبارين هامين؛ الاعتبار الأول اجتماعي وهو مسئولية الدولة عن توفير نوع من شبكة الأمان للطبقات الفقيرة وضمان حد أدنى من مستوى الأسعار المناسبة لدخولهم، وأما الاعتبار الثاني فهو اقتصادي ويتطلب أن تعكس الأسعار السائدة التكاليف الحقيقية ضمانًا لحسن إدارة الموارد. والمعضلة السياسية التي تواجه معظم الدول ـ ومنها مصر ـ هي التوفيق في تحقيق التوازن بين هذه الاعتبارات الاجتماعية وتلك المبررات الاقتصادية، ذلك أن الفشل في تحقيق ذلك أو المبالغة في تغليب جانب على آخر قد ينتهي بخلق حالة من القلق الاجتماعي وربما السياسي على المدى القصير، أو بالمقابل بتبديد للموارد وتدهور الكفاءة الإنتاجية على المدى البعيد. ومن هنا أهمية وخطورة أسلوب التعامل مع قضية الدعم.

ولكن هل صحيح أن الدعم في مصر يقتصر على هاتين الحالتين - دعم المواد الغذائية ودعم المنتجات البترولية وموارد الطاقة؟ الحقيقة أن مصر تعرف نوعًا آخرًا من الدعم للإيجارات السكنية، وهو دعم تفرضه القوانين دون أن تتحمل به موازنة

(١) الأهرام ٦ يناير ٢٠٠٦.

الدولة وإنما يلقى بعبئه على بعض الملاك العقاريين، وهو غالبًا لا يرتبط بفقر أو غِنى المستفيد وإنما بتاريخ عقد الإيجار. ويظهر هذا الدعم في شكل تجميد إيجارات العقارات القديمة وتمديد أجلها الزمني لجيل بعد جيل. وكان هذا الدعم قد بدأ في ظروف استثنائية ثم استمر لاعتبارات أيديولوجية حتى كاد يصبح صنمًا لا يمكن المساس به.

بدأ نظام تجميد الإيجارات وامتداد عقود الإيجار مع قيام الحرب العالمية الثانية عندما توقف أو تراجع نشاط البناء، بسبب ظروف الحرب. فرأت الحكومة ـ كإجراء وقتي لفترة الحرب ـ تجميد الإيجارات وتمديد عقود الإيجار لمدد غير محددة منعًا لاستغلال ظروف الحرب وفرض أعباء جديدة على جمهور المستأجرين. وعندما صدرت هذه الإجراءات الاستثنائية طبقت على جميع العقارات في كوردون المدن دون تمييز بين عقار وآخر. فهي إجراءات عامة لا تميز بين مالك أو آخر، فالجميع مطالب ـ بسبب ظروف الحرب ـ بعدم استغلال هذه الظروف لفرض أعباء جديدة على جمهور المستأجرين، ودون تمييز أيضًا بين طائفة من المستأجرين وطائفة أخرى. وفي نفس الوقت اتخذت الدولة إجراءات مكملة تتفق مع منطق اقتصاد الحرب. فأنشئت وزارة التموين وأصبح توزيع العديد من السلع الضرورية يتم بالبطاقات لضبط الأسعار وتقييد الاستهلاك.

وكان المفروض أن تنتهي هذه الإجراءات بانتهاء الحرب وعودة نشاط البناء، وهو ما حدث بالفعل حيث شيد العديد من العمارات والمباني في الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب. وبعد ذلك بقليل قامت الثورة وكان معظم أبنائها من رجال الطبقة الوسطى المستأجرين، وبالتالي كان حلم أبناء هذه الطبقة هو تخفيض الإيجارات في عهد جديد بدأ برفع شعارات منع الاستغلال ومحاربة الإقطاع. ولذلك صدرت في بداية الثورة مجموعة من الإجراءات تساعد الطبقة الوسطى وتدعم مركزها الاقتصادي، وتحول دون استغلالهم من جانب الملاك الذين نُظِرَ إليهم باعتبارهم طبقة مستغلة. ولم يكن الهدف الحقيقي لهذه الإجراءات هو حماية الطبقات الفقيرة والمحرومة بقدر ما كان تمييزًا لأبناء الطبقة الوسطى من سكان المدن. ومن هنا لم تكتف هذه الإجراءات بتجميد الإيجارات بل ركزت على تخفيض هذه الإيجارات

وكانت النتيجة أن تراجع البناء العقاري حيث انخفض الاستثمار العقاري الخاص بشكل ظاهر منذ الستينيات، ومع عجز الحكومة عن توفير استثمارات كافية للإسكان، عرفت البلاد أزمة إسكان خانقة، واختفى الإيجار كوسيلة للحصول على مسكن، وأصبح التمليك هو الوسيلة الوحيدة المتاحة وبأسعار مبالغ فيها.

وقد أدت هذه السياسة التي قصد بها حماية الطبقة الوسطى إلى عكس النتائج التي قصد إليها. وظهر أن الضحية الأساسية لهذه السياسة هم أبناء نفس المستأجرين وغيرهم من الجيل التالي وخاصة الشباب الذين عجزوا عن الحصول على مسكن ملائم بتكلفة مقبولة نظرًا لتراجع الاستثمار في مجال الإسكان ونقص المعروض من ناحية، واقتصاره على التمليك من ناحية أخرى. ولذلك رأت الدولة بعد فترة ضرورة العودة من جديد لمبادئ حرية التعاقد، وتحرير عقود الإيجار «الجديدة» من قيود التجميد والامتداد الزمني. وبذلك عاد قطاع الإسكان الخاص إلى حظيرة القانون العام وحيث يسود مبدأ سلطان الإرادة في عقود الإيجار كما في بقية التصرفات الأخرى. وفي نفس الوقت تقريبًا حررت إيجارات الأراضي الزراعية والتي خضعت هي الأخرى، منذ الثورة، لنظام التقييد والامتداد الزمني. ولكن إجراءات التحرير التي أخذت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار الخاص في قطاع المساكن لم تكن عامة ولا شاملة، إذ رأت الدولة أن تقصر ذلك على العقود «الجديدة»، وأن تظل العقود «القديمة» على حالها حيث تخضع لنظام التقييد والتجميد والامتداد الزمني للعقود.

وهكذا أنشأ الوضع الجديد لإيجار المساكن ازدواجا قانونيًا في عقود الإيجار؛ هناك نظام «قديم» تحكمه أوامر عسكرية وتشريعات تسلب المتعاقدين مبدأ سلطان الإرادة، وهناك نظام «جديد» موازٍ يخضع لاعتبارات السوق وظروف الطلب والعرض. وإذا كان لا أحد ينكر على الدولة حقها في وضع ما تراه من قيود على التصرفات القانونية تحقيقًا لمصلحة عامة، فإن السؤال يقوم عما إذا كان من حقها أن تميز في المعاملة بين المواطنين.

لا شك أنه من حق الدولة أن تضع ما تراه مناسبًا من القيود على حقوق الملكية وحرية التعاقد، ولكن هل من حقها أن تميز في المعاملة إزاء حقوق الملكية وحرية التعاقد، حيث تسمح للبعض أن يمارس هذه الحقوق بلا قيود، في حين أن البعض

الآخر لا يتمتع بنفس الحرية في هذه التصرفات؟ أليس هذا اعتداء على مبدأ المساواة للمواطنين أمام القانون؟ وقد ظهرت هذه المفارقة في موقف الشارع إزاء المساواة في المعاملة بين الملاك بعد أن تدخل الشرع لتحرير عقود الإيجار والعودة لمبدأ حرية التعاقد. فإذا كانت ظروف الحرب العالمية الثانية أو ما بعدها قد استدعت استمرار التقييد لحقوق الملاك العقاريين، فقد كانت تلك القيود، على الأقل، قيودًا عامة تسري على الجميع دون تمييز. أما في ظل سياسة «التحرير» الحالية، فإن القانون قد استحدث تمييزًا في حقوق الملكية، بعضها مقيد، والبعض الآخر حر ومطلق. أليس هذا خروجا على مبدأ المساواة أمام القانون؟ أليس للملكية العقارية الحق في نفس المعاملة أمام القانون؟ ألا يعتبر الخروج على ذلك إخلالًا بمبدأ المساواة؟ هل تتمتع هذه الترتيبات الجديدة بحماية الدستور أم إنها قد تكون مخالفة للدستور؟ سؤال يحتاج إلى إجابة.

وبصرف النظر عن مدى دستورية هذا الازدواج القانوني لنظم إيجارات المساكن، فما هو الاعتبار الأخلاقي أو ما هو المبرر الاقتصادي الداعم لهذه التفرقة؟

يستند التبرير الضمني لهذا الازدواج في المعاملة إلى الرغبة في حماية مستوى المعيشة للمستأجرين وعدم تعريضهم لأعباء قد لا يطيقونها. وهو اعتبار سليم يستحق الاحترام، ولكنه يقوم على عدد من الفروض التي يصعب الاقتناع بها. وأهم هذه الفروض الضمنية هي:

١- أن مستأجري العقارات «القديمة» هم من الطبقات الفقيرة التي لا تحتمل ارتفاع الإيجارات ، في حين أن مستأجري العقارات «الجديدة» يتمتعون بمستويات عالية من الدخل تمكنهم من دفع الإيجارات الجديدة، وهم بذلك في غير حاجة إلى دعم القانون لهم.

٢- إن ملاك العقارات «القديمة» هم من الأثرياء من أصحاب الريع من المباني والأراضي الزراعية الذين ينبغي أن يتحملوا «دعم» مستأجريهم بصرف النظر عن مستواهم المالي، في حين أن ملاك العقارات «الجديدة» مستثمرون اقتصاديون يستحقون استيفاء العائد العادل على استثماراتهم.

والواقع أن هذه الفروض غير صحيحة. فالحقيقة هي أن كلًا من المستأجرين القدامى والجدد فيهم الفقير وفيهم الثري، فضلًا عن أن معظم مستأجري العقارات الجديدة هم من الشباب محدودي الدخل الذين ليس أمامهم من خيار آخر للسكن سوى قبول الإيجارات «الجديدة». كذلك ليس صحيحًا أن ملاك العقارات «القديمة» هم دائمًا من الأثرياء، بل إن عددًا كبيرًا منهم يعاني من مستويات للمعيشة تقل عن مستأجري نفس هذه العقارات، وهم بالقطع أدنى ثروة من ملاك العقارات الجديدة.

والحقيقة أيضًا هي أن هناك قطاعًا كبيرًا من المستأجرين في العقارات «القديمة» كما في العقارات «الجديدة» يستحقون الدعم. ولكن الدعم هو مسئولية المجتمع ممثلة بالدولة ويجب أن تتحمله موازنتها فيما تقتطعه من ضرائب من القادرين. أما أن يتم دعم المستأجرين على حساب الملاك القدامى، فهذه بدعة. كذلك فالمفهوم أن يكون الدعم «للساكن» وليس للمسكن، يستوي في ذلك من يسكن بناءً قديمًا أو حديثًا. وعندما تقرر الدولة تقديم الدعم لبعض المواطنين فالمفروض أن تتكفل به ولا تلقي به على عائق بعض الملاك العقاريين. من الطبيعي أن تتضمن برامج الدولة للضمان الاجتماعي عنصرًا لمواجهة أعباء السكن للفقراء دون أن ترتبط بمسكن معين وإنما تتوقف على مدى احتياجاتهم المالية، وعلى أن تمول من خزانة الدولة.

وهكذا تتضح حقيقة النظام الحالي للإيجارات القديمة باعتباره نوعًا من الدعم للمستأجرين من سكان المباني «القديمة» وحدهم. وهو دعم يتكفل به ملاك العقارات القديمة وحدهم. وهكذا ابتدعت الدولة نظامًا فريدًا للدعم السكني يقدم «للمسكن» وليس «للساكن»، وهو يقدم للمسكن «القديم» بصرف النظر عن مستوى المستأجر المالي، وهو يحرم المستأجر «الجديد» مهما كانت حاجته. وفي جميع الأحوال، فإن الدولة وهي تخلق هذه التفرقة بين المواطنين، فإنها تلقي بعبء هذا الدعم على بعض الملاك «القدامى» دون غيرهم، في حين تغسل الدولة أيديها من المسئولية.

ورغم تعقد هذه القضية وتباين المصالح فيها، فإن علاجها ليس بالصعوبة التي يتصورها البعض، طالما حرصت الدولة على أن يتم العلاج خلال فترة زمنية محددة (عشر سنوات مثلًا)، على أن يتم بعدها العودة إلى الأوضاع الطبيعية، ويمكن أن

تزداد الأجرة سنويًا خلال هذه الفترة الانتقالية بمعدلات مقبولة. فمن المفروض أن يتمكن الجميع من التعايش مع الأوضاع الطبيعية بعد فترة محددة ومعقولة (عشر سنوات مثلًا). والغريب أن النظام القائم يعترف بضرورة العودة إلى الأوضاع الطبيعية للإيجارات في المستقبل ولكن بعد فترة غير محددة واستنادًا إلى وقائع خارج إرادة البشر مثل وفاة المستأجر وأولاده أو انهيار المبنى!

النظام الحالي للإيجارات يقوم على الازدواج في التعامل مع حقوق الملكية وحرية التعاقد متضمنًا تمييزًا في المعاملة فيما بين السكان وفيما بين الملاك، وبذلك يعد خروجًا على مبدأ المساواة. وهو نظام يفتقد إلى أي اعتبار أخلاقي أو مبرر لأنه يتغاضى عن أوضاع الساكن أو المالك المالية، ويكتفي بالنظر إلى البناء وتاريخ عقد الإيجار. فهو دعم للحجر قبل أن يكون دعمًا للبشر.

مرتبات الموظفين [1]

الموظف العام في مصر هو عنصر الاستقرار الأساسي في الحياة الاجتماعية بكافة مظاهرها - سياسية، اقتصادية، ثقافية... إلخ. فهو أولًا عماد السلطة، وللسلطة في مصر تاريخ طويل، ومعها ربما نشأت أول بيروقراطية مركزية في العالم منذ عصر الفراعنة. ولذلك فإن انضباط السلطة وإصلاح حال الموظفين هو انضباط لأهم معالم الحياة الاجتماعية في مصر. والموظفون، فوق ذلك، هم عصب الطبقة الوسطى، وهم بذلك واسطة العقد ومربط القيم والأخلاق. فإذا اختلت أحوال هؤلاء الموظفين اهتزت أوضاع أهم عناصر الطبقة الوسطى ومن ورائها سائر شرائح المجتمع. وقد كانت الوظيفة العامة هي أهم مظهر للحراك الاجتماعي بمشاركة المتعلمين في الحياة العامة وفتح فرص الترقي والتقدم لهم، وكانت بذلك المجال الأساسي الذي أتاح للعلم والمتعلمين أن يؤثروا في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في مصر على مر العصور وخاصة في مصر الحديثة منذ محمد علي. وعدد الموظفين في مصر يجاوز أعدادهم في معظم دول العالم، سواء بالنسبة للدول المماثلة في عدد السكان أو الدول التي تقترب من المستوى الاقتصادي لها. فمصر هي - إلى حد بعيد - دولة الموظفين. وربما يجاوز عدد الموظفين العاملين في الحكومة والقطاع العام أكثر من ستة ملايين فرد. ومن هنا فإن الاهتمام بأوضاعهم الحياتية أمر واجب، وهو ولا شك أحد أهم مجالات الإصلاح بمختلف أشكاله. ومن هنا أهمية تحسن الأوضاع المعيشية لهم. وجاء قانون منح العاملين علاوة شهرية خاصة بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي خطوة على الطريق.

---

(١) الأهرام ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥.

وليس في نيتي أن أتناول هنا هذا التعديل في ذاته بالمناقشة ومدى فاعليته في تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين بالحكومة في ضوء مستوى التضخم السائد (١٢٪ وفقًا للرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية، أو ١٧٪ وفقًا للرقم القياسي لأسعار الجملة، وذلك وفقًا للبيانات التي تنشرها مصر على موقع صندوق النقد الدولي). هذه ليست القضية الرئيسية بل هناك قضية أخرى، ربما تكون أكثر أهمية وخطورة وآن الآوان لمواجهتها، وهي قضية الفوضى والعشوائية في نظم الأجور للعاملين في الحكومة والقطاع العام. يشير القانون المشار إليه في صدد العلاوة إلى «المرتب الأساسي» فهل لا زال لهذا «المرتب الأساسي» أي معنى بعد أن فقد «نظام الأجور» في مصر دلالته ليصبح «دخل» العامل أو الموظف خليطًا غير معروف المعالم، من مرتب أساسي، وعلاوات، وبدلات، ومكافآت، وحوافز، وأسماء أخرى لا أنزل الله بها من سلطان. لقد انتهى العهد الذي كان فيه جدول المرتبات والمرتب الأساسي هو المعول عليه في دخل العامل أو الموظف. وبدأ الخروج عن هذا التقليد ـ على حياء ـ منذ الحرب العالمية الثانية عندما أدخلت على دخل الموظف «علاوة الغلاء» ثم «العلاوات الاجتماعية». ولكن الأمر استشرى في السنوات الأخيرة حتى تضاءل عنصر «المرتب الأساسي» ليصبح العنصر الأقل أهمية في دخل العامل أو الموظف. ولم يقتصر الأمر على هذه المسميات الجديدة والمتنوعة التي يحصل عليها العامل أو الموظف؛ فهذا «بدل انتقال»، وذلك «مكافأة» حضور لجان، وثالث «حوافز»، بل ظهرت مفاهيم غريبة على معنى دولة القانون، فهناك ما يسمى «بالصناديق الخاصة» وشيء أكثر غرابة اسمه «المظاريف».

أما مفهوم «الصناديق الخاصة» فهو خروج عن المبادئ الدستورية المستقرة في المالية العامة. فالدولة ـ بأجهزتها المختلفة المركزية والمحلية ـ هي التي يحق لها أن تفرض ـ جبرًا ـ الضرائب والرسوم والأعباء العامة على الأفراد والمؤسسات. وينبغي أن تورد حصيلة هذه الأعباء إلى الميزانية مباشرة دون أن تخصص لغرض خاص أو إنفاق معين. وبعد ذلك تصدر جميع النفقات من حصيلة الموازنة.

أما فكرة «الصناديق الخاصة»، فإنها تخرج عن هذا الأصل بأن تقتطع حق الدولة في فرض الأعباء العامة وتحصيل الإيرادات لمصلحة «صندوق خاص» في وزارة أو

مصلحة حكومية، وتستخدم حصيلة هذا الصندوق ـ بعيدًا عن الموازنة ـ لمنافع العاملين في هذه الوزارة أو تلك المصلحة. وهكذا يتمتع الموظف أو العامل في تلك الوزارات والمصالح بمزايا مادية ـ قد تكون مكافآت مادية أو مزايا للإسكان أو المصايف أو نظم خاصة للمعاشات ومكافآت نهاية الخدمة – وكل هذا بعيدًا عن الموازنة العامة.

أما موضوع «المظاريف» فهو أمر نشأ في الواقع وليس له أي سند من القانون ـ فيما أعلم. فقد أدى انخفاض مرتبات كبار المسؤولين إلى درجة مزرية إلى معالجة هذا الأمر ليس بتعديل القانون وزيادة المرتبات، وإنما تم العلاج بطريقة «بلدي» بإعطاء المسئول من حين لآخر مظروفًا يتضمن مبلغًا ـ متغيرًا ـ من النقود وعلى فترات غير منتظمة. وهكذا نجد أن الدولة قد لجأت في مواجهة مشكلة حقيقية، (نقص مرتبات المسئولين) إلى الأخذ بحل عشوائي لكل حالة على حده مما خلق تشوهات خطيرة في نظام الأجور في مصر.

فأما أن الأجور ـ وخاصة ما يسمى «بالمرتب الأساسي» ـ قد أصبحت هزيلة ولا تشبع من جوع، فهذا صحيح، ولذلك، يجب توفير علاج لهذه المشكلة. ولكن بدلًا من أن تعيد الدولة النظر في مستويات الأجور والمرتبات الأساسية، فإنها لجأت إلى هذه الحلول الالتفافية بإضافة عناصر جديدة إلى المرتب الأساسي من علاوات وحوافز وبدلات ومكافآت وصناديق خاصة ومظاريف وغير ذلك. وقد ترتب على هذا الوضع العشوائي إخلال كبير بمبادئ العدالة والكفاءة والمساءلة.

أما الإخلال بالعدالة فيرجع إلى التفاوت بين أقل الدخول للعاملين في الدولة وبين أعلى الدخول بينهم من ناحية، فضلًا عن التمييز بين العاملين على نفس الدرجة وفقًا لوجودهم في وزارة أو مصلحة دون أخرى، أو حتى داخل نفس الوزارة أو المصلحة وفقًا للمكان الذي يشغله من ناحية أخرى. وبالنسبة للتفاوت بين أقل الدخول وأعلاها، فلا شك أن كل دول العالم تعرف تفاوتًا في مستوى الدخول. ولكن عندما يتعلق الأمر بعائد العمل ـ وليس الثروة ـ وخاصة عندما يكون رب العمل هو الدولة، فإن هذا التفاوت يجب أن يكون معقولًا. وإذا نظرنا إلى مصر نجد أن الحكومة توظف بعض العاملين بمائة وخمسين جنيهًا في الشهر ـ كما حدث بالنسبة لتعيين الخريجين

منذ سنتين ـ في الوقت الذي تنشر فيه الجرائد أن دخول بعض كبار العاملين في الدولة من مرتبات ومكافآت وغيره تجاوز مئات الألوف من الجنيهات شهريًا. وينشر ذلك عادة بمناسبة تقديم أحد كبار المسئولين للمحاكمة في قضايا الانحراف، حيث يتبين أن هذا المسئول أو ذاك كان يحصل على مكافآت وبدلات ومزايا تجاوز المائة ألف جنيه شهريًا. وبطبيعة الأحوال فإن مثل هذه الأخبار المنشورة يساعد على انتشار الشائعات وبعضها لا يخلو من مبالغة حيث يتحدث البعض عن أرقام أعلى من ذلك بكثير. فهل من الممكن تبرير هذا التفاوت فيما تدفعه الحكومة لعمالها على أساس الكفاءة؟ أمر لا يصدقه الكثيرون. ولا يقتصر التفاوت على أعلى وأدنى الدخول، بل إن أبناء المهنة الواحدة والذين يشغلون نفس الدرجة الوظيفية يمكن أن يحصلوا على دخول متمايزة ـ وبشكل كبير ـ لأن أحدهم يعمل في موقع ـ داخل نفس الوزارة أو المصلحة ـ ويعطيه الحق في التمتع بمزايا لا يعرفها غيره من زملائه. وبذلك يوفر النظام العشوائي الحالي للمرتبات مزايا هائلة للأقلية المحظوظة في حين تعيش الأغلبية من المحبطين في بؤس شديد. هذا عن العدالة.

أما الإخلال بالكفاءة، فهو يرتبط بما تقدم. فطالما أن التفاوت يصل أحيانًا إلى أكثر من ألف ضعف فلا يمكن أن يكون ذلك راجعًا إلى اختلاف في الكفاءة أو «الإنتاجية» ولا بد أن يكون وراءه اعتبارات شخصية. فلم يوجد بعد من تصل إنتاجيته ـ مهما بلغت عبقريته ـ أكثر من ألف مرة من غيره من الموظفين! وبذلك، فمع هذا التفاوت الكبير في المرتبات، لا يمكن أن يكون الأجر مقابل «الإنتاجية» وإنما هو نتيجة للعلاقات الشخصية وهو ما يقضي على أهم أسس الكفاءة. وكذلك فقد أدى التوسع في منح البدلات والمكافآت إلى ربطها بصميم العمل العادي للموظف، وبحيث أصبح «الراتب الأساسي» أشبه بالحق المكتسب وبحيث لا يقوم الموظف بأي عمل من أعمال وظيفته إلا مقابل مكافأة خاصة. فموظف وظيفته الأساسية حضور لجان، يحصل على مكافأة لكل جلسة لهذه اللجان. فلماذا المرتب إذن؟ وعندما كنت أستاذًا في الجامعة، كانت هناك مكافأة لتصحيح الأوراق، ومكافأة لحضور الامتحانات، بل ومكافأة لبعض حصص التدريس، كما لو كانت وظيفة الأستاذ الجامعي لا تتطلب الإشراف على الامتحانات أو تصحيح الأوراق أو حتى التدريس. وأذكر هذا المثال،

لأنني أعرفه شخصيًا، وإن كنت أعتقد أن أساتذة الجامعات يستحقون كل تقدير مادي على جهودهم، ولكن عن طريق زيادة مرتباتهم وليس المكافآت التي تمنح مقابل القيام بأعباء الوظيفة.

وأخيرًا فإنه من حيث المساءلة نجد أن كل ما يدفع من خارج الموازنة ـ مثل حالات الصناديق الخاصة أو المظاريف النقدية ـ فإنها لا تخضع للقواعد الرقابية المعروفة. وفضلًا عن ذلك فإن العديد من المزايا التي يمكن أن يتمتع بها الموظف أو العامل من خارج بند «المرتب الأساسي» فإنه يتوقف في معظم الأحوال على رضاء الرؤساء. فنقل موظف من مكان إلى آخر قد يعني زيادة دخله عدة أضعاف أو على العكس تخفيضها لعدة أضعاف. ولا يستطيع الموظف أن يفعل شيئًا سوى الرضوخ والخنوع لرئيسه الذي يملك عليه مقدرات حياته. فنحن بصدد موظف بلا حقوق، ورئيس له بلا مسئولية أو مساءلة. وهو أخطر ما يعرض مفهوم العدالة والكفاءة للاهتزاز.

وليس معنى ما تقدم أن مرتبات الموظفين الأساسية كافية، أو أن العناصر الأخرى للمرتب غير ضرورية، ولكن المقصود هو أن هناك حاجة إلى مراجعة عامة لنظام المرتبات، وبحيث يصبح «الراتب الأساسي» اسمًا على مسمى باعتباره العنصر الرئيسي في دخل الموظف وبحيث، يستحقه بحكم القانون، ولا تصبح العناصر الأخرى الإضافية هي الأصل و«المرتب الأساسي» مجرد ذيل. وإذا كان من الممكن أن تعطى حوافز للأعمال الاستثنائية أو الإضافية فلا ينبغي أن يطغى ذلك على الراتب الأساسي، ولذلك فمن الطبيعي ألا تزيد هذه المكافآت أو الحوافز عن نسبة محدودة من هذا «الراتب». فالعامل أو الموظف يحصل على راتبه مقابل هذا العمل. وأخيرًا ينبغي أن تكون هناك درجة من العدالة وبحيث لا يصبح التفاوت في الأجور التي تدفعها الحكومة لعمالها وموظفيها صارخًا. وهي قضية ليست سهلة ولكن لزم التنويه. الإصلاح الحقيقي يتطلب مراجعة عامة لنظم المرتبات والأجور وشفافية كاملة.

عن الدومين العام والدومين الخاص [1]

تسيطر الدولة ـ كل دولة ـ على عدد غير قليل من الأصول والأموال التي تحوزها وتديرها وأحيانًا تتصرف فيها بما يساعد على تحقيق أغراضها في حفظ الأمن والاستقرار وضمان العدالة وحماية الحقوق وتوفير مستوى معقول من الرفاهة الاقتصادية للأفراد، فضلًا عن ضمان توفير المناخ المناسب لقيام الأفراد بنشاطهم الاقتصادي ومختلف علاقاتهم الاجتماعية الأخرى.

ومع ذلك يختلف مدى وحدود حقوق الدولة على هذه الأصول والأموال بحسب طبيعة ملكية الدولة لهذه الأموال والأصول. وعادة ما يميز الفكر الإداري بين نوعين من ملكية الدولة، الملكية العامة (الدومين العام) والملكية الخاصة (الدومين الخاص).

أما الدومين العام أو الملكية العامة فيقصد به ما يخصص من أصول للمنفعة العامة من طرق وكبارٍ وجسور وقناطر ومعسكرات وموانئ وغير ذلك مما هو لازم لأداء المنافع العامة. وهذه الملكية العامة تكون غير قابلة للتصرف فيها للغير بما يتعارض مع الغرض الذي هُيئت له من خدمات ومنافع عامة. ويعهد عادة بإدارتها والإشراف عليها إلى الجهة الإدارية المسئولة عن إدارة مثل هذا المرفق العام. وتتحدد طبيعة هذه الملكية وشروط الانتفاع بها بما يتفق مع طبيعة المرفق والمنفعة العامة التي يوفرها. فإذا انتفى هذا الغرض العام للمنفعة العامة بأن تركت الإدارة الموقع المخصص لهذه الخدمة إلى مكان أفضل أو حتى توقفت تمامًا عن أداء هذه الخدمة العامة نظرًا لما لحق مفهوم المنافع العامة من تطور، فإن هذه الأموال العامة – الدومين العام – تفقد

(١) الأهرام ٣ سبتمبر ٢٠٠٦.

صفتها كملكية عامة للدولة وتصبح ملكية خاصة ويجب أن تعود إلى الدولة. فصفة الدومين العام تدور وجودًا وعدمًا مع استمرار الخدمة والمنفعة العامة التي تؤديها. فإذا توقفت الخدمة العامة، زالت صفة الدومين العام.

وأما الدومين الخاص أو الملكية الخاصة للدولة فهو يمثل ما تملكه الدولة من أراضٍ وعقارات أو غير ذلك من الأصول والتي لا تخصص لخدمة أو منفعة عامة. وملكية الدولة لهذه الأصول والأموال هي ملكية خاصة لا تختلف عن الملكية الخاصة للأفراد التي ينظمها القانون المدني، ولذلك يجوز التصرف فيها بكل أنواع التصرفات المعروفة في القانون المدني من إيجار وبيع وغير ذلك من التصرفات. ولا تثير طبيعة ملكية الدولة للدومين الخاص أية مشاكل قانونية، فهي ملكية خاصة – من حيث طبيعتها – بكل ما تعنيه هذه الملكية من خصائص، وتخول صاحبها كل حقوق الملكية المعروفة في القانون. ولكن المشكلة إذا لم تكن في طبيعة الملكية، فإنها تنحصر في شخص المالك لهذا الدومين الخاص. وهذا المالك هو دائمًا الدولة. وهذا ما يثير الكثير من الإشكالات، حول من يمثّل «الدولة» كمالك للدومين الخاص.

ومن المتفق عليه بين الفقهاء أن «الدولة» شخص قانوني تكتسب الحقوق وتتحمل بالالتزامات وتقوم بجميع التصرفات. ولكن الشخصية القانونية تصدق «للدولة» في مجموعها وليس لكل وزارة أو مصلحة حكومية. فالدولة وحدها هي الشخص القانوني، أما الوزارات والمصالح فهي مجرد وحدات إدارية وتنفيذية وليس لها شخصية قانونية وليس لها بالتالي الصلاحية لاكتساب الحقوق أو تحمل الالتزامات ومن باب أولى القيام بالتصرفات. وتمثل الحكومة الدولة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات المالية وتعتبر وزارة المالية هي المسئولة عن كل ما يتعلق بإدارة أموال الدولة. ويترتب على ذلك أن جميع أموال وأصول الدومين الخاص من أراضٍ وعقارات وغير ذلك من أصول هو ملك الدولة، ويمثلها في هذا المجال المالي وزارة المالية التي تدير أموال الدولة الخاصة لحساب الدولة.

وجرت العادة على أن تنشأ إدارة أملاك الدولة كجزء من وزارة المالية للإشراف وإدارة الأموال الخاصة للدولة ـ الدومين الخاص ـ وينبغي أن تورد حصيلة كل عوائد

الدومين الخاص للدولة من بيع أو استغلال، وبذلك تضاف إلى موارد الخزانة العامة. فهذه أموال خاصة مملوكة للدولة، وبالتالي فإن كل ما ينتج عنها من حصيلة للبيع أو الإيجار يعتبر دخلًا للدولة يضاف إلى موارد الموازنة العامة. وينبني على ذلك، عدم جواز تملك الوزارات أو المصالح الحكومية لأية أموال خاصة. فهذه الوزارات والمصالح ـ كما أشرنا ـ هي مجرد تقسيمات إدارية داخل كيان الدولة للقيام بوظائف معينة وليس لأي منها الشخصية القانونية. فوزارة التعليم مثلًا ليست شخصًا قانونيًا يستطيع التملك وإنما هو جزء من كيان الدولة للقيام بوظيفة نشر التعليم والإشراف عليه، وما قد يوضع تحت تصرفها من أموال لأداء الخدمات العامة في التعليم ـ مثل المباني اللازمة للوزارات أو للمدارس ـ فهي ليست ملكية خاصة للوزارة وإنما هي جزء من الأموال العامة طالما ظلت مخصصة للخدمة العامة في التعليم. أما إذا تغيرت صفتها وتخلت عن القيام بهذه الوظائف فإنها تصبح مجرد عقارات مملوكة ملكية خاصة تعود إلى الدولة التي تمثلها وزارة المالية، ويجب أن «تورد» حصيلة أي تصرف فيها للخزانة العامة.

ورغم استقرار هذه المبادئ في الفقه القانوني، فقد جرى العمل ـ منذ فترة ـ على التجاوز عنها والسماح لمختلف الوزارات والهيئات بتملك أراضٍ وعقارات والتصرف فيها كما لو كانت ملكية خاصة لها وعدم توريد حصيلة البيع أو الاستغلال إلى الخزينة العامة، وإنما الاحتفاظ بها لاستخدامها في مشروعات بها لصالح العاملين فيها، من بناء مساكن لهم أو مصايف أو نوادٍ أو حتى توزيع منح ومكافآت تشجيعية لهم. وغالبًا ما حصلت هذه الوزارات أو المصالح على هذه الأراضي والعقارات عن طريق تخصيصها في أول الأمر لخدمة عامة (إنشاء مدرسة أو إقامة معسكر أو بناء سجن) ثم تخلت الوزارة أو المصلحة عن هذا الهدف مع استمرارها في السيطرة على العقارات باعتبارها ملكية خاصة لها تملك حق التصرف فيها ولحسابها. وهو أمر غير جائز أخلاقيًا وقانونيًا واقتصاديًا. أما أنه غير جائز أخلاقيًا، فذلك أن الوزارة أو المصلحة المعنية لم تحصل على هذه الأراضي في أول الأمر بالشراء من موارد خاصة بها وإنما خصصت لها هذه الأراضي من جانب الدولة تحقيقًا لخدمة عامة. وبذلك فالمفروض أن تظل يد الوزارة أو المصلحة قائمة على هذه الأموال طالما استمر أداء هذه الخدمة العامة، وتزول بانقضاء

أداء هذه الخدمة وتعود إلى ذمة الدولة. والقول بغير ذلك يعني أن الوزارة أو المصلحة تحقق كسبًا غير مبرر أخلاقيًا (الإثراء بلا سبب) خصمًا من الموارد العامة للدولة، أي الشعب. وأما أنه غير مقبول قانونًا، فذلك لأن هذه الوزارات والمصالح ليس لها شخصية قانونية وبالتالي لا يحق لها التملك أصلًا، ومن باب أولى التصرف في هذه الأموال والاستحواذ على العائد منها. وأخيرًا فإنه من الناحية الاقتصادية والمالية فإن خروج الأموال الخاصة للدولة عن سيطرة وزارة المالية يعني أن الموارد العامة للدولة مبعثرة ولا يخضع استخدامها للرقابة الشعبية، الأمر الذي يؤدي عادة إلى الخروج على مبدأ المساواة في الفرص، حيث تستخدم هذه الأموال ـ عادة ـ لمصلحة العاملين في هذه الوزارة أو المصلحة دون غيرهم من المواطنين وبغير رقابة من ممثلي الشعب كما يحدث بالنسبة للموارد الأخرى في الموازنة.

وإذا كان الأصل العام هو أن الدولة وحدها – دون الوزارات والمصالح الحكومية – هي التي تتمتع بالشخصية القانونية وبالتالي لا يجوز لغيرها التملك والتصرف في الأموال، فقد أظهرت التجارب خلال القرن العشرين الحاجة إلى الاعتراف بالشخصية القانونية لكيانات عامة أخرى إلى جانب الدولة. فمع التوسع في نظم الحكم المحلي، ظهرت الحاجة إلى الاعتراف بالشخصية القانونية للهيئات والسلطات المحلية. وهنا تتضمن المبادئ المستقرة في إدارة الحكم المحلي كيفية التعامل في أموال المحليات وفي جميع الأحوال ينبغي أن تظهر كل إيرادات التصرف في الأموال المملوكة لهذه الهيئات المحلية في الموازنات المحلية والتي تعرض على المجالس المحلية للمناقشة والإقرار.

كذلك فإنه مع زيادة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وإنشاء المؤسسات الاقتصادية العامة، الأمر الذي يتطلب مرونة في التعامل، فبدأت تظهر الشركات العامة والمؤسسات العامة والتي تتمتع بموازنات مستقلة توفر الاستقلال المالي والإداري. وفي هذه الحالات يجب وضع الضوابط وأساليب الرقابة والإشراف بما يضمن حسن استخدام الموارد المالية لهذه المؤسسات والشركات العامة بما يحقق أهدافها.

وباستثناء الحكم المحلي والمؤسسات العامة الاقتصادية، يظل المبدأ الأساسي هو أن «الدولة» وحدها هي الشخص القانوني صاحب الحق في التملك، وأن

الوزارات السيادية والمصالح الحكومية هي جزء من «الدولة» وليس لها شخصية قانونية ولا يجوز لها الملكية الخاصة. وأن ما قد يوضع تحت تصرفها من أصول وأموال لإشرافها وإدارتها لأداء وظائفها من تقديم الخدمات العامة إنما هو جزء من الأموال العامة اللازمة لأداء وظائفها للمواطنين. وإذا توقف تخصيص هذه الأموال لتقديم الخدمات العامة لأي سبب من الأسباب، زالت صفة الملكية العامة (الدومين العام) عنها وتصبح ملكية خاصة للدولة تعود إلى وزارة المالية.

ولكل ذلك فإننا نعتقد أن الانطباع السائد والذي كاد أن يصبح عقيدة في أن بعض الوزارات والتي كانت تشرف على أراضٍ كانت مخصصة لمرافق عامة مثل المطارات أو الفنادق ثم لم تعد هناك حاجة إلى هذه الخدمات ـ فتتصرف الوزارة كما لو كانت هذه الأراضي ملكية خاصة لها تملك التصرف فيها بالبيع والاحتفاظ بحصيلة البيع لصالح العاملين بها بعيدًا عن الموازنة العامة. كل هذا خروج على مفهوم الدومين العام أو الخاص وإهدار لمبدأ وحدة وعمومية الموازنة. وقريب من ذلك أن تكلف وزارة أو مصلحة حكومية بتحصيل رسوم معينة فتتصور أن ما تحصله هو عائد خاص بها تملك التصرف فيه. من ذلك مثلًا ما كانت تجري عليه وزارة الخارجية من الاعتقاد بأن رسوم الأعمال القنصلية التي تحصلها القنصليات المصرية في الخارج هو دخل خاص بالوزارة يمكن استخدامه لمصلحة العاملين في الوزارة.

كل هذه الممارسات خروج على أصول المالية العامة وعلى فكرة الدولة الحديثة، وهو تشتيت وتمزيق لمعنى الدولة. الدولة الحديثة كيان واحد متكامل وليست جزرًا منفصلة، والمبادئ المستقرة في إدارة الدولة وما تتضمنه من قواعد وشفافية ومساءلة يوفر حدًا أدنى لضمان سلامة التصرفات المالية للدولة. ومن أهم هذه المبادئ وحدة وعمومية الموازنة وقواعد الدومين العام والدومين الخاص. كما أن الدولة لها حكومة واحدة وجيش واحد، فينبغي أن يكون لها مالية موحدة تحت إشراف وزارة المالية ورقابة البرلمان.

التصرف في الأملاك الخاصة للدولة[1]

نشرت الجرائد المصرية خبرًا مفاده أن محافظة القاهرة تطالب شركة «إعمار» الإماراتية بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه كنصيبها من صفقة البيع لهذه الشركة والتي تمت مع وزارة الإسكان، وأنه دون ذلك فإن المحافظة لن توافق على إصدار التراخيص بالبناء لهذه الشركة المشترية. وذكر الخبر أن الشركة اشترت الأرض بواقع ٩٠ جنيهًا للمتر المربع في حين أنها تبيع الأراضي بثمن يجاوز مائة ضعف لثمن شراء المتر المربع.

وليس الغرض من هذا المقال مناقشة موضوع هذه الأرض أو تلك الشركة، لأن تفاصيل العملية لم تنشر وبالتالي فإنه يصعب إبداء رأي في هذا النزاع. ومع ذلك فإن الموضوع برمته يثير أحد العناصر الهامة المتعلقة بكل من إدارة أموال وأملاك الدولة من ناحية وتوفير المناخ المناسب للاستثمار من ناحية أخرى.

ولنبدأ بجانب مناخ الاستثمار الذي يبدو أنه يحتل مكانة هامة في أولويات الحكومة الحالية خاصة إذا تعلق الأمر بمستثمرين أجانب. هناك اتفاق عام بين معظم الاقتصاديين بأن «اقتصاد السوق» ليس مجرد عمليات بيع وشراء أو طلب وعرض بين الأفراد، ولكنه نظام متكامل يتطلب بنية أساسية من نظم قانونية تضمن وضوح المراكز القانونية للمتعاملين وتوفير الحماية الكافية لها، فضلًا عن المتطلبات الأخرى من ضرورة توافر المعلومات والبيانات السليمة، والأخذ بسياسات تحقق استقرار قيمة

(١) الأهرام ٩ ديسمبر ٢٠٠٧.

النقد مع القدرة على التنبؤ المعقول بالأوضاع الاقتصادية دون مفاجآت غير متوقعة. ومن هنا الدور الرئيسي للدولة. فاقتصاد السوق لا يقوم إلا في إطار دولة قوية توفر مقومات النشاط الاقتصادي للأفراد وتضمن حقوقهم وتوفر الحماية الكافية لهم مع تقديم الخدمات العامة سواء من متطلبات البنية الأساسية في الطرق والمواصلات والاتصالات الآمنة والسليمة أو مصادر الطاقة أو من الموارد البشرية المؤهلة والمنضبطة. كل هذا أصبح من البديهيات المستقرة والتي لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد. والإخلال بهذه المتطلبات يجهض «اقتصاد السوق» ويفسد «مناخ الاستثمار» مهما تعددت تصريحات المسئولين عن تشجيع الاستثمار وتحفيز المستثمرين.

ونود أن نركز هنا على أهمية الوضوح القانوني عندما يتعلق الأمر بالتعامل بالبيع والشراء مع الحكومة، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي والتي يبدو أنها أصبحت في ظل الحكومة الحالية محور «التنمية الاقتصادية». فنحن نعيش هذه الأيام ما يمكن أن يطلق عليه عصر «التنمية العقارية». فالاستثمارات العقارية تتزاحم على مصر بدءًا من الساحل الشمالي، إلى سيناء وشواطئ البحر الأحمر وفي أطراف القاهرة وعلى طريق الإسكندرية الصحراوي وطريق السويس الصحراوي وطريق الإسماعيلية الصحراوي. والقائمة طويلة. ورغم أن هناك الكثيرين الذين يشكون في جدوى «تنمية اقتصادية» قائمة على «التنمية العقارية» خاصة إذا كانت موجهة لأصحاب الدخول العالية، فعلى أي حال لا أقل من أن يتوافر لهذه السياسة التنموية الحد الأدنى من شروط الاستقرار، وهو تحديد المراكز القانونية للمتعاملين في هذه الاستثمارات على نحو واضح لا لبس فيه. وتقام هذه الاستثمارات ـ عادة ـ على أراضٍ مملوكة للدولة، وهي تباع أو توزع على المستثمرين سواء من مواطنين أو أجانب أو جمعيات تعاونية أو نقابات أو غيره. وذلك بشروط مختلفة ودون إطار عام واضح ومستقر.

ولكن من هي «الدولة» التي تملك البيع والتصرف؟ هنا نجد أنفسنا أمام قائمة غريبة ومتنوعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية والمحافظات والهيئات المحلية. فالبائع لهذه الأراضي قد يكون وزارة الإسكان أو وزارة الزراعة أو الجيش أو الشرطة أو المحافظ أو غير ذلك. وبعضها يبيع بأسعار السوق لمستثمرين مصريين أو أجانب، والبعض لآخر يقوم بالبيع من خلال مزايدات، والبعض الثالث يبيع بأسعار

رمزية، وأحيانًا يتم البيع لجمعيات تعاونية أو لنقابات أو للعاملين في وزارة أو أخرى. وليس هناك من وضوح أو مساواة في التعامل كما لا يوجد سند قانوني محدد لبيان الاختصاصات والإجراءات المتبعة. ولذلك ليس غريبًا أن تتم الصفقة مع أحد هذه الهيئات العامة ويبرم العقد، وقبل أن يبدأ التنفيذ يفاجأ المشتري بهيئة عامة أخرى ـ قد تكون المحافظة أو وزارة أخرى ـ بالادعاء بأنها المالك أو أن موافقتها لازمة لإتمام الصفقة. وهذا ما يبدو أنه حدث في الواقعة المنشورة في الجرائد. والسبب في ذلك هو الفوضى الكاملة السائدة فيما يتعلق بمفهوم الملكية الخاصة للدولة وخاصة فيما يتعلق بالأراضي والعقارات. وبوجه خاص ليس هناك تحديد واضح لمن له الحق في التصرف القانوني باسم «الدولة» في هذه الأراضي والعقارات.

وقد سبق أن تناولت شيئًا من ذلك على صفحات هذه الجريدة تحت عنوان «الدومين العام» و«الدومين الخاص». وأعتقد أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وخاصة في الوقت الحالي حيث تتجه الدولة -كما أشرنا - إلى التوسع في ميدان التنمية العقارية على أراضي الدولة.

ولا يقتصر الأمر على أهمية الوضوح والاستقرار في المراكز القانونية للمتعاملين مع الدولة في صدد هذه الأراضي، بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى إعادة رسم خريطة الثروات في مصر نتيجة لظهور اتجاه خطير بإعادة توزيع الثروات من خلال التصرفات في أملاك الدولة العقارية. فقد عرفت مصر خلال العقدين الأخيرين اتجاهًا مقلقًا نحو تركيز الثروات في أيدي عدد محدود من كبار رجال الأعمال، ليس بسبب اقتحام مجالات جديدة في الصناعة أو الخدمات أو زيادة الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وإنما بسبب الإفادة من عمليات المضاربة بشراء أراضٍ مملوكة للدولة بأسعار وشروط متميزة تمكنهم من تحقيق مكاسب هائلة خلال سنوات قليلة. ويكفي نظرة سريعة إلى أصحاب الثروات الجديدة ـ وكلها ثروات هائلة ـ لنكتشف أن نقطة البدء كانت الإفادة من عمليات شراء لأراضي الدولة. وليس هذا بغريب على التاريخ المصري الحديث. فعندما جاء محمد علي إلى مصر وضع كل أراضي مصر الزراعية في ملكية الدولة (الوالي)، وبذلك اختفت تمامًا الملكية الخاصة العقارية في مصر. ولكنه عمد بعد ذلك إلى توزيع جزء من هذه الأراضي على كبار الموظفين

وخاصة من الشركس والأتراك فيما عرف بـ«الأبعاديات». وكانت هذه «الأبعاديات» هي أول «ملكية خاصة» تظهر في مصر الحديثة، قبل أن يضطر الوالي ـ سعيد باشا ثم إسماعيل باشا ـ بمقتضى قانون المقابلة إلى الاعتراف بالملكية الخاصة في الزراعة لمن يدفع الضريبة مقدمًا لسبع سنوات. وجاء بيع أراضي الدائرة السنية من أملاك الخديو إسماعيل مما أدى إلى إعادة ظهور الملكيات الزراعية بين المصريين. وبصدور القانون المدني المختلط ثم الأهلي في السنوات ١٨٧٥، ١٨٨٣ على التوالي، توفر للملكية العقارية أساس قانوني واضح.

ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه. فإذا كانت الثروات الزراعية الكبيرة قد بدأت في مصر بـ«الأبعاديات» في عصر محمد علي، فها هي تعود الآن في شكل أراضي البناء ومشروعات التنمية العقارية وبما يشبه الأبعاديات التي تقدمها مختلف الوزارات وبشروط متفاوتة للمنتفعين.

الملكية الشعبية للأصول العامة - هل هي مفيدة؟[1]

أعلن وزير الاستثمار عن برنامج جديد لتحسين إدارة الأصول العامة يتم بمقتضاه توزيع نسبة من أسهم شركات القطاع العام ـ ٨٦ شركة ـ على المواطنين البالغين ٢١ سنة أو أكثر وذلك بالمجان. وبذلك يتملك حوالي ٤١ مليون مواطن مصري نسبة تدور حول ٣٠٪ من أسهم هذه الشركات وأن الدولة ستظل مالكة لأسهم تتراوح نسبتها بين الثلث والثلثين من هذه الشركات. كذلك أعلن الوزير «وقف برنامج الخصخصة رسميًّا وذلك حتى يتم تحديد مصير القانون الخاص بإدارة أصول القطاع العام».

ورغم ما نشر عن تصريح الوزير بـ«وقف برنامج الخصخصة حاليًا»، فقد فهم البعض أن هذه الدعوة الجديدة تجيء في إطار التسويق لمزيد من الخصخصة بإعطائها مسحة شعبية وجماهيرية، بالترويج بأن الخصخصة لا تتم فقط لمصلحة رجال الأعمال بل إن فيها نصيبًا للمواطن المصري.

وإذا لم يكن الاقتراح ترويجًا لمزيد من الخصخصة، فإنه يطرح العديد من التساؤلات حول الصعوبات التنفيذية له وتكلفتها، فضلًا عن الجدوى الاقتصادية للمشروع المقترح.

ونبدأ بالتذكير بأن فكرة توزيع ملكية القطاع العام على المواطنين مجانًا ليست فكرة جديدة، وقد طرحت في بداية التسعينيات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وبداية تحول دول شرق ووسط أوربا إلى اقتصاد السوق، فلجأت بعض الدول

---

(١) المصري اليوم ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨.

(تشيكوسلوفاكيا ـ أقل من ١٥ مليون نسمة) إلى هذا الأسلوب لخصخصة بعض مشروعات القطاع العام، بتوزيع بطاقات (Vouchers) على المواطنين تمثل حصة من ملكية هذه المشروعات تمكنهم من بيعها للمستثمرين الراغبين في تملك هذه المشروعات العامة. وبذلك تحقق هذه الوسيلة عدة أهداف، فهي تشعر المواطن أن عملية الخصخصة تتم لصالحه وبمعرفته، كما أنها تساعد على إحياء سوق الأوراق المالية بعد أن ظل غائبًا لما يقرب من نصف قرن. وقد استهوت الفكرة أخيرًا العقيد القذافي، فأعلن منذ سنتين أنه سوف يوزع عائدات البترول على الشعب الليبي. وما زال الشعب الليبي يتطلع.

ويبدو مما نسب إلى الوزير أن المقترح ليس جزءًا من برنامج الخصخصة الذي أوقف مؤقتًا، وإنما هو جزء من سياسة ترشيد إدارة الأصول العامة. وقد دعا الوزير إلى فتح باب الحوار حول هذه الفكرة.

واستجابة لدعوة الوزير، فإن الفكرة تبدو في ظاهرها جذابة، فهي تستدعي الجماهير للمشاركة في ملكية أصول القطاع العام والتمتع بعوائده في وقت تتزايد فيه الادعاءات بأن الحكومة الحالية تميل إلى ترجيح مصالح رجال الأعمال على حساب الجماهير. ولكن التجارب التاريخية علمتنا أن كثيرًا ما بدا «ظاهره» الرحمة كان «باطنه» العذاب، وأن الطريق إلى جهنم كان غالبًا مفروشًا بالأماني الطيبة. فالاقتراح المعروض لا ينفذ مجانًا من تلقاء نفسه، بل إن لذلك تكلفة، وقد تكون تكلفة باهظة تهدر معظم ما قد يتولد عنه من منافع للناس. ولكن الأخطر من ذلك هو أن جدواه الاقتصادية مشكوك فيها من حيث المصلحة العامة، فلا هو يساعد على ترشيد إدارة أصول القطاع العام ولا هو يدعم جهود التنمية الاقتصادية. ولنبدأ بالصعوبات التنفيذية وتكاليفها، قبل أن نعرج على الجدوى الاقتصادية.

جاوز تعداد الشعب المصري خمسة وسبعين مليون نسمة، ويقدر الوزير أن عدد المستفيدين من الاقتراح يجاوز الأربعين مليون فرد. وفي مصر حيث تبلغ الأمية ما يقرب من ثلث السكان، فعلينا أن نتصور الجهد والتكلفة لإعداد أكثر من أربعين مليون بطاقة لكل شركة (٨٦ شركة) مما يقترح توزيعها على الجمهور، وبحيث

تتضمن كل بطاقة اسم الشركة واسم المستفيد وعنوانه وربما تاريخ ميلاده. وكانت مصر بدأت مشروع الرقم القومي منذ أكثر من عشر سنوات، وهو لم يكتمل بعد، فما تزال نسبة عالية من المصريين ـ وخاصة من النساء ـ غير حاملين لهذه البطاقة القومية. وتجربة مصر في جداول الانتخابات أو في تعميم بطاقات التموين لا تنبئ بأن الأمر سيكون سهلًا؛ ولذلك فإنه من المشكوك فيه أن تتم العملية بسرعة وبسهولة ودقة ودون منازعات. وبطبيعة الأحوال فإن هذا الإعداد لا يتم أيضًا بدون تكلفة من الجهد والمال والوقت. ومشكلة التنفيذ وهي تبدأ بالقيد فإنها لا تنتهي عند ذلك، بل إنها ستستمر في علاقة الحكومة مع المواطن باعتباره مساهمًا له حقوق. فهو كمساهم جديد سيكون مستحقًّا للأرباح الموزعة كل عام. وعلينا أن نتصور كيف تتم توزيعات الأرباح. فنحن نتحدث عن أربعين مليون مساهم في كل شركة. ومعنى ذلك أن الأرباح الموزعة في كل شركة لا بد وألا تقل عن مائة وعشرين مليون جنيه سنويًّا حتى يمكن توزيع أربعين مليون جنيه حصة ٣٠٪ من المساهمين لكي يحصل المساهم من الجماهير على جنيه واحد. وعلينا أن نتصور تكلفة إرسال هذا المبلغ لكل مواطن مساهم وما يمكن أن يحصل عليه بعد خصم تكاليف الإرسال. وبطبيعة الأحوال فإن الأمر سيكون بائسًا أو هزليًّا ـ حسب مزاج المشاهد ـ إذا كانت الأرباح الموزعة أقل من مائة وعشرين مليون جنيه للشركة وبما يعطي للمساهم عدة قروش. كذلك، لا ننسى أن أكثر من ثلث المساهمين لا يعرفون القراءة والكتابة مما يفتح بابًا خصبًا للفساد بتحصيل الأرباح بأسماء وهمية للعديد من المواطنين الذين لا يعرفون القراءة أو حتى الذين لا يعبأون بتحمل مشقة التعامل مع جهات الصرف من أجل حفنة من القروش. وهكذا تتعدد المشاكل التنفيذية اليومية بدءًا من تسجيل أسماء المنتفعين بالنظام الجديد واستمرارًا عند التعامل معهم عند تحصيل الأرباح أو بيع الصكوك وانتقال ملكيتها. وإذا كانت الحكومة المصرية بكافة مصالحها وأجهزتها تعاني من عدم قدرتها على التعامل مع جماهير المواطنين الغفيرة في مكاتب الشهر العقاري أو في المحاكم أو المستشفيات العامة أو في المواصلات، فإذا بنا أمام اقتراح جديد بخلق كتلة جديدة من أربعين مليون عميل للتعامل مع شبابيك صرف الأرباح أو تسجيل عقود البيع والتصرف في صكوك الملكية الجديدة.

ولنترك هذه المشاكل التنفيذية اليومية وما يمكن أن يتولد عنها من نزاعات، لنبحث آثار هذا التعديل الجديد على ترشيد إدارة الأصول العامة. فماذا يفعل المواطن السعيد الذي اكتسب هذه الثروة الجديدة الوافدة؟ إذا صدقت الحكومة ولم تكن هذه المبادرة مقدمة لمزيد من الخصخصة، فمعنى ذلك أن ملكية القطاع العام فيما جاوز ما يوزع على المواطنين من مساهمات (حوالي ٣٠٪) ستظل على ما هي عليه، وبالتالي فأغلب الظن أن تظل إدارتها على ما هي عليه. وليس من السهل أن تنجح أقلية من المساهمين في تعديل مسار الإدارة، ولذلك فمن الطبيعي أن يثور التساؤل، كيف يؤدي توزيع ٣٠٪ من أسهم شركات القطاع العام على المواطنين إلى ترشيد إدارتها؟ المساهم شريك في الملكية وبالتالي له الحق «نظريًّا» في رقابة إدارة الشركة من خلال الجمعيات العامة للشركات. ولنا أن نتصور كيف يمكن أن يجتمع أربعون مليون فرد من مساهمي إحدى الشركات لمناقشة تقرير مجلس الإدارة، وأين يتم الاجتماع، وكيف تتم المناقشة؟ هنا تصبح مشاركة الجماهير في إدارة الشركات ليست مستحيلة ماديًّا فقط بل قد تتحول إلى أزمة أمنية للحكومة نفسها. تصور اجتماع أربعين مليون نسمة أو حتى واحد في المائة منهم في مكان عام! إذن تصبح أسهم المواطنين في حقيقتها مجرد حق في الحصول على الأرباح ـ إن تحققت ـ أما الحديث عن رقابة الإدارة أو محاسبتها، فهي أمور مستحيلة. فأسهم المواطنين لن تكون بهذا الشكل مثل أية أسهم في شركة مساهمة، بل إنها تصبح أسهم «عاقر» ليس لصاحبها حق الرقابة على إدارة الشركات المملوكة لهم، وبالتالي يصعب تصور أن يكون لهذه الأسهم أي دور فعال في ترشيد إدارة الأصول العامة. وبذلك فإن أسهم المواطنين وهي تفقد حقها في الرقابة على إدارة الشركات تظل مجرد أصل مالي يتيح للمواطن المساهم الحصول على الأرباح السنوية أو التصرف في أسهمه بالبيع لأحد المستثمرين المهتمين بتجميع هذه الأسهم في أيديهم. وقد رأينا أن الأرباح الموزعة سنويًّا ستكون قليلة بالنسبة للمساهم؛ ولذلك فالأغلب أن تميل الغالبية العظمى من المواطنين إلى التصرف في هذه الأسهم بالبيع. وإذا كانت الحكومة جادة في عدم خصخصة هذه المشروعات، فإن أسهم المواطنين لن تكون مغرية للشراء، بالنظر إلى استمرار بقاء الوضع على ما هو عليه، وبالتالي فلا أمل للمستثمر

الجديد في تغيير أوضاع الشركة والتأثير على مسارها. وعلى أي الأحوال، وبصرف النظر عن مشروعات الحكومة لهذه المشروعات في المستقبل، فإن نقص الوعي وانتشار الأمية والفقر العام لأغلب المصريين سيدفع الغالبية منهم لبيع أسهمهم مع احتمالات ظهور مجموعات من محترفي انتهاز الفرص لشراء هذه الأسهم وبأسعار هزيلة استغلالًا لحاجة هؤلاء الفقراء إلى الحصول على نقود سائلة. وهكذا تتجمع غالبية الأسهم في أيدي حفنة من التجار وبأسعار غير مجزية. وبذلك تنتهي العملية بعد طول جهد وتكاليف وأجهزة حكومية إلى تجمع الأسهم في غالبيتها بين أيدي أعداد محدودة من كبار المستثمرين.

وهكذا تتعدد المشاكل التنفيذية للاقتراح منذ بدء تنفيذه إلى مراحل حياته إلى أن ينتهي بتجميع الأسهم من جديد في يد قلة من المستثمرين. ولكن هذه الصعوبات التنفيذية خلال حياة هذه الأسهم الجماهيرية تجاوز جوهر القضية. فالقضية في جوهرها تتعلق برؤيتنا لكيفية التصرف في عائدات بيع أصول القطاع العام. وقد رأينا أن الاقتراح المعروض بتوزيع جزء ملكية القطاع العام على الجمهور لن يكون له من أثر ملموس على إدارة القطاع العام، ويصبح السؤال المطروح هو هل يؤدي هذا الاقتراح إلى زيادة فرص التنمية؟

القطاع العام هو مجموعة من الأصول الإنتاجية المملوكة للدولة، والمفروض أن التصرف فيها يخلق فرصة جديدة لزيادة الطاقات الإنتاجية في دولة فقيرة محدودة الادخار قليلة الاستثمار. ولذلك هناك شبه اتفاق بين معظم المهتمين بقضايا التنمية على ضرورة عدم دخول حصيلة بيع أصول القطاع العام في الإيرادات العامة الجارية للدولة، وأنها ينبغي ـ على العكس ـ أن تخصص لأغراض إنتاجية إما بتوظيفها في أصول استثمارية جديدة أو بتخفيض الديون القائمة على الدولة. أما إنفاق حصيلة البيع على أغراض استهلاكية فهو إهدار وتبديد لموارد كان يمكن تخصيصها للاستثمار وزيادة إمكانية الاقتصاد على التقدم. فالخصخصة أو ما يشابهها من أشكال التصرف في الأصول المملوكة للدولة وما يترتب عليها من موارد مالية ينبغي توجيهها لأغراض الاستثمار وعدم إهدارها في استهلاك وقتي لن يتجدد. وإذا كان من الممكن الاعتقاد بأنه من الناحية المجردة أن أي مبلغ يمكن أن ينفق على الاستهلاك أو الاستثمار،

فمن الناحية الفعلية يتطلب الاستثمار حدودًا دنيا من الأموال. فسبعون مليون جنيه يمكن أن تنفق على الاستثمار في مشروعات مفيدة للجماهير في التعليم أو الصحة أو الطرق أو غير ذلك من المشروعات، ولكن توزيع سبعين مليون جنيه على سبعين مليون نسمة بواقع جنيه لكل منهم، لا يمكن إلا أن تستخدم في مزيد من الاستهلاك، وهو عادة استهلاك غير مفيد. فالمدخرات المفتتة والمبعثرة لا قيمة لها في دفع التنمية الاقتصادية. ومن هنا الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات المالية في تجميع المدخرات في شكل يجعلها قابلة للاستثمار في مشروعات استثمارية مفيدة. ويبدو أن الاقتراح المعروض يؤدي بالضبط إلى عكس هذه النتيجة. فهو أسلوب يعمل على تفتيت « ادخارات محتملة» نتيجة للتصرف في أصول القطاع العام وتوزيعها على أربعين مليون نسمة مما يقطع بتخصيصها لأغراض الاستهلاك. ولعل المطلوب هو العمل على ضمان استخدام حصيلة التصرف في أصول القطاع العام لدفع التنمية في البلاد بإنشاء صندوق يضم حصيلة بيع الأصول الرأسمالية وبحيث يخصص للاستثمار في مشروعات اقتصادية واجتماعية تفيد الأجيال القادمة. أما تخصيص ما يعادل ٣٠٪ من قيمة أصول القطاع العام وتوزيعها على أربعين مليون نسمة فهو إجراء يضمن إهدار عائدات بيع هذه الأصول للإنفاق على أغراض استهلاكية بحتة.

لذلك فإنه من المشكوك فيه أن يساعد الاقتراح المعروض على دفع التنمية وزيادة معدلات الاستثمار بها، كما أن دوره في ترشيد إدارة أصول القطاع العام يبدو قليل الاحتمال. ومع ذلك فينبغي الاعتراف بأن الاقتراح لا يخلو من مسحة جماهيرية مغرية للبعض ولكنها قد تكون قصيرة العمر.

الفصل الثالث

الاقتصاد المالي

تمهيد

جاءت الأزمة المالية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ لتوقع العالم في ورطة شديدة لا يعرف أحد مداها. الأسواق المالية تنهار وأكبر المؤسسات المالية في أعرق وأكبر الأسواق تتهاوى الواحدة بعد الأخرى. كيف؟

وليست هذه المرة الأولى التي تعرف فيها الأسواق أزمة، فتجربة الاقتصاد الرأسمالي واقتصادات السوق بصفة عامة تنطوي دائمًا على تقلبات أو دورات تتتابع فيها مرحلة من الانتعاش والتوسع إلى مرحلة تالية من الركود والانكماش قبل أن يعاود الاقتصاد استعادة نشاطه من جديد لدورة تالية، وهكذا. ولكن الجديد هذه المرة أن الأزمة نشأت في حضن القطاع المالي عندما بدأت تتهاوى بعض مقومات هذا الاقتصاد المالي نفسه. فأكبر المؤسسات المالية تتعرض للإفلاس ومن يصمد منها يحتاج إلى دعم حكومي أو إدماج مع مؤسسات مالية أخرى. كذلك فإن البناء المالي الكبير من أصول مالية متنوعة ومعقدة ومركبة تبدو كما لو كانت قائمة على أوهام أو حتى احتيال، بل ظهرت، بالفعل، عمليات احتيال بعشرات المليارات من الدولارات «مادوف» (Madoff) وقبلها «أنرون» والتي استمرت لسنوات تعلن بيانات مالية كاذبة أو ملفقة. وهكذا تداعى القطاع المالي من إفلاسات وانهيارات في أسعار الأوراق المالية مما اضطر الحكومات إلى التدخل بقوة لمحاولة حماية الأسواق وخوفًا من الكساد الاقتصادي والذي بدأت معالمه في الظهور. وعلى ذلك أظهرت هذه الأزمة أهمية وضوح التفرقة بين الاقتصاد العيني أو الحقيقي (Real) من ناحية، وبين الاقتصادي (Financial) من ناحية أخرى. فالأزمة الحالية هي بالدرجة

الأولى أزمة في الاقتصاد المالي، ومن هنا أهمية إدراك المقصود بهذا الاقتصاد المالي وعلاقته بالاقتصاد العيني أو الحقيقي. وهذا ما يتعرض له هذا الفصل.

وقد جاءت الورقة الأولى في هذا الفصل عن «الأزمة المالية العالمية» كمناسبة للتعريف بالتفرقة بين ما نطلق عليه الاقتصاد العيني أو الحقيقي وبين الاقتصاد المالي، نظرًا لأن الأزمة الحالية في حقيقتها أزمة مالية وإن لم يمنع ذلك من أن تكون لها تداعياتها على الاقتصاد العيني أو الحقيقي في شكل كساد اقتصادي عام. أما الاقتصاد العيني أو الحقيقي فهو يتعلق بالموارد الاقتصادية العينية، والمقصود بذلك هو كل ما يساعد على إشباع الحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر. فنحن هنا نتكلم عن السلع الاستهلاكية وكذا سلع الاستثمار من مصانع أو أراضٍ أو حتى قوى عمل بشرية. فالاقتصاد العيني هو جوهر النشاط الاقتصادي وهو الهدف من أية سياسة للنمو والتقدم. فماذا إذن عن الاقتصاد المالي، إذا كانت الموارد الحقيقية هي الاقتصاد العيني فأين يكون الاقتصاد المالي؟

اكتشف الإنسان في وقت مبكر أن التعامل مباشرة مع الموارد الاقتصادية الحقيقية (الاقتصاد العيني) دون وسيط أو رموز أمر بالغ الصعوبة والتكلفة إذا جاوزنا مرحلة الإنتاج البدائي، وأن هناك بالتالي حاجة إلى خلق أدوات تسهل التعامل في الموارد الحقيقية وهذه الأدوات هي ما نطلق عليه اسم الأصول المالية، وهي حقوق أو مطالبات على الموارد العينية أو الحقيقية، فهي ممثل وبديل عنها، ويتم التعامل في هذه الأصول المالية وبما يؤدي إلى تداول الأصول العينية التي تمثلها. كيف؟ لا بد من أمثلة لفهم ذلك.

لعل أول وأظهر أشكال الأصول المالية هو ظهور مفهوم «الملكية». فقبل ظهور هذا المفهوم القانوني، كان هناك مفهوم «الحيازة»، وهو ظاهرة مادية بأن يضع شخص يده ويسيطر على بعض الموارد، فهو يسيطر على ملابسه وأدواته للصيد مثلًا وربما على منزله الذي يعيش فيه والأرض المحيطة به، ويمنع بالقوة أي أحد من الاعتداء عليها طالما أنه قادر على الدفاع عنها ماديًّا. فهنا نقول إن الشخص حائز للشيء مسيطر عليه ماديًّا. ولكن بعد أن استقرت الجماعات بدأت تظهر فكرة «الشرعية».

فالحائز لهذه الموارد المنقولة (ملابس، أدوات صيد وغيرها) أو ثابتة (عقار في شكل منزل أو أرض) يتمتع بحق قانوني، هو حق الملكية على هذه الأشياء. والمقصود هنا بالحق القانوني هو أن لصاحب الحق وحده حق الاستئثار بمنافع هذا الشيء والتصرف فيه وفقًا لرغباته وأن يمنع الغير من الاعتداء على هذا الحق. والأكثر أهمية هو المشروعية، بمعنى أن هذا المالك يتمتع أيضًا باعتراف المجتمع بحقه. فالملكية تعني اعتراف المجتمع بحق المالك وحده في الاستئثار بمنافع الشيء المملوك، وحقه في التصرف فيه. ومن هنا أصبحت حقوق المالك على ثروته لا تعتمد فقط على سيطرته المادية على عناصر هذه الثروة (منقولة أو ثابتة)، وإنما تتمتع بشرعية حيث يعترف بها الجميع ويضمن احترامها. ومن هنا نقول إن حق الملكية قد ظهر باعتباره حقًّا أو مطالبة مشروعة لصاحبها ومعترف بها من الجميع على ثروته (الموارد الاقتصادية الحقيقية). فإذا فقد شخص ملابسه أو سلاحه فإنه يطالب بها لأنها حقه رغم أنه قد يكون فقد حيازته لها بالضياع أو السرقة. كذلك فإذا كان يملك أرضًا زراعية شاسعة فلا يحتاج الأمر أن يتواجد فيها كلها باستمرار، طالما أن المجتمع يعترف له بحق الملكية عليها. وعندما يتصرف في الملكية بالبيع أو الإيجار فإن المشتري أو المستأجر تنتقل إليه ملكية أو حق انتفاع الأرض بمجرد التعاقد ولو كان ذلك بعيدًا عن الأرض المتعاقد عليها. وهكذا بدأت التصرفات تتم في الحقوق أو ما نطلق عليه الأصول المالية، وبمقتضى التصرف في الأصول المالية تنتقل السيطرة على الأصول العينية. وقد كان ظهور حقوق الملكية هو أول مظاهر الأصول المالية باعتبارها ممثلًا أو رمزًا للحقوق العينية ويتم التعامل في الملكيات (أصول مالية) وبذلك تنتقل الأصول العينية (الأراضي أو السلع) من شخص لآخر.

ولم يتوقف الأمر على ظهور الملكية باعتبارها حق أو أصل مالي بل اكتشفت البشرية أيضًا أهمية النقود كوسيلة لتسهيل التبادل. فالتبادل هو أساس التقدم الاجتماعي، وبمجرد أن انتهت البشرية من مراحلها شديدة البدائية عرفت التبادل بين الجماعات، ثم داخل الجماعة بين مختلف الأفراد. وقد ساعد هذا التبادل على مزيد من التخصص وتقسيم العمل الذي هو أساس التقدم التكنولوچي والاقتصادي. ولكن المجتمعات لم تتوقف عند مرحلة التبادل العيني (المقايضة) سلعة بسلعة،

بل وجدت أن وجود نقود كوسيط للتبادل من شأنه أن يساعد على كفاءة عمليات المقايضة العينية. فما هي النقود؟ النقود ليست سلعة ولا هي أحد عناصر الأصول العينية، فهي لا تشبع الحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر. فما هي بالضبط؟

النقود هي أصل مالي، هي نوع من الحق على الأصول العينية، ولكنها ليست حقًّا على أصل بعينه ـ كما حق الملكية ـ ولكنها نوع من الحق الشائع على الاقتصاد في مجموعه. كيف؟ من يحمل النقود يستطيع أن يبادلها بأية سلعة معروضة للبيع، فهي حق للحصول على أية سلعة، ولذلك نقول إن النقود أصل مالي لأنها تتضمن حقًّا لصاحبها من أن يحولها ـ عن طريق الشراء ـ إلى أية سلعة أي إلى مورد أو أصل عيني. وهكذا فالنقود هي «قوة شرائية»، أي أنها أصل مالي يعطي حاملها الحق في شراء ما يريد في حدود ما لديه من نقود.

وإذا كانت البشرية في تقدمها الاقتصادي قد اكتشفت حقوق الملكية والنقود كأصول مالية فقد اكتشفت أيضًا أن النشاط الاقتصادي يحتاج أيضًا إلى أكثر من جهود وإمكانيات الفرد وحده، وأنه من المصلحة تجميع جهود وموارد أكثر من فرد للقيام بالمشروعات فقامت فكرة الشركة التي يملكها أكثر من فرد ولكل منهم فيها نصيب. وعندما بدأت فكرة الشركة أو العمل الجماعي في مشروع معين كانت تعتمد على العلاقات الشخصية والمعرفة الوثيقة بين الشركاء. وبعد فترة أظهرت التجارب أن الاقتصار على هذه المعرفة الشخصية الوثيقة يحول دون إمكانية التوسع الكبير في حجم هذه المشروعات. فماذا لو فُتح باب الاشتراك في هذه الشركة لعموم الناس؟ هذا من شأنه أن يوسع من إمكانيات تجميع الأموال وبالتالي في حجم المشروع ونشاطه. ومن هنا بدأت ظاهرة قبول تداول حق ملكية الشركاء في السوق. فالمشاركة في الشركة بدأت تأخذ شكل شركة مساهمة، لكل شريك عدد من الأسهم. وكل سهم يمثل حصة في الشركة، ولكن السهم يتميز بأنه **قابل للتداول**. وأثبتت فكرة «القابلية للتداول» (Negotiability) قدرتها على زيادة أحجام المشروعات بشكل كبير وبالتالي القدرة على اقتحام مجالات جديدة تحتاج إلى رءوس أموال ضخمة. ولكن ما هو السهم؟ إنه يمثل نصيبًا في ملكية الشركة، فهو حق ملكية في الشركة ولكنه حق قابل للتداول في الأسواق. ولذلك فإن الأسهم هي نوع من الأصول المالية. فهي في ذاتها ليست سلعة أو أصلاً عينيًا لأنها لا تشبع الحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر،

ولكنها أصل مالي باعتبارها نصيب في ملكية الشركة نفسها التي تمثل أصلًا عينيًا لمورد استثماري (أراضٍ ومصانع ومعدات)، بما يساعد على إنتاج السلع. وهكذا ظهر أصل مالي جديد في شكل أسهم.

وكما جاءت الأسهم لتحول المساهمات في ملكية الشركات من علاقات شخصية بين الشركاء إلى مشروع غير شخصي تتداول ملكيته في الأسواق عند طريق الأسهم، فقد عرفت مديونيات المشروعات تطورًا مقابلًا ومماثلًا له. فكل مشروع يحتاج خلال نشاطه إلى أموال إضافية لفترات محددة، طويلة أو قصيرة. فهو يحتاج للتوسع في الاستثمار لإضافة خط إنتاجي جديد والمشروع قادر على توفير التمويل لهذا التوسع من أرباحه خلال السنوات الخمس القادمة مثلًا. ولذلك يفضل أصحاب المشروع الاقتراض لمدة خمس سنوات بدلًا من توسيع الملكية وإدخال شركاء جدد في المشروع. كذلك فإن المشروع في نشاطه الجاري يحتاج إلى تمويل قصير لمدة شهور لشراء بعض مستلزمات الإنتاج قبل تصنيعها وبيعها في السوق وتسديد قيمة هذه التمويلات من حصيلة البيع. ولذلك فإن المشروع يحتاج هنا إلى تمويل قصير الأجل دون حاجة إلى زيادة عدد الشركاء عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج. ولكل ذلك فإن الاقتراض يعتبر جزءًا أساسيًا من كل نشاط إنتاجي. وهنا أيضًا فبدلًا من الاعتماد على قروض شخصية فإن قدرة المشروع على الاقتراض سوف تزداد إذا كان المقرض قادرًا على التصرف في حقه بالبيع في الأسواق المالية. ومن هنا ظهرت أسواق للسندات والأوراق التجارية. وهي بدورها أصول مالية، لأنها لا تشبع الحاجات بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكنها تمثل حقوقًا أو مطالبات على الشركة المقترضة وبالتالي على أصولها الإنتاجية التي تمثل موارد عينية.

وهكذا بدأت تظهر الأصول المالية باعتبارها حقوقًا أو مطالبات على الاقتصاد العيني، فهي في ذاتها ليست موارد اقتصادية عينية تشبع الحاجات ولكنها مطالبات على الاقتصاد العيني وتتداول في الأسواق بديلًا عن الأصول العينية ذاتها. وقد ساعد وجود هذه الأصول المالية على مزيد من تداول الأصول العينية وانتشارها. فالأصول العينية تتحرك من خلال تداولات الأصول المالية، التي تمثل رموزًا تحرك الاقتصاد العيني. وهي في نظر صاحبها ثروة لأنها بديل أو ممثل للثروات الحقيقية.

وهكذا تتحرك موارد الاقتصاد العيني من خلال التعامل في رموز ـ هي الأصول المالية ـ وهي ليست المرة الوحيدة التي يلجأ فيها العقل البشري إلى التعامل من خلال الرموز بدلًا من التعامل مباشرة مع الحقائق الجوهرية أو العينية. انظر مثلًا إلى اللغة أو الكتابة. فما هي اللغة؟ إنها مجرد أصوات، وما هي الكتابة؟ إنها هي الأخرى مجرد رسوم. ولكن العقل البشري استخدم هذه الرموز الصوتية أو المكتوبة لنقل الأفكار والعواطف والاحتياجات التي تجول في نفسه. فهذه الأفكار أو العواطف أو الاحتياجات هي الهدف الحقيقي والنهائي لتواصل الأفراد، ولكن الوسيلة الوحيدة لانتقالها هي عن طريق تلك الرموز في شكل «لغة» نتحدث بها أو «كتابة» نسجلها لنقل أفكارنا أو مشاعرنا أو احتياجاتنا إلى الآخرين. وبالمثل فإن الأصول المالية هي رموز تستخدمها المجتمعات لتبادل الأصول العينية. فالأصول العينية تتحرك وتتداول عن طريق تداولات الأصول المالية. ولذلك كثيرًا ما يقال إن الاقتصاد المالي هو بمثابة الدماء التي تجري في شرايين الجسد لتحريك مختلف أعضاء الجسم البشري. فالدورة الدموية كما الأعصاب، ليست أعضاء بقدر ما هي أدوات لنقل الطاقة أو المعلومات الكفيلة بتحريك مختلف أعضاء الجسم البشري. وهذا هو دور الأصول المالية.

وعندما نتحدث عن **الاقتصاد المالي** فإننا نقصد ثلاثة عناصر، وهي على التوالي **أدوات مالية ومؤسسات مالية، وقواعد وضوابط**. أما الأدوات المالية فهي أشكال الأصول التي تحدثنا عنها. وهي حقوق أو مطالبات على الاقتصاد العيني ،وهي تتداول في الأسواق، وهي تمثل حاليًا ما يمكن أن نطلق عليه **الثروة المالية**. وقد أشرنا إلى بعض هذه الحقوق مثل الأسهم والسندات والنقود. ولكن هذه الأدوات تطورت، وخاصة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. فهي لم تعد تقتصر على حقوق مباشرة على الأصول العينية، بل ظهرت أنواع جديدة عبارة عن حقوق أو مطالبات على أصول مالية أخرى. وهذا هو ما يطلق عليه **أصول مالية مشتقة**. فإذا كان الأصل المالي عبارة عن حق على أصل عيني، فإن التطور أدى إلى توليد أصول مالية ثانوية مشتقة من الأصول المالية الأولية، وذلك في بناء تراكمي طبقة فوق طبقة. كذلك ليس من الضروري أن تكون الأصول المالية حقوقًا أو مطالبات على أصول عينية قائمة وحاضرة، بل بدأ التعامل في **أصول مالية مستقبلة**. فأنت تبيع عقدًا لتوريد

القطن أو النفط ليس للتنفيذ الآن ولكن بعد ثلاثة أو ستة شهور. فالمشتري هنا يحمل صكًا ماليًا على كمية من القطن أو النفط تسلم بعد ثلاثة أو ستة أشهر، وهذه الورقة يمكن بيعها وتداولها في الأسواق، وهي لا تمثل أصولًا عينية قائمة وموجودة الآن، ولكن وعدًا بالتسليم في المستقبل. وقد تعددت وتنوعت هذه الأصول المالية بحيث كاد أن يصبح للأصول المالية حياتها المستقلة عن الاقتصاد العيني. وهذا ما أدى إلى الأزمة المالية الحالية كما سنرى في هذا الفصل.

ولكن الاقتصاد المالي لا يقتصر على عدد من الأدوات المالية بل إنه يتضمن عددًا من **المؤسسات المالية**، وهم اللاعبون الأساسيون في الأسواق المالية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن النقود هي أحد أهم أشكال الأصول المالية. وقد تطورت النقود خلال مراحلها التاريخية من نقود سلعية إلى نقود معدنية إلى نقود ورقية إلى أن أصبحت إلى حد كبير نقود ائتمانية تمثل مديونية البنك المركزي والقطاع المصرفي. **فالبنوك** هي اللاعب الأساسي في خلق النقود المعاصرة، نظرًا لأن مديونية البنوك تتمتع بدرجة كبيرة من الثقة، وبالتالي تتداول باعتبارها نقودًا أو شبه نقود. وعندما تقدم البنوك مديونياتهم مقابل قروض للأفراد، فإنها تحول، في الواقع، مديونية هذا المقترض إلى نوع من الأصول المالية المتداولة والتي تكاد تصبح نقودًا عامة. فالفرد له قدرة محدودة على إقناع الآخرين بالتنازل عن سلعهم له مقابل ذمته المالية، ولكنه إذا ذهب إلى البنك واقترض منه ومنحه البنك حق السحب عليه (البنك) مقابل ذمته المالية، فإن المقترض يستطيع أن يستخدم حسابه من البنك للحصول على ما يشاء من سلع، لأن الأفراد ينظرون إلى البنك باعتباره موثوقًا وحسابه هو مثل النقود. وهكذا يكون البنك بإقراضه لأحد عملائه كما لو حول مديونية هذا العميل إلى نقود. فقبول البنك لمديونية العميل وإقراضه، أي منحه مديونية البنك، هو في الواقع عملية «تحويل» (Transformation) من مديونية خاصة (للعميل) إلى نوع من المديونية العامة (البنك) والتي تشبه النقود ويقبل الأفراد التعامل بها.

ولكن المؤسسات المالية لا تقتصر على البنوك، فهناك ما يسمى **بالبنوك الاستثمارية** وهي التي تتعامل بشكل أكبر من إصدار السندات وبيع وشراء الأوراق المالية، وإصدار العديد من الأوراق المالية الجديدة. كذلك هناك **البورصات** وأسواق الأسهم،

والسماسرة الذين يروجون بيع وشراء الأسهم والسندات وتسهيل الاقتراض بضمان هذه الأسهم لشراء كميات جديدة من الأسهم. وهناك أسواق السلع (الذهب والمعادن والمواد الأولية) التي تتداول فيها ليس فقط السلع الرئيسية بل أيضًا المضاربات على المستقبل. ولا تقتصر هذه الأسواق على التعامل في الأوراق المالية والسلع بل هناك تعاملات على العملات الحاضرة والمستقبلية. وهكذا فإن المؤسسات المالية هي هيكل معقد ومتنوع من اللاعبين في الأسواق المالية.

وأخيرًا، فإن الحديث عن الاقتصاد المالي لا يقتصر على تلك الأدوات التي تتداول وهذه المؤسسات التي تتعامل فيها، بل إن كل ذلك يخضع لعدد من القواعد والنظم المحددة لشروط التعامل ومواصفات الأدوات المتداولة والضوابط التي تنظم المؤسسات العاملة على هذه الأسواق وأشكال الرقابة والإشراف عليها. وقد اكتشفت الحكومات منذ وقت أهمية وخطورة النقود وبوجه عام كل أشكال الأصول المالية، فهذه عناصر الثروة المالية والتي تتداول في الأسواق، ويثق الجمهور ـ بشكل عام ـ في استقرار قيمتها، ولذلك فقد حرصت الحكومات على أن توفر أكبر قدر من الحماية لهذه الأصول. فبدأ الأمر بوضع نظم للرقابة والإشراف على البنوك المركزية ثم البنوك التجارية، ثم امتد هذا الإشراف إلى المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين فضلًا عن الرقابة على الأسواق المالية لضمان سلامة البيانات المالية وحماية ثقة المتعاملين فيها. ومع ذلك فقد أثبتت التجربة وخاصة بعد الأزمة الأخيرة أن هذه الرقابة ليست شاملة ولا فعالة.

بقي أن نشير إلى أن الاقتصاد المالي هو أكثر عناصر الاقتصاد صلة بالمستقبل وتعاملًا معه وبالتالي تعرضًا للمخاطر. فمن يتحدث عن المستقبل، فإنه يتحدث عن المخاطر وعدم اليقين. والمتعاملون في الأسواق المالية يتعاملون مع الأصول المالية من أسهم وسندات وأدوات مالية متعددة ومتنوعة ويختلف التعامل في الأصول المالية عن التعامل في أسواق السلع العينية، وسواء أكانت سلعًا استهلاكية أم سلعًا رأسمالية. فالقاعدة العامة في السلع العينية أنها تدخل السوق لكي تخرج منه نهائيًّا متى وصلت إلى المستفيد النهائي. فالسلع الاستهلاكية تباع في الأسواق حتى تصل إلى المستهلك النهائي الذي يستهلكها وبذلك تخرج كليًّا من التداول. ويصدق نفس

الشيء بالنسبة للسلع الرأسمالية فهي تنتهي عند المنتج (المشروع) الذي يستخدم هذه السلع (من آلات وأدوات) في مشروعه الإنتاجي، وتخرج هي الأخرى من التداول في الأسواق. وهكذا فإن نهاية جميع السلع هي الخروج كليًّا من الأسواق والانتهاء عند المستفيد النهائي. وليس الأمر كذلك بالنسبة للأصول المالية فإنها تظل تتداول في الأسواق، تنتقل من يد إلى أخرى. فالاستثمار أو التوظيف في الأسهم هو رهان على نجاح المشروعات وقدرتها على الأداء في المستقبل، والمستثمرون في أدوات الدَّين الأخرى يراهنون هم أيضًا على قدرة المدين على السداد في المستقبل. وقد أصبحت أدوات الدَّين هي العنصر الرئيسي في الأدوات المالية المتداولة. ويكفي لإعطاء صورة عن حجم المخاطر التي يتضمنها الاقتصاد المالي نتيجة لغلبة أدوات الدَّين والمشتقات المالية - يكفي أن نتذكر أن حجم الناتج الإجمالي للعالم قد بلغ حوالي ٤٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٦، وبلغت القيمة الرأسمالية للأسهم المتداولة في الأسواق المالية لنفس السنة حوالي ٥١ تريليون دولار، وقيمة السندات المحلية والدولية المتداولة حوالي ٦٨ تريليون دولار، كل ذلك في حين بلغ حجم المشتقات المالية ٤٧٣ تريلون دولار. بعبارة أخرى فإن حجم الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) تكاد تعادل حجم الناتج العالمي بزيادة ١٠٪ فقط، والأصول التي تمثل المديونية (السندات) فهي تزيد بأكثر من نصف الناتج العالمي، في حين المشتقات المالية وهي أنواع من المديونية المتراكمة والتعامل مع المستقبل فإنها تزيد على عشرة أضعاف الناتج العالمي. ومن المعروف أن المخاطر التي تصاحب هذه المشتقات تجاوز كل أنواع المخاطر نظرًا إلى ما يشوبها من تعقيد وإبهام. وهكذا نرى أن غلبة أدوات الدَّين وخاصة الجموح الشديد في إصدار المشتقات المالية قد ضاعف من حجم المخاطر التي تتعرض لها أسواق الأصول المالية فيما لو حدثت أزمة ثقة نتيجة لإفلاس أو تعثر بعض المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وهو ما يؤدي إلى حركة من الدومينو للانهيارات المتتالية.

بقي أن نشير هنا إلى أن المخاطر وعدم اليقين ليست مشكلة للمتعاملين في الأسواق المالية فقط، بل إنها تواجه أيضًا المحللين الاقتصاديين والماليين. ورغم كل ما حققه علم الاقتصاد والتحليل المالي من تقدم، فما تزال هناك مناطق مجهولة تفاجئ الجميع. فحجم المخاطر التي يدخرها المستقبل كبيرة وكثير منها غير قابل للتنبؤ، على ما سنشير إليه فيما عرف بنظرية «البجعة السوداء».

وما دمنا نتحدث عن المستقبل والمخاطر فإن الثقة تعتبر عنصرًا رئيسيًّا في استقرار هذه الأسواق المالية. فأي اهتزاز في الثقة يؤدي بالضرورة إلى آثار بعيدة ومضاعفة وتراكمية في هذه الأسواق.

وأخيرًا ينبغي الإشارة إلى أن العولمة قد ساعدت على تعميق أية اضطرابات في الأسواق المالية. فالترابط الاقتصادي يزداد يومًا بعد يوم، والاقتصاد العالمي أكثر ترابطًا واعتمادًا متبادلًا مما كان عليه في أي وقت آخر نتيجة تقدم المواصلات والاتصالات بحيث لا يمكن عزل أي بلد عما يحدث في البلدان الأخرى. ولكن، وهذا يتعلق بالاقتصاد المالي، أكثر الأسواق ارتباطًا وتداخلًا هي الأسواق المالية. فالمستثمرون في أية سوق عالمية في نيويورك أو لندن أو سنغافورا أو طوكيو أو هونج كونج هم من جميع أنحاء العالم بلا استثناء. والبنوك ترتبط بعضها ببعض في علاقات مالية وثيقة، ولذلك فإن أي اهتزاز في أحد الأسواق ـ فما بالك بالأسواق العالمية مثل نيويورك ـ لا بد وأن ينعكس على مختلف أسواق العالم. فضلًا عن التأثير النفسي والذي ينتشر مثل العدوى من سوق إلى أخرى.

وبعد هذا الاستعراض العام لأهم خصائص الاقتصاد المالي، فإن هذا الفصل يتضمن عدة أوراق تناقش على التوالي:

- الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم.
- الأزمة المالية والبجعة السوداء.
- التمويل شريان الحياة الاقتصادية.
- الثقة عماد النقود.
- الاقتصاد رهان على المستقبل.
- الشفافية المالية.

وهي كلها تدور حول أمور متعلقة بهذا القطاع المالي.

عن الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم [1]

يقف العالم مشدوهًا أمام ما يطلق عليه «الأزمة المالية العالمية»، فأكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس، ومِنْ مَن؟ من أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوربا. فكيف حدث ذلك؟ ولماذا هي «أزمة مالية» أكثر منها «أزمة اقتصادية»؟ فهي أزمة في القطاع المالي ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله. فكيف ولماذا؟

كل هذه أسئلة تقلق القارئ العادي الذي يريد أن يفهم. وقد طلب مني الكثيرون أن أحاول أن أقدم تفسيرًا مبسطًا يساعد القارئ غير المتخصص على فهم ما يجري أمامه من أحداث تبدو غير واضحة. ونظرًا لأنني أعتقد أن أهم أسباب عدم الفهم ترجع عادةً إلى غموض «البدهيات» والمبادئ الأولية لعلم الاقتصاد، فلذلك لا أجد غضاضة في أن أبدأ بشرح هذه المبادئ الأولية.

تتطلب البداية أن نفهم أن هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه «الاقتصاد العيني» أو الحقيقي وبين «الاقتصاد المالي». فأما «الاقتصاد العيني» وهو ما يتعلق بـ«الأصول العينية» (Real Assets)، فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). «فالأصول العينية» هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضًا القوى البشرية. وبعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع

---

(١) المصري اليوم ٤ أكتوبر ٢٠٠٨.

حاجات الإنسان مباشرة من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية، ولكنها أيضًا تتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع (السلع الاستثمارية) من مصانع وأراضٍ زراعية ومراكز للبحوث والتطوير... إلخ. وهكذا فالاقتصاد العيني أو **الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.**

وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لا بد وأن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى «أدوات» أو «وسائل» تسهل التعامل في الثروة العينية. ولعل أول صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة «الحقوق» على الثروة العينية. فالأرض الزراعية هي جزء من الثروة العينية وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجة الإنسان من المأكل وربما السكن وأحيانًا الملبس. ولكنك إذا أردت أن تتصرف في هذه الأرض فإنك لا تحمل الأرض على رأسك لكي تبيعها أو تؤجرها للغير، وإنما كان لا بد للبشرية أن تكتشف مفهومًا جديدًا اسمه «حق الملكية» على هذه الأرض. فهذا «الحق القانوني» يعني أن يعترف الجميع بأنك (المالك) الوحيد صاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها. وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه «الأصول المالية» (Financial assets)، باعتبارها حقوقًا على الثروة العينية. وأصبح التعامل الذي يتم على هذه «الأصول المالية» باعتبارها ممثلًا للأصول العينية. فالبائع ينقل إلى المشتري حق الملكية، والمشتري تنقل إليه الملكية العينية من المالك القديم بمجرد التعامل في سند الملكية. وأصبح التعامل الذي يتم على هذه الأصول المالية (سندات الملكية) كافيًا لكي تنتقل ملكية الأصول العينية (الأرض) من مالك قديم إلى مالك جديد.

ولم يتوقف الأمر على ظهور أصول مالية بالملكية، بل اكتشفت البشرية أن التبادل عن طريق «المقايضة» ومبادلة سلعة عينية بسلعة عينية أخرى أمر معقد ومكلف، ومن ثم ظهرت فكرة «النقود» التي هي أصل مالي، بمعنى أنها بمثابة «حق»، ولكن ليس على أصل محدد بعينه (أرض معينة أو سلعة معينة) وإنما هي **حق على الاقتصاد كله.** فمن يملك نقودًا يستطيع أن يبادلها بأية سلعة معروضة في الاقتصاد. أي أن «النقود»

أصبحت أصلًا ماليًّا يعطى صاحبها الحق في الحصول على ما يشاء مما هو متاح في الاقتصاد من السلع والخدمات المعروضة للبيع. فالنقود في ذاتها ليست سلعة، فهي لا تشبع الحاجات، فهي لا تؤكل ولا تشبع حاجة الملبس أو المسكن أو غير ذلك من متاع الحياة، وفقط الاقتصاد العيني من سلع وخدمات يسمح بذلك. ولكن النقود باعتبارها حقًّا على الاقتصاد العيني تسمح بإشباع الحاجات الحقيقية بمبادلتها مع الأصول العينية (السلع)، أي أن «النقود» هي مجرد أصل مالي أو حق على الأصول العينية، فهي حق على الاقتصاد العيني، ولكن وجودها والتعامل بها يساعد على سهولة التبادل والمعاملات في السلع العينية.

ولم يتوقف تطور «الأصول المالية» على ظهور حق الملكية أو ظهور النقود كحقوق مالية على موارد عينية محددة أو على الاقتصاد في مجموعه، بل اكتشفت البشرية أيضًا أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد قاصرًا على عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فـ«**القابلية للتداول**» (Negotiability) ترفع القيمة الاقتصادية للموارد. ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون هذه الأصول قابلة للتداول.

وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية التي تتداول عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل **حق الملكية** على بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ **شكل دائنية** على مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات. ومع اكتسابها لخاصية القابلية للتداول، أصبحت هذه الأصول أشبه بحقوق عامة على الاقتصاد القومي. وهكذا جاء ظهور **الأوراق المالية** من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة التي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وزيادة قدرتها على الاستدانة.

ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد على انتشار تداولها ظهور **مؤسسات مالية** قوية تصدر هذه

الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدى إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور. فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذا الأصول المالية مما أعطى المتعاملين درجة من «الثقة» في سلامة هذه الأصول المالية المتداولة فيها، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تتدخل في عمليات التمويل فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور، محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول على تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلى ملاءمته المالية والثقة فيه، ولكن ما إن يحصل العميل على تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا «التسهيل» كما لو كان نقودًا لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلى مديونيات عامة نتيجة لما تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك.

فالاقتصاد المالي، والحال كذلك، يتكون من أدوات ومؤسسات مالية، فضلًا عن الرقابة والإشراف على هذا القطاع. فهناك أولًا مجموعة من الأدوات المالية في شكل رموز من حقوق ملكية أو دائنية أو غير ذلك من الالتزامات على أصول الاقتصاد العيني من موارد طبيعية أو بشرية. كذلك هناك العديد من المؤسسات التي تتعامل في هذه الرموز (الأصول المالية) بالإصدار والتداول والتقييم والترويج. وهكذا فالحديث عن الاقتصاد المالي أو القطاع المالي هو حديث عن رموز (أصول مالية) ومؤسسات تتعامل في هذه الرموز وتشرف عليها.

وقد لعب القطاع المصرفي ـ والقطاع المالي بصفة عامة ـ دورًا هائلًا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. وبدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية عندما بدأ انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي تعمق بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة استقلالًا عن الاقتصاد العيني، وبحيث أصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيدًا عما يحدث في الاقتصاد العيني. وهنا موطن الداء؛ التوسع الكبير في الأصول المالية. وهكذا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة «مالية» بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل ـ إلى حد كبير ـ عما يحدث في «الاقتصاد

العيني». كيف؟ يرجع ذلك إلى المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية ـ وخاصة أصول المديونيات ـ بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني.

ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد، وهناك ثلاثة عناصر متكاملة يمكن الإشارة إليها وتفسر هذا التوسع المجنون في إصدار الأصول المالية خلال السنوات الأخيرة.

أما العنصر الأول فهو زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم «الرافعة المالية» (Leverage)، فما هو المقصود بذلك؟ أشرنا إلى أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية وأصول تمثل مديونية. أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساسًا ملكية الموارد العينية من أراضٍ ومصانع وشركات وهي تأخذ عادة شكل أسهم. وبالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك ـ عادةً ـ حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية. حقًّا إنه يمكن المبالغة بإصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدودًا لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية. أما بالنسبة للشكل الآخر للأصول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها. وهنا أصل المشكلة، فقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية. وهي ليست مجرد مديونيات فردية وإنما تأخذ عادةً شكل مديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، وبالتالي فهي أشبه بالمديونيات العامة. فهي ، بالتالي، جزء من الثروة المالية. وكانت التجارب التاريخية السابقة قد تطلبت ضرورة وضع الحدود على هذا التوسع في الإقراض. ومن هنا استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة. فالمدين يجب أن يتملك حدًّا أدنى من الثروة حتى يستدين خاصة من المؤسسات المالية، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية. ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض ـ وبالتالي الاقتراض ـ للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لها. فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأس مال واحتياطي، وهذا هو ما يعرف بالرافعة المالية.

ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رءوس أموالها كما في حالة بنك (UBS)، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك (Lehman) كان أسوأ. وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيدًا من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية ـ كما سنشير.

ولكن لماذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض؟ لسبب بسيط، هو «الجشع» (Greed) والرغبة في تحقيق الأرباح السريعة. فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيدًا من الأرباح لهذه المؤسسات، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض، فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل وحيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة. ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك. وهكذا أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة.

ولكن التوسع في الإقراض لم يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية لكل مؤسسة بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه «المشتقات المالية» (Financial Derivatives)، وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد كما سيتضح من المثال الذي سوف نعرضه عن تركيز الإقراض على قطاع أو قطاعات محدودة. فماذا حدث في هذا المجال، وهو المرتبط بما يعرف بأزمة الديون العقارية؟

والآن ماذا عن العنصر الثاني للأزمة، وهو تركيز الإقراض على قطاع أو قطاعات قليلة وأثر ذلك على زيادة المخاطر. فالدرس الأول لتقليل المخاطر هو ضرورة توزيعها، أما تركيز المخاطر فإنه يزيد من احتمالات الأزمة. وقد ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة لما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية. فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض. فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته،

ولذلك فهو يشتري عقاره بالدَّين من البنك مقابل رهن هذا العقار. والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة (Subprime). فماذا حدث؟ يشتري المواطن بيته بالدَّين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار في السوق، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد مقابل ارتفاع قيمة العقار وذلك عن طريق رهن جديد من الدرجة الثانية. ومن هنا التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات.

ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة بل استخدمت «المشتقات المالية» لتوليد مصادر جديدة للتمويل وبالتالي للتوسع في الإقراض. كيف؟ عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنها تلجأ إلى استخدام هذه «المحفظة من الرهونات العقارية» لإصدار أوراق مالية جديدة تقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة. وهو ما يطلق عليه «التوريق» (Securitization). فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجه ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية. فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية. وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى. وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى. هكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد (العقارات) على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

ولا تقتصر «المشتقات» المالية على هذه الصورة من «التوريق» بإصدار موجات من الأصول المالية بناءً على أصل عيني واحد، بل إنها تأخذ صورًا أخرى وخاصةً فيما يتعلق بالتعامل مع المستقبل. فالتعامل المالي لا يقتصر على التعامل في أصول عينية موجودة بالفعل في الحاضر، بل قد ينصرف إلى أصول محتملة سوف توجد في المستقبل. وهناك «التصرفات الآجلة» (Forward)، فضلًا عما يعرف بـ«المستقبليات» (Futures)، وقد

لا يقتصر الأمر على مجرد بيع وشراء حقوق مستقبلة بل وتشمل أيضًا على «خيارات» (Options) تستخدم، أو لا تستخدم، وفقًا لرغبة أحد الطرفين.

ويأتي العنصر الثالث والأخير وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة. حقًا تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية فضلًا عن نقص الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية والتي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

وقد تكاتفت هذه العناصر الثلاثة على خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم أركان الاقتصاد المالي، وهو «الثقة». فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها ـ زيادة الاقتراض وتركيز المخاطر ونقص الرقابة والإشراف ـ كافية لإحداث أزمة عميقة في الأسواق المالية، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد. فمع فقدان الثقة يقل الشراء ويكثر البيع، وتنخفض أسعار الأصول المالية وندخل في دوامة من الانخفاضات المتتالية وبالتالي مزيد من الانهيار المالي. ويزداد الأمر تعقيدًا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول. فجميع المؤسسات المالية ـ وبلا استثناء ـ تتعامل بعضها مع بعض، وأية مشكلة عويصة تصيب أحد هذه المؤسسات لا بد وأن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي (العولمة). وهكذا تتكاتف اعتبارات الثقة، أو بالأحرى انعدام الثقة، مع اعتبارات العولمة في تضخيم أثر الانهيار المالي.

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في قروض القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن وراءه في بقية دول العالم المتقدم. والسؤال هل يمكن التجاوز عن هذا الاقتصاد المالي بأدواته المتعددة ومؤسساته الكثيرة؟ للأسف لا يمكن.

الأصول المالية أصبحت مثل الدورة الدموية في الجسم، فلا يكفي أن يكون في جسم الإنسان أعضاء رئيسية مثل القلب والمعدة والرئتين، بل لا بد من دورة دموية تنقل الغذاء وتطلق الحركة في جسم الإنسان. وهكذا فإن الاقتصاد المعاصر لا يكتفي بالمصانع والأراضي الزراعية بل إن ما يحركها هو أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود، وهناك الادخار والاستثمار والذي يتدفق من خلال أدوات مالية. الأصول المالية ضرورية لسلامة الاقتصاد المعاصر، ولا يمكن تجاهلها، وبشرط أن تخضع للضوابط، وبقدر حاجة الاقتصاد العيني ودون مبالغات أو مخاطر غير محسوبة. ولذلك فإن علاج الأزمة المالية ضروري ولا يمكن الفكاك منه. المشكلة ليست في وجود القطاع المالي في ذاته، بل في انحرافه وتوسعه غير المنضبط في إصدار أدوات الدَّين بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني. فهو نوع من التوسع السرطاني، والعلاج لا يكون بالقضاء على هذا القطاع الهام وإنما بإخضاعه لمزيد من الانضباط والمسئولية.

الأزمة المالية والبجعة السوداء

تعددت الكتابات في الآونة الأخيرة عن الأزمة المالية العالمية وأسبابها ونتائجها. ولعله لا يقل أهمية التساؤل ليس فقط عن أسباب هذه الأزمة، وإنما كيف فشلنا في التنبؤ بها، رغم كل ما نتحدث به عن وفرة المعلومات وتقدم المعرفة العلمية في الاقتصاد والإحصاء والتمويل؟ كيف تقع هذه الأزمة دون إنذار مع هذا الحشد من علماء الاقتصاد والتمويل وكبريات المؤسسات المالية؟ وهل وقعت الأزمة في مكان مغمور أو في بلد صغير على أطراف المعمورة، أم الحقيقة أن الأزمة قد انفجرت في قلب حياة المال في نيويورك ومع أعرق البيوتات المالية (سيتي جروب، مريل لنش، يو. بي. إس، ليمان، والقائمة طويلة)، وهي المؤسسات التي تستقطب أفضل الكفاءات من خريجي أعرق الجامعات في العالم حيث يحصلون على أعلى المرتبات والمكافآت على نحو أثار اشمئزاز العديد من الأوساط العامة بعد أن تفجرت الأزمة؟

وبطبيعة الأحوال لن يخلو الأمر من ارتفاع بعض الأصوات، للقول بأن هناك اقتصاديًّا مغمورًا ـ أو مرموقًا ـ قد نشر بحثًا هنا أو هناك عن احتمالات وقوع الأزمة. وتظل الحقيقة مع ذلك وهي أن الأزمة فاجأت الغالبية، تمامًا كما جاءت أحداث ١١ سبتمبر مفاجأة للعالم، رغم احتمال وجود تقرير في أحد مكاتب المخابرات ينبه إلى خطورة «القاعدة» أو غيرها من التنظيمات السرية. لقد فوجئ العالم في الحالتين كما فوجئ قبل ذلك بسقوط الاتحاد السوفيتي. فالفشل في التنبؤ بالأزمة المالية لم يكن المفاجأة الأولى، ولن يكون الأخيرة.

وهل هناك غرابة في ذلك، ألم يسبق أن انهار منذ عقد من الزمان (١٩٩٨) أحد أكبر «صناديق التحوط» (Hedge Fund) والمعروف باسم «صندوق إدارة رءوس الأموال طويلة الأجل» (LTCM) حيث بلغت خسائره عدة بلايين من الدولارات، مما اضطر بنك الاحتياط الفدرالي إلى التدخل حمايةً للسوق المالية. وكان هذا الصندوق قد أنشئ بمعرفة عدد من أكبر العقول الأمريكية في الاقتصاد والرياضيات، حتى إن جائزة نوبل في الاقتصاد قد مُنحت لكل من «ماير شولز» (Scholes) و«روبرت ميرتون» (Merton)، وهما المؤسسان الرئيسيان للصندوق. وكانت مسوغات الترشيح لهذه الجائزة هي أن هذين الاقتصاديين قد صمما نماذج رياضية تسمح بالتحوط التام من مخاطر الأسواق المالية. وبلغت المفارقة ـ أو لعلها المأساة ـ ذروتها حين أفلس الصندوق بعد عام واحد من حصول مؤسسيه على جائزة نوبل في الاقتصاد، وضاعت معها بلايين الدولارات للعديد من المستثمرين الأبرياء.

فكيف نفسر كل ذلك؟ هل هو فشل لعلم الاقتصاد والاقتصاديين؟ أم إن هناك حدودًا لما يمكن التنبؤ به، وإن هناك دائمًا مفاجآت في التاريخ؟ فالاقتصاد بل وكافة العلوم، ورغم أنها صحيحة ومفيدة، فإن هناك حدودًا لفاعليتها؟ فالعقل البشري مهما بلغ من قدرة وقوة فإنه يظل قاصرًا، وعلينا أن ندرك ذلك ونستوعبه. وهذه ليست دعوة لنبذ العلم والعقل، وإنما فقط لعدم المكابرة وضرورة قبول ما يرد على العقل والعلم من حدود. ولكنها سوف تصبح مصيبة وخيبة كبيرة إذا استخلصنا مما تقدم رفض العقل والعلم للوقوع من جديد في براثن الخرافات والخزعبلات. فالعقل والعلم قوة هائلة وقد دفعت البشرية فراسخ للأمام، وما زال أمامها الكثير. ورغم إنجازات العلم، وهي كثيرة، فإنه وحده لن يكون كافيًا لكشف كل أسرار الغيب. فإذا كان العلم يلقي كل يوم أضواء جديدة على مجالات لم تكن معروفة من قبل، فسوف تظل مساحات أخرى مجهولة أو غير معروفة بالكامل. وبالمثل فكما أن بعض الظواهر الطبيعية تستعصي أحيانًا على التنبؤ، فإن سلوك البشر كثيرًا ما يكون مصدرًا للمفاجآت. ومن هنا أهمية ما ظهر أخيرًا على الساحة باسم نظرية «البجعة السوداء» للبناني «نسيم نيقولا» طالب.

ولد نسيم طالب في شمال لبنان لعائلة مسيحية من الروم الأرثوذوكس، وعاصر في صغره الحرب الأهلية مما اضطره ـ مثل غيره ـ إلى الهجرة وإكمال تعليمه في الخارج حيث يشغل حاليًا منصب أستاذ في جامعة ماساتشوست. ويبدو أن الحرب الأهلية قد فاجأته ـ كما فاجأت الكثيرين غيره ـ باعتبارها حدثًا غير متوقع. فجده كان وزيرًا للدفاع ثم للداخلية قبل الحرب، وكانت مفاجأة الحرب بالنسبة له لا تقل عن مفاجأة الآخرين من غير المسئولين الذين لا يفترض أن تتوافر لديهم نفس المعلومات. وكان آخر الأشياء التي يمكن أن ترد على البال هو هذه الحرب الأهلية بين مختلف الطوائف وهي التي عاشت قرونًا في وئام وتصالح تحكمها المصالح المشتركة والتسامح المتبادل. ويستعيد نسيم من ذكريات عائلته، بأنه باستثناء بعض المشاحنات بين طائفته (روم أرثوذوكس) وبين بعض الموارنة وعلى فترات متباعدة، فلم يحدث أن قامت مشاحنات طائفية مع المسلمين من سُنة أو شيعة أو دروز. فكيف قامت هذه الفتنة، وتعمق التعصب وانعكس في أبشع أنواع الحروب الطائفية؟ وكيف لم يستطع أحد أن يتنبأ أو يتوقع مثل هذا الانفجار الرهيب أو التمزق الشديد بين أفراد تعايشوا لقرون طويلة في سلام وأمان؟ لعل هذه الأحداث كانت البداية في بزوغ فكرة أن المستقبل مليء بالمفاجآت.

وبعد أن تخرج في مدرسة وارتون بجامعة بنسلفانيا، وهي أحد أشهر المعاهد في العالم في العلوم المالية والاقتصادية، عمل في أحد البنوك العالمية في مجال تحليل البيانات المالية بغرض التنبؤ عن تطورات الأسعار المالية. وفي ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ (الاثنين الأسود) عرفت سوق نيويورك أكبر انخفاض في أسعار الأسهم في يوم واحد (٢٣٪). وخرج نسيم من مكتبه في بنك «كردية سويس» في نيويورك لتتبلور الفكرة عنده، وهي أن أهم أحداث التاريخ تقع دون سابق إنذار وأن أخطر ما يخبئه المستقبل لا يمكن التنبؤ به. ومن هنا ولدت نظرية «البجعة السوداء». وسبب إطلاق هذا الاسم، هو أن الاعتقاد ساد لقرون طويلة بأن لون البجعة هو الأبيض. وكانت كل المشاهدات في جميع القارات تؤكد أن لون البجعة أبيض دائمًا ، وأنه من المستحيل أن توجد «بجعة سوداء». وبعد ذلك جاء اكتشاف نوع غير معروف من «البجع الأسود» في أستراليا وذلك ليكذب الاعتقاد السابق. وبدأ نسيم طالب في صياغة نظريته بأن

أخطر أحداث التاريخ والتي كان لها أكبر الأثر في حياة البشر، كانت نتيجة أحداث غير متوقعة، بل وأحيانًا غير قابلة للتوقع. فالمستقبل مليء بالمفاجآت.

وبطبيعة الأحوال، فإن نسيم طالب ليس من السذاجة للقول بأننا لا نتعلم من تجارب التاريخ الماضي، أو أن الأحداث الماضية لا تفيد في فهم الحاضر والمستقبل. ولكن ما يود أن يقوله هو أنه إلى جانب الأحداث التي تتكرر يومًا بعد يوم، والتي تفيد في فهمنا للحاضر والمستقبل، فإن هناك دائمًا مفاجآت، وأنه لا يمكن الاعتماد فقط على تجارب الماضي، فهناك دائمًا أمور غير متوقعة وهي كثيرًا ما تكون غير القابلة للتنبؤ، بل وغالبًا ما تكون أشد تأثيرًا في حياة البشر.

ويعلمنا المنطق أن هناك طريقين لاستخلاص القوانين العلمية. هناك ما يعرف بـ«الاستنباط» (Deduction)، والذي يبدأ بوضع قاعدة عامة أو نظرية ثم تستخلص منها النتائج التطبيقية، فهنا ننتقل من «العام» إلى «الخاص». ولكن هناك أيضًا طريقًا آخر يعرف بـ«الاستقراء» (Induction)، وهو يبدأ بملاحظة العديد من الأحداث المتفرقة والتي تؤكد أن هناك نمطًا واحدًا يربط بينها، لكي نتنهي بـ«نظرية عامة»، وبذلك ننتقل من «الخاص» إلى «العام». ويعتمد «العلم» بشكل كبير على هذه الطريقة الأخيرة (الاستقراء)، بحيث نبدأ بملاحظات في الواقع قبل أن نستخلص منها قاعدة عامة أو نظرية مجردة. فالعلم - وفقًا لهذه الطريقة - يبدأ تجريبيًا بالملاحظة لينتهي بـ«النظرية». ومع ذلك فيرى العديد من المفكرين أن البحث العلمي لا يبدأ تجريبيًّا بالملاحظة، وإنما يبدأ بـ«الحدس» بوضع «افتراض» نظري، وتتحقق صحة النظرية إذا لم تكذبها التجارب. فالعلم ليس حقيقة بقدر ما هو «افتراض»، قابل للإثبات والنفي بالملاحظات التجريبية.

وهذه الفكرة الأخيرة قدمها الفيلسوف المجرى« كارل بوبر» في تعريفة للعلم. فالعلم عنده هو مجرد «افتراضات» يمكن التحقق من صحة نتائجها بالملاحظات التجريبية. وتظل «النظرية العلمية» سليمة إلى أن تكذبها التجربة. ولكن «بوبر» ذهب إلى أبعد من ذلك، مؤكدًا استحالة استخلاص «قوانين للتاريخ»، فلا أحد يستطيع أن يتنبأ بشكل المستقبل. وفي كتابه عن «فقر القوانين التاريخية» (Poverty of Historicism)،

يؤكد «بوبر» استحالة معرفة قوانين تطور التاريخ. فقد يكون التاريخ خاضعًا بالفعل لقوانين لا يدركها الأفراد، ولكن مجرد اكتشاف هذه القوانين والوعي بها يؤدي إلى تغير سلوك الأفراد وبالتالي تغيير مسار التاريخ.

وكانت مشكلة «الاستقراء» كوسيلة لاستخلاص قواعد عامة، قد أثارت الكثير من الجدل لدى العديد من علماء المنطق. فقد شكك «داڤيد هيوم» في إمكان استخلاص قانون عام من مجرد استقراء الأحداث المتعددة. وقد أعطى «برتراند راسل» مثالًا لما قد يأتي به المستقبل مناقضًا تمامًا للخبرة السابقة. فربة المنزل قد تعنى بطيورها بتغذيتها استعدادًا لوليمة تعد لها. ولكن من وجهة نظر «الدجاجة»، فإن هذه السيدة الرائعة تقدم لها الغذاء يومًا بعد يوم وبالتالي فلا بد أنها تريد لها كل الخير. وربما لم يَدُر ببال الدجاجة أن هذه التغذية إنما هي من أجل ذبحها ليلة الوليمة. ولكن أليست «الفقاعات المالية» التي عرفتها الأسواق المالية وكذا المتعاملون فيها، هم أقرب إلى هذه الدجاجة المسكينة، وذلك حين وجدوا الأسعار ترتفع يومًا بعد يوم دون أن يدركوا أن هذه الارتفاعات إنما هي تمهيد ليوم «الذبح» أو الانفجار المالي الكبير!

ومن هنا أهمية كتاب نسيم طالب، فهو وإن لم يقل باستحالة التنبؤ بالمستقبل، فإنه يؤكد مع ذلك أن هناك أحداثًا يصعب التنبؤ بها، بل إن بعض هذه الأحداث هي الأكثر أهمية في تطور التاريخ. فنحن نعيش في عالم مليء بعدم اليقين. وإذا كان الإنسان كائنًا متعلمًا، فإنه يتعلم من تجربته، والكثير من هذه التجارب مفيد في فهم المستقبل. ولكن الخطأ هو المبالغة والاعتقاد الأعمى بأننا قادرون على استشفاف المستقبل بكل أبعاده. الحقيقة أن هناك حدودًا لما يمكن أن نتنبأ به.

لا شك أن الإنسان المعاصر أكثر قدرة على التعامل مع المستقبل نتيجة تجربته ومعرفته بالماضي. ولكنه سيكون من الادّعاء المخل الاعتقاد بأننا نعرف مفاتيح المستقبل أو حتى إننا نعرف أكثر الأمور أهمية. فما نعرفه من الماضي هو مجرد عينة من الأحداث والوقائع التاريخية، وقد لا تكون وقائع هذه العينة هي أكثرها أهمية في تشكيل المستقبل. الإنسان ما زال يجهل أكثر مما يعلم، والمستقبل مليء بالمفاجآت وكذلك بالبجع الأسود.

التمويل شريان الحياة للاقتصاد القومي[1]

تجري العادة عند الحديث عن الاقتصاد إلى التعرض إلى القطاعات الاقتصادية العينية. فنحن نتحدث عادة في إطار الاقتصاد العيني عن الصناعة والزراعة والخدمات، ونتحدث عن دور الحكومة، وأهمية الصادرات والواردات. وهذه قطاعات هامة ولا شك، ولا يمكن أن يتحقق أي تقدم إلا من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة في هذه القطاعات. ولكن هذا وحده لا يكفي لفهم حقيقة عمل الاقتصاد، فيعيب هذا العرض أنه يهمل - إلى حد ما - ما يدور داخل هذه القطاعات من علاقات وفيما بينها داخل نفس القطاع وهو أمر أكثر أهمية مما يبدو. ومن أهم هذه العلاقاتِ العلاقاتُ المالية التي تقوم داخل وبين القطاعات المختلفة.

فالنشاط الاقتصادي في مجموعه ليس نشاطًا آنيًا بل هو نشاط ممتد من الزمن، فالمزارع يبذر البذور ويقوم بالحرث ومختلف أعمال الزراعة قبل أن يظهر المحصول. وهو يقوم في هذا بالإنفاق أولًا ولكنه لا يحصل على المحصول إلا في فترة لاحقة. ومن هنا فإن الزراعة رهان على المستقبل. وكذا الحال في الصناعة، فلا بد من الإنفاق أولًا على الاستثمار في بناء المصنع وإعداده من توفير الأراضي والمباني والآلات. وبعد ذلك تبدأ عمليات التشغيل. فتدفع الأجور وتُشترى المواد الأولية، ولا تأتي الحصيلة إلا في النهاية عند تسويق المنتج وبيع البضاعة. وهكذا يمر وقت بين الإنفاق على الاستثمار والتشغيل وبين البيع وتحصيل العائد. فالإنتاج بشكل عام هو تعامل مع المستقبل، تنفق أولًا ثم تحصل على الثمرة لاحقًا. الإنتاج

(١) الأهرام ١٤ يوليو ٢٠٠٢.

ليس نشاطًا لحظيًا بل هو عملية ذات بعد زمني، تتطلب التمويل أولًا ثم التحصيل لاحقًا. ومن هنا تظهر أهمية التمويل وخطورته. فالتمويل هو تعامل مع المستقبل وبالتالي يتوقف على الثقة في هذا المستقبل. فأنت تقبل أن تضع النقود وتنفقها على المشروع الآن أملًا في أن تحصل على عائد أكبر في المستقبل. والتمويل قد يأتي من صاحب المشروع والمشاركين فيه، وبذلك يتحملون مخاطر المشروع، ولكنه قد يأتي أيضًا من المقرضين الذين لا يرغبون في تحمل مخاطر المشروع، وإنما يضعون أموالهم - لفترة محدودة - تحت تصرف أصحاب المشروع على أن يستعيدوها بعد فترة مع العائد، وهكذا فإن جوهر التمويل هو التعامل مع «وعود» (Promises) و«مطالبات» (Claims) في المستقبل أي مع أصول مالية. وفي كل هذا، نجد أنفسنا بصدد المقامرة على المستقبل والثقة فيه. هناك الثقة في جدوى المشروع وفي أمانة القائمين عليه وفي سلامة النظام القانوني الذي يوفر الحماية القانونية لأصحاب هذه الحقوق المالية وفي صحة المعلومات المتداولة عن المشروع.

ولا يقتصر الأمر على هذه الصورة البدائية لعلاقات الإنتاج، إذ لم يلبث التطور أن أدى إلى ظهور نوعين من الأفراد. هناك مجموعة من الأفراد وهم الغالبية الذين يدخرون جزءًا من دخولهم، ولكنهم لا يعرفون كيف يستغلون مدخراتهم بشكل مباشر، إما لنقص معارفهم، أو لضعف هذه المدخرات. وهؤلاء هم من يطلق عليهم «الوحدات الفائضة» (Surplus Units) لأن دخلهم أكبر من إنفاقهم. وهناك على العكس مجموعة أخرى من الأفراد الذين لديهم أفكار لمشروعات وقدرات على تحقيقها، ولكنهم لا يملكون التمويل الكافي لتمويل هذه المشروعات. وهؤلاء يطلق عليهم «الوحدات العاجزة» (Deficit Units). ووظيفة التمويل هي أن توفير الظروف المناسبة لكي تنقل الفوائض (المدخرات) من الوحدات الفائضة إلى الوحدات العاجزة (المستثمرين). وقد يلجأ المستثمر إلى المدخر مباشرة للحصول على التمويل منه، ولكن التجربة أثبتت أن هذا الأمر بالغ الصعوبة والتكلفة؛ بالغ الصعوبة لأن المستثمر لا يعرف جميع المدخرين حتى يتصل بهم، وبالغ التكلفة لأن ثقة المدخر في هؤلاء الأفراد لا تكون عادة كبيرة ومن ثَمَّ فهم لا يقبلون أن يقدموا مدخراتهم لهم إلا مقابل عائد مرتفع نظرًا لأن مخاطر المستثمر الفرد تكون عادة كبيرة. ومن هنا ظهرت فكرة «**المؤسسات**

المالية الوسيطة» (Financial Intermediaries) وعلى رأسها البنوك. فالبنوك هي عبارة عن مؤسسات تتوسط بين جمهور المدخرين وجمهور المستثمرين. المدخرون يضعون أموالهم في البنوك، وهم أكثر اطمئنانًا، لأنها مؤسسات كبيرة ومخاطرها أقل، لأنها توزع المخاطر وتتعامل مع آلاف مؤلفة من العملاء وبذلك لا تتعرض لنفس المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الفرد. وبالمقابل فإن المستثمر المحتاج إلى تمويل يتقدم إلى المؤسسة المالية أو البنك للحصول على التمويل اللازم. وهكذا تقوم هذه المؤسسات المالية بالوساطة حيث تنقل المدخرات بين الوحدات الفائضة إلى الوحدات العاجزة (المستثمرين).

وقد أدى التطور الاقتصادي في معظم الدول إلى تطور القطاع المالي سواء من حيث المؤسسات القائمة أو من حيث الأدوات. فلم يعد يقتصر الأمر على البنوك بل ظهرت مؤسسات مالية أخرى تتخصص في تجميع المدخرات وفي توجيه هذه المدخرات إلى الاستثمارات. فظهرت شركات التأمين على الحياة أو على الحوادث، وصناديق التأمينات والمعاشات وصناديق الاستثمار بأشكالها المختلفة. وإلى جانب هذه المؤسسات التي تتعامل في التمويل بأشكاله المختلفة هناك مؤسسات تقدم خدمات، مثل تقديم المعلومات المالية، وإجراء الدراسات عن مستقبل الأسواق، وتقييم الجدارة الائتمانية، وهكذا. وتتنوع وظائف هذه المؤسسات المالية وكل منها يتخصص في نوع من العمليات يكتسب فيه خبرة خاصة وكفاءة مميزة. وإلى جانب هذا التعدد في المؤسسات المالية، ظهر تعدد في أشكال الأدوات المالية المتاحة. فهذه الأدوات (Financial Instruments) عبارة عن التزام قانوني تقدمه المؤسسة المالية لصاحب المدخرات، وتعطي هذا الأخير الحق في الحصول على أمواله في وقت لاحق. وتأخذ هذه الحقوق عادة أحد شكلين أساسيين، فهي إما «دين» (Debt) تعطي صاحبها الحق في الحصول على مبلغ محدد من تاريخ معين، أو حق «ملكية» (Equity) وتعطي صاحبها الحق في المشاركة في نتائج أعمال مشروع معين عند نهايته. وصاحب الدَّين لا يتحمل مخاطر المشروع الذي يتعامل معه، ولكنه يتحمل مخاطر المدين إذا أصابه إفلاس أو إعسار بصرف النظر عن أوضاع هذا المشروع. أما صاحب الملكية فإنه يتحمل مخاطر المشروع لأنه ـ من الناحية القانونية ـ شريك

فيه. وهذه الأدوات المالية لم تلبث أن تطورت، فأصبحت في كثير من الأحوال «قابلة للتداول» (Negotiable) بمعنى أن صاحبها يستطيع أن يتصرف فيها بالبيع أو التنازل عنها للغير قبل موعد استحقاقها، أو قبل تصفية المشروع. وهذه القابلية للتداول ساعدت على انتشار استخدامها، لأنها تزيد من سيولتها بمعنى أن حاملها يستطيع أن يتصرف فيها ويحصل مقابلها على نقد في أي وقت يشاء. وقد تقوم البنوك عادة بخصمها - أي بشرائها - أو بالإقراض بضمانها، وهو ما يزيد من سيولتها. كذلك لم تلبث أن تنوعت أشكال الأدوات المالية فلم تعد تقتصر على ديون أو ملكية فقط بل ظهرت أنواع أخرى تجمع بين الأمرين بأشكال مختلفة، فضلًا عن ظهور أوراق مالية تمثل «ضمانًا» (Guarantee) أكثر مما هي مجرد دين مباشر أو حق ملكية، فهي نوع من المساندة والدعم للحق الأصيل. وتتنوع هذه الأوراق المالية من حيث الأجل، فهناك أوراق طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل، كما تتنوع من حيث الضمانات. وهكذا أنشأت السوق المالية مجموعة متنوعة من الأصول المالية التي يمكن أن تناسب أوضاع وظروف المتعاملين في السوق سواء من جانب المدخرين أو من جانب المستثمرين.

والذي يهمنا الإشارة إليه هنا هو أن تقدم الاقتصاد لا يتحقق فقط بالقطاعات العينية -من زراعة وصناعة وخدمات- بل وفي نفس الوقت بمدى سلامة النظام المالي القائم، فإذا اختل هذا النظام اختل الاقتصاد بكل جوانبه العينية والمالية على السواء . والعلاقة بين الاقتصاد العيني والقطاع المالي هي كالعلاقة بين جسم الإنسان والدورة الدموية. فالزراعة والصناعة والخدمات هي مكونات الاقتصاد العيني، وهي أقرب إلى أعضاء الجسم وبنيانه، ولكنها وحدها لا تستطيع أن تعمل وتنشط في تناسق دون دورة الدماء بين مختلف أجزاء الجسم. فإذا أصيبت الشرايين بضيق أو انسداد، أو إذا انخفض ضغط الدم تهددت حياة الجسم مهما كانت قوة الأعضاء ومتانة العضلات. وبطبيعة الأحوال، فإن العكس أيضًا صحيح، فالدورة الدموية، وحدها ودون أعضاء سليمة لا قيمة لها. وهكذا التمويل في الاقتصاد فهو كالدورة الدموية التي تسمح لمكونات الاقتصاد العيني بالتفاعل فيما بينها والعمل على شكل متناسق. وما نود التأكيد عليه في مقال اليوم هو أهمية سلامة القطاع المالي لاستقرار الاقتصاد ونموه.

ونقطة البداية في أي نظام مالي هي وجود نظام نقدي سليم. فاستقرار قيمة النقود هو اللبنة الأولى لوجود نظام مالي سليم، فالنقود ليست فقط أداة للتبادل والمدفوعات، وإنما هي فوق ذلك مقياس للقيم، وعن طريقها يمكن إجراء الحساب الاقتصادي والمقارنة بين العوائد والتكاليف، وبالتالي إمكان إجراء الخيارات واتخاذ القرارات. فإذا كانت قيمة النقود غير مستقرة وتعرف تدهورًا مستمرًّا في قيمتها، أو إذا كان يشوب هذه القيمة شكوكًا بالنسبة لمستقبلها فإن القرارات الاقتصادية تضطرب، ولا يستطيع أحد أن يفكر في المستقبل على أساس سليم. والنقود – كما هو معروف – هي مقياس القيم في الحاضر والمستقبل. فإذا فقدت النقود هذا الاستقرار فقدت وظيفتها في القياس ووقع الناس في حيص بيص، ومن هنا كان الاستقرار النقدي هو الشرط الأول لوجود نظام تمويل سليم، وإذا كان استقرار قيمة النقود شرطًا ضروريًا فإنه ليس شرطًا كافيًا، بل يجب أن يكون النظام النقدي كفؤًا أيضًا. فأغلب المدفوعات، وخاصة الكبيرة منها – تتم عن طريق البنوك، ومن هنا فإن سرعة التسويات في البنوك ودقتها أمر لازم تجاه نظام التمويل. ففي كثير من البلاد ـ ومصر ليست استثناء ـ تحتاج تسوية الشيكات أسابيع وأحيانًا أكثر حتى تتم التسوية في المدفوعات بين البنوك وفروعها. وهو أمر لا يستغرق في بلاد أخرى أكثر من يوم أو يومين وأحيانًا أقل. ومن شأن هذه السرعة في التسويات أن تساعد على رفع كفاءة النظام المالي. ومن هنا فإن وجود نظام للمدفوعات متطور في البنوك له تأثير هام على زيادة كفاءة التمويل في الاقتصاد. وإذا عرفنا أن المعاملات المعاصرة لا تقتصر فقط على المعاملات المحلية وإنما تتناول كثيرًا معاملات دولية، فإن سرعة تسوية هذه المدفوعات الدولية أمر يساعد على زيادة كفاءة نظام التمويل .

وإذا تركنا النظام النقدي وتسوية المدفوعات الآنية، ونظرنا إلى التمويل بمعناه الواسع والذي يتضمن بعدًا زمنيًّا مما يتطلب ائتمانًا فإن الأمر يصبح أكثر صعوبة حيث يتطلب الأمر وجود مؤسسات قوية ومتنوعة وأدوات مالية متعددة ونظام قانوني واضح وفعّال لضمان استيفاء الحقوق في المستقبل وتوفير الثقة والخبرة في هذه المؤسسات، وتوافر المعلومات السليمة والضمانات القانونية حول سلامة هذه الأدوات المالية. وهناك الآن شبه إجماع بين العاملين والمسئولين في قضايا

التنمية الاقتصادية على أن أهم أحد مقومات النجاح الاقتصادي هو توافر نظام مالي سليم. فالقطاعات الاقتصادية العينية وحدها لا تكفي ما لم يساندها قطاع مالي قوي وكفء. فالنظام المالي والنقدي يوفر أيسر وأكفأ نظام للمدفوعات وبالتالي للتبادل والمعاملات، كما يساعد على زيادة السيولة في الاقتصاد والقدرة على تحويل الأصول القائمة إلى أموال سائلة. ويقدم أدوات مالية مناسبة لحفظ القيمة وبالتالي زيادة المدخرات والاستثمارات، وتوفير المعلومات عن القيم الاقتصادية. فالنظام المالي يتكون - في نهاية الأمر - من عدد من المؤسسات العاملة في مجال التمويل والتي تتعامل في عدد من الأدوات المالية والتي تخضع لقواعد ونُظم محددة وواضحة. وكلما تعددت وتنوعت المؤسسات والأدوات المالية كان النظام المالي أكثر عمقًا واتساعًا وبالتالي أكثر مرونة على أداء الوظائف المنوطة به. وكلما كانت القواعد والنُظم المحددة لعمل هذه المؤسسات والأدوات واضحة المعالم شاملة لمختلف الجوانب، كان النظام المالي أكثر قدرة على أداء مهامه. ولذلك فإن النظام المالي يتضمن بنية أساسية من قواعد قانونية وهيئات رقابية وقضائية تضمن احترام القانون والشفافية الكاملة للمعلومات وسلامتها، كما ينطوي على عدد من المؤسسات والعديد من الأدوات المالية.

وبعد هذه المقدمات الطويلة عن أهمية التمويل في النمو الاقتصادي، فإن الوضع في مصر يشير إلى أن قطاع التمويل ما زال بسيطًا محدود التنوع يفتقد الكثير من التقاليد المستقرة في الأسواق المالية المتطورة في الدول المتقدمة بل وفي عدد من الأسواق الناشئة. فلا زال قطاع البنوك مسيطرًا على قطاع التمويل، وما تزال المؤسسات التمويلية خارج قطاع البنوك محدودة الأثر. وبالنسبة إلى البنوك فإن بنوك القطاع العام تسيطر على نسبة كبيرة من العمليات المصرفية (حوالي ٥٥٪ من مجموع العمليات المصرفية). ويبلغ مجموع أصول القطاع المصرفي حوالي ١١٪ من حجم الناتج المحلي، وهي نسبة تقل عن السائد في العديد من الدول المتقدمة وتؤكد أن التعامل خارج البنوك ما زال عنصرًا هامًّا. ويمكن أن يرجع ذلك - جزئيًّا - إلى استمرار تفشي الأمية. فهناك علاقة بين انتشار التعليم وبين توسع نشاط البنوك. ويعمل في

مصر حوالي ٦٣ بنكًا منها ٢٨ بنكًا تجاريًا وأحد عشر بنكًا استثماريًا وأربعة بنوك متخصصة. وتبدو التفرقة بين أعمال البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية نظرية أكثر منها حقيقية تمثل اختلافًا في الأدوار. وهناك انطباع بتزايد حجم القروض المتعثرة في البنوك. ورغم ما اتخذ من إجراءات للأخذ بالأساليب والمعايير المحاسبية الدولية في كفاية رأس المال ونشر البيانات المالية، فلا زالت معظم مؤسسات التقييم العالمية (مثل ستاندردز أندبور، مودي) ترى أن البنوك المصرية ضعيفة نسبيًّا. أما بورصة الأوراق المالية فهي ما تزال صغيرة نسبيًّا، وتبلغ القيمة الرأسمالية للأسهم المتداولة فيها ما يقرب من ثلث الناتج المحلي، ولا زال عدد الأسهم الأكثر تداولًا لا يزيد على عشرين سهمًا، وتقوم هيئة سوق المال بالإشراف على نشاط البورصة، وتضع القواعد والضوابط لنشاطها. ولم تجتذب البورصة من رأس المال الأجنبي إلا نسبة محدودة لم تتجاوز ٢٥٪ من حجم تعاملاتها، وهو أمر ساعد على حمايتها من مخاطر الأزمات التي عرفتها بورصات الأسواق الناشئة في جنوب شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية، وإن كان قد حرمها ـ في نفس الوقت ـ من مصادر هامة للتمويل. وقد عرفت البورصة تراجعًا شديدًا في تعاملاتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وما تزال هناك شكوك فيما إذا كانت تراعي بدقة وتراقب بكفاءة القواعد المستقرة عالميًّا في التعاملات المالية من حيث السرية في المعلومات، وعدم التعارض في المصالح، وسلامة البيانات المعلنة ودقتها. أما سوق التأمين فتتكون من ١٤ شركة تأمين وشركة لإعادة التأمين بالإضافة إلى عدد من صناديق التأمين الخاصة، وتشرف الهيئة العامة للتأمين على أعمال هذه الشركات. ورغم التاريخ الطويل نسبيًّا لعدد من المؤسسات المالية مثل بعض البنوك أو شركات التأمين والذي يعود لأكثر من مائة عام (البنك الأهلي المصري، شركة التأمين الأهلية)، فإنها لم تعرف التطور الذي عرفته مؤسسات مماثلة في دول أخرى. وقد أثرت فترة التأميمات وإدارة القطاع العام لها في الستينيات على مفهومها الإداري فغلب عليه الطابع البيروقراطي إلى حد بعيد. وقد عمدت الدولة أخيرًا إلى الاهتمام بتوفير الإطار التشريعي لأعمال هذه المؤسسات المالية بإصدار العديد من القواعد وتعديلها أو إصدار قوانين جديدة لها

وإصدار التعليمات المناسبة لتنظيم عمليات الإشراف عليها، وخاصة من جانب البنك المركزي على البنوك، أو هيئة سوق المال على البورصة، أو الهيئة العامة للتأمين على شركات التأمين. ومع ذلك فلا زال قطاع التمويل بمؤسساته وأدواته المالية محدودًا وما تزال بنيته التحتية من نظم قانونية وتقاليد محاسبية وشفافية ورقابة وإشراف في مراحلها الأولى. والاهتمام بتطوير القطاع هو عمل أساسي لتسهيل عملية التنمية الاقتصادية.

ولنتذكر أن سلامة القطاع المالي ومتانته ليست فقط ضرورة للنمو والتقدم، بل إن ضعف هذا القطاع كان دائمًا كعب أخيل الذي بدأت منه معظم الانهيارات الاقتصادية والمالية المعاصرة.

الثقة هي عماد النقود [1]

يعتبر اكتشاف النقود واحدًا من أهم الاكتشافات الإنسانية، والتي أدت إلى طفرة كبيرة في التقدم الإنساني. ويمكن القول دون مبالغة كبيرة إن أهم الاكتشافات في تاريخ البشرية هي النار، والكتابة، والنقود. فعندما عرف الإنسان النار لأول مرة وجد وسيلة لتبديد الظلام، وتحقيق الدفء، والأهم من هذا وذلك، كانت النار وسيلة لإعادة تشكيل المواد في صور أكثر نفعًا للإنسان. فلم يقتصر الأمر على تطوير غذاء الإنسان، ولكن ربما الأهم أنه باستخدام النار استطاع أن يصبح صانعًا يشكل الخشب والمعادن في شكل أدوات جديدة تمكنه من مزيد من السيطرة على الطبيعة المحيطة. وبذلك ظهر «الإنسان الصانع». ومع اكتشاف الكتابة اتسعت الذاكرة الإنسانية، فلم تعد المشافهة وذاكرة الإنسان هي أداته الوحيدة لنقل المعارف والخبرات، وإنما استطاع الإنسان ـ عن طريق الكتابة ـ تسجيل خبرات الأجيال السابقة وبالتالي تراكم المعرفة، وبذلك اتسعت ذاكرة الإنسان ومن ورائها خياله. وظهر «الإنسان المفكر» الذي يحمل في جعبته تاريخ الأجيال السابقة وتجاربهم وفُتح الباب بالتالي للخيال في المستقبل. وجاء اكتشاف النقود ليحقق طفرة جديدة في العلاقات البشرية، ليس باعتبار الإنسان صانعًا ومنتجًا فقط، بعد أن سيطر بالنار على الطبيعة المحيطة به، وليس فقط باعتباره مفكرًا يحمل في جعبته تجربة البشرية وخبرات الأجيال السابقة، بعد أن مكنته الكتابة من تسجيل هذه الأخبار، وإنما باعتباره عضوًا في جماعة يتبادل، مع الآخرين، السلع والخدمات بالبيع والشراء؛ منتجات يحوزها مقابل ما يحصل به على احتياجاته مما

(١) الأهرام ١٢ أكتوبر ٢٠٠٣.

ينتجه الآخرون. فالتقدم الاقتصادي كما ذكر لنا «آدم سميث» هو إلى حد كبير نتيجة للتخصص وتقسيم العمل واتساع دائرة التبادل. وكلما زاد التخصص وتقسيم العمل زادت الكفاءة وأمكن استغلال الموارد المتاحة، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق ما لم تتسع المبادلات. ودون ذلك يضطر الإنسان إلى تشتيت جهوده في أعمال متفرقة لا رابط بينها، وبالتالي دون إتقان أو إبداع. ومن هنا فقد كان اتساع ظاهرة التبادل فاتحة للتقدم الاقتصادي. ورغم أن ظاهرة التبادل سابقة على ظهور النقود، فإنها لم تحقق النمو المنشود إلا مع اكتشاف النقود. بل إن فكرة التبادل ـ كانت قد بدأت في شكل مقايضة ـ لم تلبث أن أدت إلى ظهور النقود. فالنقود هي وليدة التبادل، ولكنها في نفس الوقت هي القوة الدافعة لنمو وتطور المبادلات. وعندما نتحدث عن المبادلات والنقود، فإننا لا نتحدث فقط عن مجرد تبادل السلع والخدمات بين الأفراد والجماعات، ولكننا نتحدث عن مفاهيم جديدة ظهرت لأول مرة مع النقود. ومن أهم هذه المفاهيم فكرة «الرشادة» أو «الحساب الاقتصادي» فضلًا عن مفهوم «التقدم» ذاته بل و«المستقبل» أيضًا. فالتبادل ليس فقط مجرد انتقال مادي للسلع والخدمات بين الأفراد، وإنما هي عملية ذهنية تتطلب أن تتحقق المساواة في القيمة والفائدة بين ما يتنازل عنه الفرد وبين ما يحصل عليه. كذلك عليه أن يتأكد أن ما يحصل عليه يغطي قيمة ما أنفقه على الإنتاج من جهد أو تكلفة. وهكذا بدأ الإنسان المفكر يصبح «إنسانًا اقتصاديًا» (Homo Economics) يحسب التكلفة والعائد ويقارن بينها، وهذا هو أساس الرشادة الاقتصادية. ولم يقتصر الأمر على الحساب والمقارنة بين البدائل، بل أدخل المتعامل، مع استخدام النقود، فكرة «المستقبل» في حسابه ربما لأول مرة. فهو عندما يتنازل عن سلعته أو يقدم خدمته للغير مقابل النقود، فإن هذه النقود سوف تستخدم - في المستقبل - للحصول على سلع أو خدمات أخرى. ومن هنا فمن الضروري أن يثــق المتعامل في أن هذه النقود ستحتفظ بقيمتها في المستقبل، وإلا فإن الصفقة لن تكون مجزية بالنسبة له. وهكذا فإنه، مع ظهور النقود، دخل «المستقبل» كبعد جديد في حساب المتعاملين، ربما لأول مرة. فالمتعامل لا يقبل فقط أن تكون قيمة بضاعته مقبولة بالنقود المعروضة في الحال، ولكن يجب أن تكون هذه النقود كافية أيضًا في المستقبل. لا يكفي أن تكون قيمة النقود مناسبة الآن، ولكن يجب أن

يسود «الاعتقاد» بأنها سوف تظل كذلك في المستقبل. ومن هنا قيل إن النقود هي الصلة بين الحاضر والمستقبل. فإذا كان المستقبل محوطًا بالشكوك وعدم اليقين، فإن النقود تفقد قيمتها، ليس في المستقبل وإنما في الحال أيضًا. النقود مقياس أو بارومتر حال ومباشر للمستقبل. فإذا ساد الاعتقاد بأن الأسعار ستزيد في المستقبل، فإن النقود تفقد قيمتها في الحال والتو، دون انتظار لهذا المستقبل. وبذلك فإن النقود تعكس ـ أو كما يقول الاقتصاديون تخصم ـ المستقبل في التو واللحظة دون انتظار.

وهكذا يتضح أن عماد النقود هو الثقة، الثقة في الحاضر، الثقة في المستقبل، فإذا اهتزت هذه الثقة فقدت النقود أساسها وتدهورت قيمتها، سواء في ذلك قيمتها المحلية كما تظهر في مستوى الأسعار، أو قيمتها الخارجية كما تظهر في أسعار الصرف مع العملات الأجنبية. فأما أن النقود تعتمد على الثقة في الحاضر، فذلك لسبب بسيط هو النقود ليست سلعة لها منفعة وإنما هي مجرد «وسيط» للحصول على السلع والخدمات الأخرى، هي «قوة شرائية» أو وعد يتمكن حامله من تحويله إلى سلع أو خدمات من البائعين. ولذلك فيجب أن يتوافر لدى حامل النقود الثقة في أن هذه القوة الشرائية ستتحقق بالفعل، وأن البائعين سوف يعرضون سلعهم بنفس الأسعار. فإذا اعتقد عكس ذلك، فإن قبوله للنقود سوف يضعف وسوف يطالب بكمية أكبر من ا لنقود لإمكان تحويلها إلى ما يريد من سلع أو خدمات. وأما أن النقود تعتمد على الثقة في المستقبل، فذلك لأن حامل النقود لا ينوي في العادة إعادة إنفاقها في التو واللحظة، وإنما يخطط للإنفاق منها في المستقبل. ولذلك فهو يريد أن يطمئن أن قيمتها ـ عند الإنفاق ـ ستظل مستقرة. فإذا غلب عليه الاعتقاد بأن المستقبل يحمل خطر ارتفاع الأسعار، فإنه لن يقبل النقود وفقًا للأسعار الحالية. وإنما سوف يطالب «بعلاوة» مقابل احتمال ارتفاع الأسعار في المستقبل. وهكذا تلعب التوقعات دورًا أساسيًّا في تحديد قيمة النقود. فإذا سادت التوقعات بأن الأسعار سوف ترتفع، فإنها سوف ترتفع بالفعل، وإذا ساد الاعتقاد بأن قيمة النقود سوف تتدهور، فإنها سوف تتدهور. وهو الأمر المعروف بالتنبؤات التي تحقق نفسها (self-realized prophecies). فقيمة النقود هي، إلى حد بعيد، مستمدة من التوقعات حولها قيمتها في المستقبل.

ويؤدي دور التوقعات في تحديد قيمة النقود إلى ظاهرة المضاربة، التي تبدو، للوهلة الأولى، خروجًا على القواعد العامة المستقرة في علم الاقتصاد. والحقيقة

أنها ليست كذلك. فالمستقر في علم الاقتصاد هو أن ارتفاع ثمن السلعة يؤدي إلى إنقاص الطلب عليها. وهو الأمر المعروف بقانون الطلب. ومع ذلك، ففي حالة المضاربة، ويستوي في ذلك المضاربة على قيمة العملات أو الأسهم أو العقارات، فإننا نجد ظاهرة عكسية، وهي أن زيادة الأسعار تؤدي عادة إلى زيادة الطلب وليس نقصه. فتبدأ المضاربة، وترتفع الأسعار، سواء في ذلك أسعار العقارات أو الأسهم أو العملات الأجنبية، ونلاحظ بذلك زيادة الطلب على هذه الأصول بدلًا من نقصه كما تذهب النظرية الاقتصادية. فهل هذا خروج على مقتضى «قانون الطلب» وأن المضاربة استثناء من القواعد العامة! أبدًا. الحقيقة أن قانون الطلب ما زال قائمًا، وأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى نقص الطلب كما هي القاعدة العامة. ولكن الاختلاف يرجع إلى تحديد «الثمن» المؤثر والذي ينظر إليه المتعامل، ففي حالات المضاربة، هذا الثمن ليس هو السعر الجاري وإنما هو السعر المتوقع. فارتفاع الأسعار في حالات المضاربة يخلق شعورًا بأن هناك موجة من ارتفاع الأسعار وهي موجة مستمرة، وارتفاع الأسعار اليوم مؤشر على مزيد من الارتفاع غدًا. ولذلك فإنه رغم ارتفاع السعر الجاري، فإن هذا الثمن يظل مع ذلك منخفضًا بالنسبة للسعر المتوقع غدًا أو بعد غد. ولذلك فإنه، مع شيوع الاعتقاد باستمرار ارتفاع الأسعار، فإن السعر الجاري يعتبر رخيصًا بالنسبة لما ستؤول إليه الأحوال غدًا وبعد غد. وهكذا يزيد الطلب بدلًا من انخفاضه. فالمشتري يقبل على الشراء رغم ارتفاع السعر اليوم، لأن ذلك يمثل فرصة قبل أن ترتفع الأسعار أكثر في المستقبل. وهكذا نجد أن الأسعار، في حالة المضاربة، تستمر في الارتفاع. وكل ارتفاع يغذي التوقعات بمزيد من الارتفاع. وندخل في حلقة جهنمية من الارتفاعات المتتالية. وقد عرفت كثير من الدول هذه الظاهرة، في أسواق العقارات، كما حدث في اليابان ثم معظم دول جنوب شرق أسيا في الأزمة الآسيوية، وقد ظهرت كذلك في أسواق الأسهم كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أخيرًا بالنسبة لأسهم الصناعات التكنولوچية (ناسداك) وكما حدث قبل ذلك في دول جنوب شرق أسيا. وبالمثل لها أمثله متعددة في أسواق العملات الأجنبية، وهو ما يبدو أن مصر تعاني شيئًا من ذلك الآن.

فقد عرفت مصر نقصًا في مواردها الدولارية في ١٩٩٧، بعد حادث الأقصر ثم تلاها انخفاض في أسعار البترول العالمية في السنتين اللاحقتين مع توسع في عدد

المشروعات الكبرى مما أدى إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات. وبدلًا من أن تعترف الدولة بذلك، حاولت إخفاء هذه الظروف الاستثنائية، مما أدى إلى ضغط على الموارد الدولارية وبداية ظهور أنواع من السوق السوداء، لم تجاوز في ذلك الوقت عشرين أو ثلاثين قرشًا، كان يمكن احتواؤها فيما لو أعلنت الحكومة أنها تواجه ظروفًا مؤقتة تؤثر سلبيًا على الموارد الأجنبية مما قد يتطلب بعض الإجراءات المؤقتة. وعندما بدأت مظاهر النقص في العملات الأجنبية وظهور بعض مؤشرات للسوق السوداء، اكتفت الحكومة بالإعلان بأن هذه مضاربات تخل بأمن الدولة، وتدخلت الجهات الأمنية بالقبض والملاحقة مما أدى على عكس المقصود وانطبع في أذهان الجميع بأن الأزمة حقيقية وخطرة وليست مجرد حالة طارئة. وبدأ التردد والارتباك في القرارات. فقرار يمنع سحب البنكنوت من البنوك بما يجاوز حجمًا معينًا، ثم عندما تنتشر الإشاعات عن احتمالات فرض القيود على سحب العملات الأجنبية، تعود الحكومة لتقرر حق أي مواطن في سحب أي مبلغ من «البنكنوت» بل وطلب تحويل أي مبلغ من الجنيه إلى الدولار وسحبها بلا قيود، مما أدى إلى سحب كميات هائلة قيل بأن نسبة كبيرة منها حولت إلى الخارج، وقرار آخر يمنع الاستيراد دون اعتمادات مستندية ثم يتم التنصل منه. وتستمر المواقف الرسمية في التأكيد بأن الأمور طبيعية ولا توجد أزمة أو حتى شبه أزمة. وفي نفس الوقت تتوقف البنوك عن فتح الاعتمادات المستندية ما لم يغطها المستورد بالكامل أو بنسبة معينة عن طريقة (عودة جزئية لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة)، ويزداد الضغط على السوق السوداء، ما دام الجهاز المصرفي لا يوفر العملة للمستوردين. ويستمر الضغط على الدولار ويرتفع ثمنه كل أسبوع. وفي هذا الجو القلق تفاجئنا الحكومة بأن سعر الدولار ـ سعر الصرف ـ قد تحرر تمامًا، وأن البنوك تعلن هذه الأسعار الحرة. ويذهب المتعاملون إلى البنوك للتأكد من صحة الخبر فيجدون البنوك تعلن حقًّا أسعارًا جديدة للدولار، ولكنها تشتري ولا تبيع! ويختلط الأمر على المواطن الذي يواجه بإعلان رسمي بأن سوق الصرف قد أصبحت حرة، الأمر الذي يعني أن هناك سعرًا واحدًا، وأنه يمكن البيع والشراء بهذا السعر. فإذا به أمام سعر «نظري» في البنوك، ولكن لا يمكن الاستفادة منه. وفي هذه الظروف تعلن التصريحات

الرسمية أنه لا مساس «بالاحتياطي»، بمعنى أن البنك المركزي لن يتدخل لحماية سعر الجنيه. الأمر الذي تفهمه السوق السوداء، بأن «الاحتياطي» ليس سلاحًا لحماية قيمة الجنيه. والحقيقة أن احتياطي البنك المركزي سلاح للتدخل كما هو سلاح للردع تمامًا كالسلاح النووي، فهو لا يستخدم بالضرورة ولكن وجوده نوع من الردع. فالمضارب في أسواق الصرف يتحمل مخاطرة عندما يضارب على ارتفاع الأسعار، ولكنه يخشى دائمًا من احتمال تدخل البنك المركزي. ولكن في حالتنا تتبرع السلطات بتطمين المضاربين بأن البنك المركزي لن يتدخل، وأن الاحتياطي لن يمس، وكأنه دعوة لهم برفع الأسعار دون خشية للخسارة.

ولكل ذلك لم يكن غريبًا أن تتدعم توقعات السوق باستمرار ارتفاع أسعار الدولار. وقد أدت هذه التوقعات بدورها إلى خلق طلب جديد على الدولار، وهو الطلب عليه «كمخزن للقيم». فالأصل أننا نعيش في بلد يتعامل بالجنيه المصري، وأن التعامل بالدولار يقتصر على المتعاملين في التجارة الخارجية ـ مستوردين ومصدرين ـ أو في الخدمات الخارجية – سياحة وتحويلات. أما مع غلبة التوقعات في استمرار ارتفاع الدولار ــ وبالتالي انخفاض قيمة الجنيه ــ فقد ظهر طلب جديد من الأفراد الذين يحرصون على المحافظة على قيمة مدخراتهم دون تعريضها للضياع أو التآكل. وهذا الطلب الجديد يمثل خطورة كبيرة حيث إنه قابل للزيادة بشكل كبير وبلا حدود تقريبًا. ولن يوقف هذا الطلب إلا استعادة الجنيه المصري لاستقراره وثباته. ودون ذلك فإن المحاذير كثيرة والمخاطر قد تكون كبيرة. وينسب الاقتصادي الإنجليزي المعروف كينز قوله بأن لينين ـ قائد الثورة البلشفية ـ كان قد أعلن، «بأننا لسنا في حاجة إلى ثورة إذا كانت قيمة النقود تتآكل باستمرار، فهذا من شأنه أن يقوض أساس أي مجتمع».

وإذا كانت قيمة النقود تتوقف على أمور موضوعية متعددة، مثل حجم الإنتاج، والتدفقات المالية، وأوضاع الاقتصاد العالمي، وحرية الأسواق، ومدى توافر المعلومات..إلخ، فإنه لا يخفى أن هناك أيضًا عوامل نفسية لا تقل أهمية في تحديد قيمة النقود. ولعل أهم هذه العوامل النفسية هي الثقة. الثقة في استقرار الأوضاع الاقتصادية، والثقة في مستقبل هذه الأوضاع. ويتوقف توافر أو غياب الثقة على أمور متعددة يصعب ضبطها، منها مدى نجاح أو فشل السياسات السائدة، مدى مصداقية

القائمين على هذه السياسات، الإشاعات السائدة، انطباعات الرأي العام الداخلي وردود الفعل في الأسواق الخارجية. وهكذا تتعدد الأسباب والنتيجة هي إما أن تتوافر أو تتآكل هذه الثقة. وهي مسألة يمكن التحقق منها بالاستطلاعات، ومن هنا أهمية ما تلجأ إليه الدول المتقدمة من محاولة لقياس مدى ثقة المتعاملين (Confidence) في الأسواق. وقد أصبحت هذه الثقة عنصرًا بالغ التأثير في الأداء الاقتصادي.

وقد عرف الجنيه المصري في الأسابيع الأخيرة انخفاضًا غير مبرر، في وقت أظهرت فيه الأرقام المعلنة تحسنًا في جميع مؤشرات ميزان المدفوعات، من حيث زيادة الصادرات ، ونقص الواردات، وزيادة موارد السياحة ودخل قناة السويس، وزيادة حجم الاحتياطي، زيادة في الودائع بالعملات الأجنبية، مما أدى إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، فما زال الجنيه يعاني. ولا يكفي القول بأن هناك مضاربات، حيث إن المضاربات لا تخلق وضعًا من العدم، وإنما تستغل توقعات الأفراد باهتزاز الثقة. فالمشكلة ليست المضاربات، وإنما في التوقعات المتشائمة التي يستغلها المضاربون. وهو أمر لا يمكن إلا أن يعود إلى اهتزاز الثقة في مستقبل الأوضاع الاقتصادية.

وهكذا، فالثقة هي عماد النقود، كما أن الاستقرار النقدي هو أساس التقدم الاقتصادي.

الاقتصاد رهان على مستقبل محفوف بالمخاطر (١-٢) [(١)]

يكثر الحديث هذه الأيام عن قروض متعسرة لدى البنوك، وتضييق في الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات، وتعثر في السداد، ونقص في السيولة. وكلها أمور تشير إلى اضطراب في أسواق الائتمان. فالبنوك تجد صعوبة في استيفاء حقوقها لدى الأفراد والمشروعات، وهؤلاء بدورهم يجدون صعوبة من البنوك في تجديد تسهيلاتهم وتشددًا في منح تسهيلات جديدة. وهكذا يدور الجميع في حلقة مفرغة.. فما هو أصل الحكاية؟

ليس من السهل رد هذه الأمور إلى سبب واحد. فلا بد أنه تكاتفت عوامل متعددة ساعدت على خلق هذا الوضع المتأزم، وقد ترتب على هذه الأوضاع أن تقلصت الأعمال، واتجه المتعاملون في الأسواق إلى تفضيل المعاملات نقدًا، وبدأ الائتمان في التراجع، فلا البنوك تقبل بسهولة منح تسهيلات جديدة للمتعاملين، ولا التجار يقبلون، عادة، البيع مع تسهيلات السداد. وهكذا بدا أن التعامل النقدي (In Cash) يكاد يصبح الأصل، ويتراجع دور الائتمان أو الدفع الآجل إلى حدود ضيقة. وفي هذا خطر كبير على النمو الاقتصادي. فالائتمان، قد أصبح ـ إلى حد بعيد ـ أساس الاقتصاد المعاصر، ولا يمكن أن يستمر الازدهار الاقتصادي ما لم يستعد الائتمان دوره وأهميته في النشاط الاقتصادي. هذه إحدى بديهيات الاقتصاد. ولكن لا بأس من ترديد هذه البديهيات. فقد أثبتت التجربة، أن أكبر المشاكل وأخطرها تأتي عندما نتجاهل البديهيات والمبادئ الأولية. ولذلك لا نرى ضررًا كبيرًا من إعادة التذكير بهذه البديهيات، بل قد يكون هناك بعض النفع من وراء ذلك.

---

(١) الخليج ٨ أكتوبر ٢٠٠٢.

نقطة البدء في فهم النشاط الاقتصادي هي أن ندرك أن هذا النشاط هو بطبيعته، نشاط ممتد في الزمن، وأن العائد من وراء أي جهد لا يأتي معاصرًا لبذل هذا الجهد، وإنما يتحقق في فترة زمنية لاحقة. ومن هنا فإن جوهر النشاط الاقتصادي هو المقامرة على المستقبل، والرهان عليه. الأمر الذي يتطلب الثقة في هذا المستقبل، والثقة في المتعاملين. فالحديث عن المستقبل، حديث عن المخاطر وعدم اليقين. فالمستقبل مشوب دائمًا بكل أنواع الاحتمالات. ولذلك فإن التعامل مع المستقبل يتطلب توافر درجة معينة من الثقة في النجاح والرهان عليها. وما لم تتوفر هذه الثقة توقفت الأعمال أو تضاءلت إلى حد بعيد.

انظر إلى الزراعة مثلًا. فهي ليست عملًا لحظيًا يتم وينتهي في لحظة، بل لا بد من بذل الجهد أولًا ثم ظهور النتيجة في وقت لاحق، بعد مرور وقت قد يطول أو يقصر بحسب طبيعة المحصول. فالزارع يبذر البذور بعد أن يمهد الأرض ويحرثها، وعليه أن يواليها بالري والرعاية وربما تغذيتها بالأسمدة والمخصبات، وفي النهاية يظهر المحصول والعائد. وقبول الزارع بذل الجهد والمال في أول الأمر، إنما هو رهان على المستقبل، وإدراكه أن هذا الجهد والمال سوف يكافأ في النهاية بظهور المحصول وتعويضه عما بذله من جهد ومال، هذا الرهان إنما هو نتيجة لثقته في الأرض لتجارب سابقة ناجحة. وثقته في العمالة وقدرتها لخبرته الطويلة في هذا النشاط استمدها من خلال أجيال متعاقبة. وهكذا فإنه من دون هذه الثقة ما قامت زراعة. وقل نفس الشيء عن الصناعة. فصاحب المشروع يوفر رأس المال، لشراء الأرض وإقامة المباني والمنشآت وتركيب الآلات والأجهزة، ثمّ تقتضي بداية الإنتاج الإنفاق على أجور العمالة والموظفين، وشراء المواد الأولية والمصاريف العمومية، وفي النهاية فقط، تظهر النتيجة عندما يظهر إنتاج المصنع ويتم بيعه في السوق وتحصيل حصيلة البيع.. وهنا أيضًا، لا يمكن أن يتحقق إنتاج صناعي، ما لم تكن هناك ثقة في المستقبل، وثقة في المشروع، وفي سلامته الفنية، وفي توافر الأسواق للمنتج النهائي. فالثقة في المستقبل هي أساس الصناعة كما كانت أساس الزراعة. وما دام النشاط الاقتصادي نشاطًا ممتدًا في الزمن، تتعلق النتائج فيه بالمستقبل، فإنه لا أمل في نشاط اقتصادي مزدهر ما لم تتوافر ثقة المتعاملين في هذا المستقبل، والثقة في الأوضاع بشكل عام؛

والثقة في الآخرين وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، والثقة في الاستقرار القانوني وقدرته على حماية حقوقهم، والثقة في الاستقرار النقدي وعدم تدهور قيمة النقد، والثقة في النظام السياسي وعدم تعرضه للقلاقل والهزات، وهكذا.

ولكن الأمر لا يقف عند حد امتداد النشاط الاقتصادي زمنيًا، بل إن تجربة معظم المجتمعات البشرية أظهرت انقسام الأفراد إلى مجموعتين، مجموعة قادرة على أن توفر جزءًا من دخلها في شكل فائض، أو مدخرات، في حين أن مجموعة أخرى ـ أقل عددًا ـ من الأفراد الذين لديهم أفكار لمشروعات ولكن ينقصهم المال، وهؤلاء يطلق عليهم اسم الوحدات العاجزة، مقابل المجموعة الأولى وهي جموع المدخرين أي الوحدات الفائضة. وليس من الضروري أن تكون هذه المدخرات كبيرة، بل قد تكون صغيرة بالنسبة لكل فرد على حدة، ولكنها تمثّل حجمًا كبيرًا إذا أخذنا مجموع هؤلاء من صغار المدخرين. وفي المقابل فإن مجموع الوحدات العاجزة تمثّل جمهور المستثمرين من أصحاب المشروعات والأفكار التي يحتاج تنفيذها إلى أموال ومدخرات تجاوز طاقة وإمكانية هؤلاء المستثمرين. ومن هنا فإن مصلحة الاقتصاد هي أن تنتقل هذه المدخرات من الوحدات الفائضة إلى الوحدات العاجزة. بحيث تتنازل الوحدات الفائضة ـ المدخرون ـ عن أموالهم لكي تستخدمها الوحدات العاجزة ـ المستثمرون ـ مقابل ضمانات يقدمها هؤلاء المستثمرون برد هذه الأموال مع العائد في وقت معين، أو بالسماح لهم بالمشاركة في ملكية المشروع وأرباحها. وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق ما لم تتوافر ثقة المدخرين في أن حقوقهم لن تتعرض للضياع أو التبديد. وهنا أيضًا نجد أن قدرة الاقتصاد على تحقيق المدخرات، وعلى حسن استخدام هذه المدخرات في استثمارات ناجحة، تتوقف على مدى توافر الثقة في أن هذه الحقوق غير مهدرة. أما كيف يتم ذلك؟ فهناك مجموعة كاملة من الهياكل المالية المتكاملة التي تساعد على تحقيق هذه الحماية وتوفير الثقة للمتعاملين. وهناك مؤسسات مالية متخصصة من بنوك وشركات تأمين وصناديق وبورصات وشركات تقييم ومؤسسات للمحاسبة والمراجعة. وهناك أدوات مالية متنوعة من أسهم وسندات وخيارات ومشتقات مالية مختلفة. وهناك أخيرًا نظام قانوني وثقافي لتحديد خصائص ومواصفات ووظائف هذه المؤسسات وتلك الأدوات، وحماية كافية لأصحاب الحقوق وضمانات للتنفيذ.

والحديث عن التعامل مع المستقبل وأهمية الثقة، هو حديث عن المخاطر. فعند التعامل مع المستقبل ليس هناك يقين، ولا بد من تقبل بعض المخاطر. ودون ذلك لن يقوم أي نشاط اقتصادي. والمطلوب هو فقط حسن تقدير هذه المخاطر والتحوط لها قدر الإمكان بأخذ بعض الضمانات الإضافية.

رأينا أن النشاط الاقتصادي في جوهره هو تعامل مع المستقبل، وسواء تعلق الأمر بالنشاط الإنتاجي - من زراعة أو صناعة - أو تعلق بتكوين المدخرات وتوفيرها للاستخدام في الاستثمار. وقد عرفت المجتمعات منذ القدم النشاط الإنتاجي، وتعاملت معه بدرجة معقولة من الكفاءة رغم أنه يتضمن أيضًا مقامرة على المستقبل. ومع ذلك فإن التعامل مع المستقبل قبل ظهور المجتمع الصناعي كان يبدو أقل خطورة. فالمزارع له خبرة طويلة مع الزراعة، وهي خبرة متوارثة مع الأجيال.. وبالتالي فليس صعبًا عليه أن يقبل المقامرة بالقيام بأعمال الزراعة وانتظار النتيجة بعد فترة - ليست طويلة - وظهور المحصول. وقل مثل ذلك، إلى حد بعيد، مع الإنتاج الحرفي، فهو عادة متوارثة من جيل لآخر، ولذلك فإن المخاطرة فيه محدودة، لذا فإن معظم المجتمعات قد أقبلت على القيام بالنشاط الزراعي والحرفي منذ فترات طويلة نسبيًا. وليس الأمر كذلك تمامًا مع الإنتاج الصناعي، في أن هذا الإنتاج لا يتم بناء على طلب مسبق من زبون معروف مسبقًا، كما هو حال الحرفي الذي ينتج لزبون محدد، وإنما يظهر الإنتاج الصناعي للسوق بشكل عام. ومن هنا مخاطر السوق. لذلك فقد كان الإنتاج الصناعي دائمًا أكثر مخاطرة، لأنه إنتاج مبني على توقعات للطلب في السوق وليس بناء على طلب سابق متفق عليه. وإذا كانت الصناعة تتضمن مخاطر أكبر بالنظر إلى توجهها إلى السوق وليس إلى زبون محدد، فإنها تنطوي على جانب آخر من المخاطر يرتبط بتمويلها. فالصناعة، وعلى عكس الإنتاج الحرفي، تحتاج عادة إلى رءوس أموال كبيرة تجاوز قدرات الفرد الواحد ومن هنا حاجته إلى استمالة الآخرين لكي يقدموا إليه الأموال حتى يتمكن من القيام بهذه الإنتاج الصناعي. أما الحرفي، فهو لا يحتاج، عادة إلى رءوس أموال كبيرة. فهو كنجار أو حداد أو ترزي، قد يحتاج إلى قليل من الأدوات، وبالتالي فهو في غير حاجة إلى تمويل الآخرين. وليس الأمر كذلك مع الصناعة. فلا يتصور قيام صناعة من دون مشاركة وتعاون العديد

من الأفراد على توفير التمويل لهذه الصناعة. ومعنى ذلك أن هناك حاجة إلى ثقة هؤلاء في المشروع وفي قدرته على حماية أموالهم، بردها في المستقبل مع العوائد، أو بتقديم أرباح مجزية خلال حياة المشروع. وهكذا نجد أن الصناعة قد ارتبطت ـ منذ البداية ـ بدرجة أكبر من المخاطر ـ مخاطر السوق، ومخاطر التمويل ـ وبالتالي بالحاجة بدرجة أكبر إلى الثقة، وبالإضافة إلى هذه المخاطر، فإن تسويق المنتجات الصناعية أصبح يعتمد بدرجة أكبر على منح تسهيلات في السداد، مع السماح بالبيع بالتقسيط أو الدفع المؤجل. وكل هذا يزيد من درجة المخاطر التي تحيط بالصناعة، وهي ترتبط بشكل أو بآخر بمنح آجال للدفع، سواء في تمويل الإنتاج، أو في تسويقه. لذلك فقد قيل بأن نمو الصناعة وتطورها رهن بنمو إمكانيات التمويل، أو ما اصطلح عليه بوجود نظم كفء الائتمان. فماذا يقصد بذلك؟

«الائتمان» (Credit) يقصد به مبادلة آجل بعاجل، وأهم مظاهره القرض. فالقرض هو منح الغير مبلغًا من المال الآن، مقابل استرداده في وقت لاحق، وبذلك فهو يتضمن ـ كما في التعريف ـ مبادلة آجل بعاجل. ولكن البيع بالتقسيط يتضمن ـ هو الآخر ـ قدرًا من الائتمان، حيث يتسلم المشتري البضاعة الآن، ويسدد ثمنها على أقساط في المستقبل. وبذلك يتفق مع التعريف السابق للائتمان. وقد وفق علم الاقتصاد في اختيار تعبير «ائتمان» في اللغة العربية لهذه الظاهرة. ذلك أن هذا التبادل لا يمكن أن يتم إلا إذا تحقق قدر من الثقة والأمانة بين المتعاملين. فالعادة أن التبادل يتم بين شيئين في نفس الوقت، وبالتالي يتم التسليم والتسلم لموضوع التبادل دون فارق زمني، وتنتهي العملية فورًا، ويذهب كل من الأطراف في حال سبيله. أما في حالة الائتمان، فإن أحد الطرفين يتسلم مالًا ـ نقودًا أو سلعة ـ مقابل تعهد برد المقابل في المستقبل. مما يعني أن هذه العلاقة لا يمكن أن تتم ما لم تتوافر الثقة في أن هذا الطرف سوف يسوي التزامه ويفي بتعهده في المستقبل، وهذه الثقة لا تقتصر على أمانة هذا الطرف، بل تتضمن الثقة أيضًا في الظروف الاقتصادية سوف تكون مؤاتية لكي يتمكن من أداء التزاماته. فقد يكون الرجل أمينًا ومخلصًا، ولكن الأوضاع الاقتصادية أو السياسية مضطربة بما يجعل وفاءه بهذه الالتزامات غير ممكن أو غير محتمل. ومن هنا تتضمن الثقة عناصر مختلفة، بعضها متعلق بالطرف الآخر، والبعض الآخر

متعلق بأوضاع الاقتصاد في مجموعه وفي النظام القانوني والقضائي وكل ما يتعلق باحترام التعهدات في المستقبل.

والائتمان بهذا الشكل، هو ائتمان للاقتصاد على المستقبل، ونجد مظاهره في كل مناحي الحياة - فالمدخر - وهو عادة غير قادر على استثمار مدخراته بنفسه - يقوم بوضع هذه المدخرات لدى البنك، أو لدى صندوق التوفير أو لدى إحدى شركات الاستثمار. وفي كل هذا فإن هذا المدخر يأتمن هذه المؤسسات على حماية مدخراته والقدرة على استردادها مع الفوائد. إذا تعلق الأمر بالبنوك أو صناديق التوفير، أو بالقدرة على الحصول على أرباح مناسبة، إذ تعلق الأمر بشركات أو مؤسسات للاستثمار. أما إذا انعدمت الثقة، لتجارب فاشلة في الماضي، أو لشائعات أو غير ذلك، فإن هذا المدخر سوف يحجم عن وضع مدخراته في هذه المؤسسات ويحبسها عن التداول في شكل من أشكال الاكتناز. وبذلك يحرم الاقتصاد القومي من المصدر الأساسي للتمويل.

وإذا كان المدخر يأتمن البنوك والمؤسسات المالية عندما يضع مدخراته بها، فإن هذه المؤسسات، وخاصة البنوك، تقوم بتوظيف هذه الأموال بإقراضها - عادة - للمشروعات الصناعية، ومن ثمّ بتوفير ائتمان لها للقيام بنشاطها الإنتاجي. ودون ذلك تفشل هذه المشروعات الصناعية في توفير التمويل اللازم، نظرًا لأن احتياجات الصناعة، تفوق ـ كما سبق أن ذكرنا ـ قدرات أي مستثمر فرد، وبالتالي فإنه يكون عادة في حاجة إلى الالتجاء إلى أموال الآخرين، ويتم ذلك عادة عن طريق المؤسسات المالية، وهي في مقدمتها البنوك. وهكذا نجد أن البنوك هي مؤسسات مالية وسيطة، وظيفتها التوسط بين جمهور المدخرين الذين يضعون أموالهم لديها من ناحية، وبين جمهور المستثمرين الذين يقترضون هذه الأموال لتشغيل إنتاجهم الصناعي من ناحية أخرى. وتكسب البنوك من الفرق في أسعار الفائدة التي تقترض بها من المدخرين، وأسعار الفائدة التي تقرض بها المستثمرين. فالبنوك بهذا الشكل هي الجهاز الذي يقوم بنقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، مع توفير أكبر حماية لأموال المدخرين من ناحية وأفضل شروط للمستثمرين من ناحية أخرى. وعندما تقوم البنوك بهذا الدور، فإنها تحرك النشاط الاقتصادي. ويقال عادة إن عملية التمويل هي أشبه

بالدورة الدموية حيث تنتقل الأموال من خلالها، كما ينتقل الدم من خلال الشرايين لمختلف أجزاء الجسم فتدب فيه الحياة. وكذا البنوك، فإنها تقوم بنقل الأموال بين مختلف قطاعات الاقتصاد، بما يساعد على بعث الحياة في النشاط الاقتصادي. ورغم أن البنوك ليست هي كل المؤسسات المالية، فإنها بلا شك من أكثرها أهمية وخطورة. وهي أكثر المؤسسات تعاملًا في الائتمان، ولذلك فإن التعرض لطبيعة ائتمان البنوك وما يرد عليه من مخاطر يعتبر محورًا جوهريًا في الاستقرار الاقتصادي.

الاقتصاد رهان على مستقبل محفوف بالمخاطر (٢-٢)[1]

البنوك هي مؤسسات مالية وسيطة، تجمع مدخرات الأفراد، وتضعها تحت تصرف المستثمرين، وبذلك تظهر كمؤسسات تتعامل أساسًا في الائتمان. فالأفراد يودعون أموالهم لدى البنوك، أي أنهم يمنحون البنوك ائتمانًا. والبنوك تمنح العملاء قروضًا وتسهيلات أي أنها تمنحهم ائتمانًا. وهكذا يتمركز دور البنك في التعامل مع الائتمان، وعندما يقوم الفرد بإيداع نقوده لدى البنك، فإنه ـ كما قلنا ـ يمنح هذا البنك ائتمانًا، حيث يقدم له عاجلًا ـ نقود الوديعة ـ مقابل آجل، هو الوعد باسترداد مبلغ الوديعة مع الفوائد في وقت لاحق. والأصل أن الفرد وهو يتعامل مع البنك، عليه أن يتأكد من استحقاق البنك لهذا الائتمان، بمعنى التأكد من أن البنك قادر من الناحية المالية والإدارية والمهنية على حماية أموال المودع. ومع ذلك فإن القوانين في معظم الدول، تعفي المودع من القيام بهذا البحث عن الجدارة الائتمانية للبنك، وتقوم الدولة – ممثلة في السلطات النقدية – بضمان توافر هذه الجدارة المالية للبنك. وهكذا توفر القوانين عادة على المودع الفرد عبء القيام بدراسات مستقلة للتأكد من السلامة المالية للبنوك بما تضعه الدولة من قواعد الرقابة على البنوك، ولكن ذلك لا يمنع من قيام حالات تعثر أو حتى إفلاس بعض البنوك. ولعلنا نذكر ما حدث منذ عدة سنوات لبنك الاعتماد الدولي وفروعه عندما عانى من مشاكل مالية في مختلف البلدان ومنها مصر. وقامت مصر ـ حينذاك ـ بتوفير ضمانات لحقوق المودعين في هذا البنك عن طريق قيام بنك مصر بشراء الفرع المصري وإدماجه في حسابات بنك مصر. ومع ذلك ترى دول

---

(١) الخليج ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢.

أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تترك الأمر لقوى السوق، ومنها الإفلاس، لكي تعمل كما هو الحال بالنسبة للشركات بصفة عامة.(وقد بدأت الولايات المتحدة إعادة النظر في هذا الموقف بعد أزمة ٢٠٠٨). وتأخذ بعض الدول بتوفير تأمين على حقوق المودعين لدى شركات التأمين - عادة التأمين في حدود سقف معين - وهناك آراء متعددة في مزايا ونقائص هذه النظم للتأمين. فمن المزايا، توفير حماية لحقوق المودعين، خاصة الصغار منهم، والذين لا يتمكنون من تقدير الجدارة الائتمانية للبنوك. ولكن، هناك بالمقابل عيوب لمثل هذه النظم وخاصة عند المبالغة في توفير مثل هذا التأمين. فأقساط التأمين لا بد أن تحسب ضمن أعباء البنك، وبالتالي فإن البنك يعيد تحميلها على العميل في شكل إنقاص العائد على وديعته لدى البنك. فالتأمين على ودائع الأفراد ليس منحة حرة بلا تكاليف، بل إن لها تكاليف يتحملها المودع نفسه. والعيب الثاني هو ما يطلق عليه بالإنجليزية (Moral Hazard)، والمقصود بذلك هو أن توافر هذه الضمانة قد يغري بالتساهل في الرقابة على أعمال البنوك، وبالتالي يؤدي إلى ترك بنوك دون القيام بالدراسات الائتمانية الكافية للاستمرار في النشاط نظرًا لأن أموال المودعين مؤمنة على أي الأحوال. أما غياب مثل هذه الضمانة فإنه يلقي بعبء كبير على إدارات البنك وأجهزة الرقابة والإشراف وبالتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وبالتالي حماية أموال المودعين.

والآن، ماذا عن ائتمان البنوك للأفراد والمشروعات؟ الواقع أن هذا هو جوهر عمل النظام المصرفي كله، وهو يمثّل مسئولية مشتركة بين إدارة البنك من ناحية وبين أجهزة الرقابة والإشراف من ناحية أخرى. فعمل البنك ـ بعد أن يجتذب أموال العملاء في شكل ودائع ـ هو أن يقوم بتوظيفها بالإقراض وتقديم التسهيلات المختلفة للعملاء بعد دراسة أوضاعهم الائتمانية، أي بعد تقدير أوضاعهم المالية ومستقبلهم ومدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم في المستقبل. ويتمحور الفن المصرفي حول وضع الأسس والقواعد لإجراء هذه الدراسات الائتمانية، بدءًا بالحصول على معلومات كافية عن العميل ومعاملاته السابقة، وأوضاعه مع البنوك والعملاء وسمعته في السوق (الاستعلام)، ومرورًا بإجراء الدراسة الائتمانية لطلب القرض أو التسهيل، مما يقتضي دراسة الأوضاع المالية للمؤسسة وتاريخها ونشاطها وتحليل ميزانياتها، ودراسة

أحوال السوق التي يعمل فيها، والتنبؤات حول تطور المستقبل، والأوضاع القانونية للمؤسسة وعلاقاتها المالية والتجارية وما يمكن أن يقدم من ضمانات، إلى ما هو مستقر من أساليب التحليل المالي. وإذا كان استقصاء المعلومات وإجراء الدراسات والتحاليل أمرًا ضروريًا، فلا يقل أهمية اتباع مجموعة من الإجراءات في اتخاذ القرار تضمن سلامته، من حيث ضرورة عرض القرار وفقًا لسلسلة محددة ومعروفة سلفًا من المراحل بما يسمح بالرقابة الداخلية ومناقشة الآراء الأخرى، وأحيانًا الاستعانة بالخبراء والمختصين من الخارج في المسائل الفنية. وبعد استكمال إجراءات القرار بمنح الائتمان واتباع القواعد المرعية، فيجب أن يتم التنفيذ من خلال أجهزة أخرى تحقق، عند التنفيذ، نوعًا من الرقابة على صحة بيانات الموافقة الائتمانية. ومع هذا كله لا بد أن تقوم متابعة مستمرة لحالة العميل ووضع المؤشرات الكافية لمنع وقوع المخاطر، وتحاشي تفاقمها إذا حدثت.

على أن سلامة الأوضاع المالية للبنوك وحماية حقوق المودعين لا تتوقف فقط على حسن اختيار عملاء الائتمان، فهناك قواعد أخرى لضمان عدم تعرض البنك لمخاطر قد تعرض بالتالي حقوق العملاء للخطر، ومن ذلك مثلًا وضع نسبة معينة لحجم ائتمان البنوك بالنسبة إلى رأس ماله (مبدأ كفاءة رأس المال)، ومنها عدم التركيز على عدد محدود من كبار العملاء، أو على قطاع بعينه ومنها مراعاة التوازي بين التزامات البنك وأصوله من حيث آجال السداد، ومن حيث أنواع العملات.. وكل هذا - وغيره - هو من الأمور المستقرة في أعمال البنوك، وينبغي الحرص على اتباعها بدقة، وهي مسئولية البنك كما هي مسئولية أجهزة الرقابة والإشراف على البنوك (البنك المركزي).

وإذا كانت هناك حاجة وضرورة لاتخاذ وإتباع الإجراءات والأساليب المستقرة في العرف المصرفي لحماية ائتمان البنك من التعرض لمخاطر يمكن تجنبها، فإنه من الواجب، في الوقت نفسه، وضع ضمانات للعاملين في البنوك في إدارات الائتمان والتنفيذ، بألا تلاحقهم مطالبات أو مسئولية لا ترجع إلى خطئهم المهني. فيجب أن يكون مفهومًا، منذ البداية، أن المخاطر هي جوهر النشاط الاقتصادي. فما دام هذا النشاط متعلقًا بالمستقبل، فإنه لا يمكن القطع بتحقق النتائج المرجوة، بل

هناك دائمًا مخاطر، وهناك دائمًا احتمالات للنجاح كما أن هناك احتمالات للفشل. والمطلوب ليس هو استبعاد الفشل كلية، وإنما فقط تقليل احتمالاته والتحوط له بأخذ ضمانات مناسبة. وفي جميع الأحوال فإن التعامل مع المستقبل يتضمن أمورًا يتدخل فيها الحظ أو سوء الحظ، كما يتطلب إبداء الرأي والحكم على الأشياء. وقد يصدق هذا الحكم كما أنه قد يخطئ. والخطأ الائتماني لا يرجع إلى عدم تحقيق النتيجة ـ عند فشل العميل في السداد ـ إذا كان هذا الفشل راجعًا لأسباب خارجية مثل ظروف طارئة أو غير متوقعة، كما حدث من آثار سلبية على السياحة في مصر بعد حوادث الأقصر ١٩٩٧ أو بعد ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١. كذلك فإن العبرة عند المحاسبة عن قرارات الائتمان، هي بالنظر إلى الأوضاع التي تم فيها اتخاذ هذا القرار، وليس النظر في ضوء ما ظهر من تطورات لاحقة. وبعبارة أخرى فبقدر ما يلزم من وضع الضوابط الصارمة والإجراءات الفاصلة لاتخاذ قرارات الائتمان، بقدر ما يجب إعطاء مسئولي الائتمان قدرًا معقولًا من الحماية لهم في اتخاذ قراراتهم ضمن الضوابط المرعية وعدم تعريضهم للمساءلة أو تعريض سمعتهم للضرر مما يلجم قراراتهم. فليس أخطر على الاقتصاد من منح الائتمان غير المسؤول، سوى منع الائتمان وتضييقه وحرمان الاقتصاد من فرص النمو والازدهار. إن مسئولية اتخاذ قرارات الائتمان مسئولية كبيرة، ويجب أن يراعى في اتخاذها العديد من الضوابط، وأن تخضع للمراقبة والإشراف والمراجعة الدائمة، ولكن يجب في الوقت نفسه توفير الاحترام والاستقرار والاطمئنان لمتخذي هذه القرارات. كذلك فإن اختيار مسئولي الائتمان يجب أن يخضع لضوابط دقيقة، وأن تتم مراجعة أوضاعهم بشكل مستمر، ولكن برقة وبغير غلظة.

القول بأن ائتمان البنوك يتوقف على مدى كفاءة الإدارة في البنوك من ناحية، وكفاءة أجهزة الرقابة والإشراف من السلطات النقدية من ناحية أخرى، يتضمن الكثير من أسباب نجاح الائتمان المصرفي، ولكنه لا يشمل كل شيء. هناك أمور متعقلة بالأوضاع العامة تؤثر في الائتمان رغم أنها تخرج عن مسئولية البنوك والسلطات النقدية. هناك الأوضاع الاقتصادية العامة. فلا شك أن رواج الاقتصاد وانتعاشه بشكل عام يساعدان على تقليل مشاكل الائتمان وحالات التعثر وعدم السداد. وعلى العكس فإن شيوع

الكساد والركود الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى تعدد حالات التعثر والإفلاس. كذلك فإن طبيعة النظام القانوني، ومدى ما يتوافر للدائن من حقوق أو للمدين من حماية، يؤدي في مدى القدرة على استيفاء الحقوق وسرعة التنفيذ. ويقوم النظام القضائي بدور أساسي في هذا الصدد من حيث مدى الحماية التي يسبغها على المتعاملين والسرعة التي يتم الفصل بها والفاعلية لتنفيذ ما يصدر من أحكام. وكلما زادت فاعلية القانون والقضاء في حماية حقوق الدائن، كلما زادت قدرة البنوك على التوسع في الائتمان، وبالتالي استطاع المدينون الإفادة من خدمات البنوك. فهناك رأي شائع يرى أن مزيدًا من حماية الدائن لتحصيل حقوقه بسرعة وكفاءة يتم على حساب المدين. وهي نظرة ـ عادة ـ قصيرة، لا تأخذ في الاعتبار أن مصلحة المدين الأساسية هي أن تكون أبواب البنوك مفتوحة أمامه، وأن يتوسع النظام المصرفي في منح القروض والتسهيلات. وهو أمر لا يمكن أن يتحقق ما لم تكن حقوق البنك ـ كدائن ـ متمتعة بحماية كافية، وتؤدي هذه الحماية لحقوق الدائن ـ في النهاية ـ إلى خدمة مصالح المدينين، بإتاحة الفرصة أمام البنوك للتوسع في منح الائتمان.

كذلك فإن التشدد في محاسبة مسئولي الائتمان - على تقديراتهم - وليس على أخطائهم المهنية، يؤدي إلى مزيج من التضييق في الائتمان، وفي النهاية معاقبة العملاء والبنوك على السواء. حماية الائتمان تتحقق بمزيد من وضع الضمانات والضوابط عند اتخاذ القرارات، ومزيد من الرقابة والإشراف والمتابعة، ومزيد من التدقيق في اختيار قيادات البنوك، ومزيد من الشفافية، ومزيد من وضوح القوانين وسرعة القضاء. وأخيرًا تأتي العقوبات في النهاية، وهي وحدها لا تقيم نظامًا ناجحًا.

عن الشفافية المالية:

«واستمر يعمل بنجاح حتى أفلس»![1]

العنوان الجانبي لهذه المقالة هو عبارة مشهورة لأحد فقهاء القانون التجاري ـ المرحوم محمد بك صالح ـ في شرحه لموضوع الإفلاس لطلاب كليات الحقوق والتجارة منذ أكثر من خمسين عامًا. والإفلاس في القانون هو عدم قدرة التاجر المدين على الوفاء بالتزاماته النقدية. وكثيرًا ما يكون الإفلاس راجعًا لنقص السيولة لدى التاجر بالرغم من احتمال وجود أصول مالية أُخرى تحت تصرفه، ولكن يصعب تسييلها إلى نقود للوفاء بديونه. فالتاجر المفلس قد يكون صاحب ثروة كبيرة ولكنها ثروة غير سائلة وبالتالي غير قادرة على دفع مستحقات الدائنين.

وربما تبدو غرابة العبارة السابقة من التقرير بأن التاجر وهو يعمل «بنجاح» فإنه ينتهي مع ذلك إلى الإفلاس. وقد يكون هذا النجاح ظاهريًا وغير حقيقي، يخفي اختلال أوضاعه المالية، ولكنه قد يكون أيضًا مجرد أزمة سيولة لعدم قدرته على تسييل أصوله إلى نقود لظروف خاصة بالسوق أو لطبيعة هذه الأصول.

ولكن الغالب هو أن يكون نجاح التاجر في مثل هذه الأحوال مجرد خدعة تخفي تردي في الأحوال الحقيقية للشركة أو المؤسسة. ولعل أبرز أمثلة هذا النجاح الظاهري هو ما حدث لشركة «إنرون» الأمريكية خلال الفترة الأخيرة. فهي أحد أكبر شركات النفط في العالم، وتقدر عملياتها السنوية بحوالي ٧٠ بليون دولار، وهي ضمن أكبر

---

(١) الأهرام: مارس ٢٠٠٢.

خمسين شركة في العالم، وقبل إفلاسها بأسابيع وزعت الشركة مكافآت بقيمة خمسة وخمسين مليون دولار على المديرين على أساس أدائهم المتميز. وما هي إلا أسابيع حتى ظهرت الحقيقة، وهي أن الشركة مفلسة، وديونها متعثرة، وبياناتها المالية مضللة. وهكذا ثارت واحدة من أكبر الفضائح المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت هذه الحادثة أن الخلل ليس فقط في إدارة الشركة المالية، وإنما ـ فيما يبدو ـ هناك أيضًا تواطؤ بينها وبين المراجع الخارجي، وهو بدوره واحد من أكبر شركات المراجعة والتدقيق الخارجي، أرثر أندرسون. وبالتالي ثارت قضية الشفافية المالية وسلامة أعمال المراقب أو المراجع الخارجي. كما تبين أن للفضيحة أبعادًا سياسية، حيث إن العديد من السياسيين ـ في الحزبين الجمهوري والديمقراطي ـ كانوا من المستفيدين من هدايا وتبرعات ـ وهو تعبير مهذب عن الرشاوي ـ والتي اعتادت الشركة أن تقدمه لهؤلاء المسئولين. وبذلك أثيرت قضية علاقة المال بالسياسة في نفس الوقت الذي ثارت قضية سلامة البيانات المالية.

وإذا كانت قضية إنرون قد أثارت مسألة سلامة البيانات المالية في الشركات، فإن الأمر لا يقتصر على الشركات، فإن الدول أيضًا معرضة لمثل ذلك فهي كثيرًا ما تفاجئ العالم بأزمات مالية لم تكن متوقعة، وإذا بنا نكتشف أن الأوضاع المالية لهذه الدولة أو تلك ليست على ما يرام بل إنها تخفي اختلالًا شديدًا غير معلن. وإذا بنا نواجه فجأة بانهيار مالي لإحدى هذه الدول. ويذكر التاريخ الحديث الأزمة المالية للمكسيك في ١٩٩٤ حيث كان الاعتقاد بأن أوضاعها المالية على أفضل ما يكون، وأن نجاحها في الإصلاح الاقتصادي في ذلك الوقت كان نموذجًا للاحتذاء به. فإذا بالحقيقة عكس ذلك تمامًا، وأن مالية الدولة مرتبكة وأن كل ما كانت تعلنه من بيانات مالية إنما كان تلفيقًا في تلفيق. وفي بداية صيف ١٩٩٧ أشاد البنك الدولي بأوضاع كوريا الجنوبية كنموذج آخر للنجاح الاقتصادي وما هي إلا شهور إلا وشاهدنا الأزمة الأسيوية حيث انهار النظام المالي لعدد من دول شرق وجنوب شرق آسيا ومن بينهم كوريا الجنوبية. وإذا بالبيانات المالية لهذه الدول تظهر كسراب يخفي أوضاعًا مالية متردية للقطاع المصرفي. وليس بعيدًا عن ذلك أوضاع الأرجنتين. فحتى سنتين أو ثلاثة كانت نموذجًا ناجحًا، حيث استطاعت أن تحتفظ باستقرار

نقدي رائع ومعدلات نمو مرتفعة طوال عقد التسعينيات بعد عقود من التضخم في السبعينيات والثمانينيات. وإذا بالأرجنتين في نهاية التسعينيات دولة مهددة بالفوضى المالية. وهكذا نجد عنوان هذه المقالة كما ينطبق على الشركات، كثيرًا ما ينطبق أيضًا على الدول. فكم من دولة استمرت تعلن عن نشاطها بنجاح حتى أفلست، وواجهت أشد المشاكل المالية رغم ما كانت تبرزه وسائل الإعلام من إنجازات ونجاحات هنا وهناك، في حين أن الحقيقة ـ تحت السطح ـ تنطق بعكس ذلك تمامًا. والسبب في هذا التناقض بين الظاهر والباطن، وبين المعلن والمخفي هو في معظم الأحيان سلامة البيانات المالية.

وفي ضوء هذه التجارب المؤلمة، فإن العديد من المؤسسات المالية الرقابية المحلية والدولية تعمل على ضمان توفير الحد الأدنى من الشفافية المالية. فتلجأ معظم الدول إلى وضع معايير وقواعد للمحاسبة وللبيانات المالية وكيفية أداء وظيفة مراجعة ومراقبة الحسابات. وبالمثل فإن المؤسسات الدولية تؤكد على ضرورة تحقيق الشفافية المالية في حسابات الحكومات حتى تكون البيانات المالية المعلنة دليلًا على حقيقة الأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة وليست شعارًا يحجب هذه الحقيقة.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى بعض المبادئ التي وضعها صندوق النقد الدولي ـ ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة ـ لضمان تحقيق الشفافية المالية. وأهم هذه المبادئ هي :

١ – وضوح الأدوار والمسئوليات.

٢ – إتاحة المعلومات للجمهور.

٣– علانية إعداد الميزانية وتنفيذها والإبلاغ عنها.

٤ – ضمانات سلامة البيانات.

فأما عن الأمر الأول وهو وضوح المسئوليات، فكثيرًا ما نلاحظ أن هناك تداخلًا في المسئوليات، فلا يعرف، على وجه اليقين، من المسئول عن اتخاذ القرار. فالعديد

من القرارات الاقتصادية يتخذ على مستوى البنك المركزي أو غيره من المؤسسات الاقتصادية أو على مستوى الوزارة أو مجلس الوزراء أو حتى رئيس الجمهورية، دون أن يعرف، على وجه الدقة، من هو المسئول القانوني عن هذا القرار أو ذاك. وقد دأب كثير من المسئولين على التخلي عن مسئولياتهم وإلقائها على مظلة «توجيهات الرئيس»، وذلك تنصلًا من هذه المسئولية ولذلك فإن تحديد المسئولية والسلطة المختصة يُعتبر الخطوة الأولى لتحقيق الشفافية. وهذا الأمر يجب أن يكون واضحًا من القوانين السارية وأن تكون هذه القوانين مطبقة تطبيقًا سليمًا. ومع عدم تحديد هذه الأدوار والمسئوليات تسقط المساءلة ويضيع الحساب. وبالنسبة للمحور الثاني، فإن شفافية المالية تقتضي إتاحة كافة المعلومات للجمهور، وأن يكون ذلك على نحو يمكن المهتمين بالشئون العامة من معرفة حقيقة الأوضاع والقدرة على متابعتها والتحقق منها وفي وقت مناسب. فيجب أن تغطى الوثائق المتاحة كل ما يتعلق بالميزانية والحسابات الختامية، وأن يكون تعريف الحكومة المركزية والسلطات المحلية والقطاع العام واضحًا لا لبس فيه. ويجب أن تقدم هذه البيانات على نحو سهل وقابل للمتابعة. ويتطلب ذلك أن تقوم الحكومة بإتاحة المعلومات الكافية عن الأنشطة الحكومية الحالية والسابقة والمتوقعة، وأن يتم النشر في الأوقات المناسبة وليس بعد فوات الوقت. وفيما يتعلق بالمحور الثالث وهو المتعلق بعلانية الميزانية، فإنه يحتل أهمية خاصة في بيانات الحكومة بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تقوم به الميزانية في النشاط الاقتصادي، فينبغي أن تتضمن وثائق الميزانية تحديدًا لأهداف سياسة المالية العامة وإطار الاقتصاد الكلي وأساس السياسة الاقتصادية التي تستند إليه الميزانية. وأهم من هذا وذاك فإنه يجب أن تعرض بيانات الميزانية على نحو يتيسر معه تحليل السياسة الاقتصادية ويعمل على تعزيز مبدأ المساءلة. ولعله من أهم مبادئ الميزانية العامة هو مبدأ عمومية الميزانية بمعنى أن تتضمن الميزانية جميع عناصر الإيرادات والنفقات ولا تخرج من الميزانية أية بنود. فالميزانية تتضمن عرضًا إجماليًا لكل ما يدخل أو يخرج من الخزانة العامة، أما ما يجري عليه العمل من إخراج العديد من الإيرادات والنفقات في شكل صناديق خاصة أو غير ذلك من الأساليب فهو يعتبر خروجًا على مبدأ عمومية الميزانية وبذلك يحول دون الرقابة الجادة على

مالية الدولة. وأخيرًا فإن محور ضمانات سلامة البيانات يتطلب الحرص على عدد من المبادئ التي تضمن صدق البيانات وسلامتها من حيث وضع المعايير والضوابط المتعارف عليها مهنيًا وعالميًا.

والحرص على سلامة البيانات المالية ليس فقط ضمانة لحسن الأداء الاقتصادي ولكنه في نفس الوقت تأكيد لمعاني الديمقراطية في رقابة المحكومين على سلوك الحاكم. فسلوك الحاكم ينعكس في نهاية الأمر في شكل علاقات مالية بفرض أعباء على المواطنين من ناحية وإنفاق الإيرادات المتحصلة على مختلف أوجه الإنفاق من ناحية أُخرى. والوسيلة الرئيسية لتحقيق المسئولية السياسية هي فاعلية الرقابة على الميزانية، ودون ذلك تصبح الديمقراطية اسمًا على غير مسمى. وليس غريبًا أن تجد الديمقراطية جذورها في رقابة ممثلي الشعب على مالية الحكومة. فقد بدأت المطالبات الديمقراطية بتقرير حق ممثلي الشعب على الموافقة على أية ضرائب تفرض على الشعب، وقيل يومها بأن «لا ضرائب دون تمثيل» (No taxation without representation) ومن وقتها بدأت مسيرة الديمقراطية.

وإذا كانت سلامة البيانات المالية الحكومية وضرورة شفافيتها أمرًا لا غنى عنه لسلامة السياسة الاقتصادية وفاعلية المساءلة السياسية، فإن سلامة البيانات المالية للمشروعات وخاصة تلك التي تجتذب أموال الأفراد في شكل مساهمات أو قروض لا تقل أهمية. فالبيانات المالية – حكومية أو فردية – تعطي صورة عن حقيقة الاقتصاد، وعلى أساس هذه الصورة تتم تصرفات الأفراد وسلوكهم. وبقدر ما تعكس هذه الصورة حقيقة الوضع بقدر ما تكون مفيدة، وبقدر ما تبتعد عن الواقع بقدر ما تصبح وبالًا على الاقتصاد. وهكذا يصبح العمل على وضع أسس الشفافية المالية ـ بشقيها العام والخاص ـ شرطًا ضروريًا للتقدم الاقتصادي. لا بأس من إعلان بعض الأخبار السيئة لأن الحياة فيها الحسن والقبيح. فالسيئ يمكن إصلاحه بل ويجب إصلاحه. وهذا هو دور المسئولين. أما سيل التصريحات الوردية عن إنجازات لا تتوقف وإن كله تمام يا أفندم فإنه لا يخلق نمورًا اقتصادية، بل على الأكثر نمورًا من الورق، لن تلبث أن تنهار عند أول اختبار.

الفصل الرابع

بين أمريكا وإسرائيل

تمهيد

شغل الصراع العربي/ الإسرائيلي المنطقة العربية طوال نصف القرن الماضي. ودخلت مصر أربعة حروب صريحة مع إسرائيل في ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ فضلًا عن مناوشات متعددة كان أخطرها ما عرف بحرب الاستنزاف فيما بين حربي ٦٧-٧٣. ولكن مشكلة مصر ـ والعرب بصفة عامة ـ مع إسرائيل تجاوز دولة إسرائيل لتصب في العلاقات الإستراتيجية التي تربط إسرائيل «بالغرب»، إنجلترا في النصف الأول من القرن العشرين، وفرنسا لفترة قصيرة خلال الخمسينيات من ذلك القرن، ولكن الأكثر أهمية ظهر في المساندة الإستراتيجية والروحية بين إسرائيل والولايات المتحدة والتي ترسخت بشكل خاص بعد حرب ١٩٦٧ وزيادة نفوذ اللوبي الإسرائيلي في أمريكا بعد هذا التاريخ.

واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية يرجع إلى اعتبارين، النفط الموجود في حيازة الدول العربية، والارتباط الروحي بين فئات متعددة من الشعب الأمريكي وبين الأراضي المقدسة في فلسطين والتي تحولت إلى شبه تحالف مع دولة إسرائيل. ولكل ذلك، فإنه لا يمكن فهم أحداث القرن العشرين وبالتالي الإعداد للقرن الحادي والعشرين دون فهم العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويتضمن هذا الفصل ثلاث أوراق تلقي أضواء على هذه الأمور، وهي على التوالي؛ «العلاقات الملتبسة بين أمريكا والشرق الأوسط»، و«اختراع الشعب اليهودي»، و«اللوبي الإسرائيلي في أمريكا». وإذا كانت هذه الأوراق لا تتضمن معالجة شاملة

لكافة مظاهر العلاقة بين أمريكا وإسرائيل، فهي تساعد على إلقاء بعض الأضواء الهامة على بعض الجوانب التي لا تحظى عادةً باهتمام من القارئ العربي.

أما الورقة الأولى عن «علاقة أمريكا بالشرق الأوسط» فهي تبين مدى قدم هذه العلاقة، وكيف أن منطقة الشرق الأوسط وخاصة المغرب العربي، ربما كان أول اختبار للدولة المستقلة حديثًا في الولايات المتحدة الأمريكية لإبراز عضلاتها العسكرية، وكيف كانت المسئولة عن بدء أمريكا في بناء قوة بحرية وذلك رغم معارضة قوى أمريكية أخرى كانت ترفض الانخراط في سياسات تشابه الدولة الاستعمارية (إنجلترا). فقد رأى العديد من أبناء الجمهورية الوليدة خطر مجاراة السياسات الاستعمارية والحربية لبريطانيا. ولكن الأمر الآخر الذي لا يقل أهمية هو ضرورة التنبه إلى نزعة الولايات المتحدة التبشيرية وخاصة البروتستانتية، والتي استطاع اليهود استثمارها لقضيتهم. ومن الهام هنا أن نتذكر العلاقة الحميمة بين البروتستانتية وبين العهد القديم. ولعلنا نتذكر هنا أن أحد أهم أسباب معارضة مارتن لوثر ضد الكنيسة الكاثوليكية، كان إهمالها، من وجهة نظره، لأصول أو جذور الدعوة المسيحية، وهي «العهد القديم». وكان السائد في الدوائر الكاثوليكية هو الاهتمام «بالأناجيل» فقط. ولذلك فقط أصر لوثر على ضرورة إدماج «العهد القديم» في «الكتاب المقدس»، وقد قام هو شخصيًا بترجمته إلى الألمانية. وهكذا نشأت الأجيال الجديدة من البروتستانت على قراءة «العهد القديم» ـ كتاب اليهودية بالإضافة إلى «الأناجيل». ومن ثم توثقت العلاقات الروحية بدرجة أكبر بين البروتستانت واليهود. كذلك فعلى حين كانت الكنيسة الكاثوليكية تصور اليهود على أنهم قتلة السيد المسيح، فإن أتباع البروتستانتية كانوا يرون فيهم الأصول الدينية والروحية للدعوة المسيحية. وقد نجحت الجماعات اليهودية في التأكيد على الأصل المشترك للديانتين.

ومع ذلك فإن «الدعوة التبشيرية» للشعب الأمريكي لم تقتصر فقط على الدعوة الروحية المستمدة من الديانة البروتستانتية، بل إنها ـ عند الأمريكيين ـ تتضمن أيضًا الدعوة إلى الحرية والديمقراطية. فالشعب الأمريكي قد ولد – في نظر أبنائه – لدفاعه عن الحرية والاستقلال. ومن هنا جاء «إعلان حقوق الإنسان». فأمريكا تجمع بين ظاهرتين متناقضتين، وهي أنها دولة «برجماتية» نفعية تحمي مصالحها، وهي أيضًا دولة «مثالية»

تدعو إلى مبادئ الحرية والديمقراطية. وقد نجحت الجاليات اليهودية في اكتساب ثقة الشعب الأمريكي وتعاطفه سواء عن طريق التجاوب الروحي بالنظر إلى الأصل المشترك في الاعتقاد في «العهد القديم»، فضلًا عن الترويج حول أن دولة إسرائيل هي منارة الديمقراطية والحريات في الشرق الأوسط. وبطبيعة الأحوال، فإن الجانب النفعي لم يفت السياسة الأمريكية، فالاهتمام الأمريكي بالنفط لا يقل حيوية - إن لم يزد - عن الاهتمام بالجوانب الروحية، ولكنه (النفط) وباستثناء فترة قصيرة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، لم يدخل في معادلة الصراع العربي/ الإسرائيلي إلا في حدود ضيقة.

وأما الورقة الثانية عن «اختراع الشعب اليهودي» فإن أهميتها لا تقتصر على ما تقدمه من معلومات عن كيفية إعادة كتابة التاريخ اليهودي بما يخدم المصالح الإسرائيلية والترويج بأن هناك أسانيد تاريخية لدعاوى إسرائيل في فلسطين، بل لا يقل أهمية أن المؤلف هو مؤرخ إسرائيلي يعمل في الجامعات الإسرائيلية، وبالتالي يصعب اتهامه بمعاداة السامية. ويفضح الكتاب العديد من المقولات الإسرائيلية والتي تبين أن التاريخ اليهودي مليء بالأساطير والتحريفات بما يخدم السياسة الإسرائيلية في تأكيد حقها في أراضي فلسطين. كذلك يتضمن الكتاب تأريخًا لأهم مؤرخي التاريخ اليهودي وكيف تطورت رؤيتهم لهذا التاريخ مع تغيير الظروف الدولية. ولعل الأكثر خطورة هو ما ينطوي عليه هذا التاريخ المصنوع من حقائق مغلوطة وتحريضية وبما يمكن أن تزيد من الكراهية بين الشعوب. وقد أوضح المؤلف أن أحد هؤلاء المؤرخين والذين ساهموا في إعادة تصميم هذا التاريخ بما يخدم مصالح إسرائيل كان وزيرًا للتعليم عند نشأة الدولة اليهودية، وكيف حرص على تعديل المناهج الدراسية للتاريخ اليهودي وبما يتفق مع هذه التوجهات السياسية.

وأخيرًا تأتي الورقة الأخيرة عن «اللوبي الإسرائيلي في أمريكا»، لتبين الدور الفعال الذي يقوم به هذا اللوبي للتأثير على مراكز اتخاذ القرار سواء في الحكومة أو في الكونجرس. وأهمية هذه الدراسة هي أن القائمين عليها اثنان من الأكاديميين في أرقى الجامعات في أمريكا، وأحدهما على الأقل يهودي أيضًا.

العلاقات الملتبسة بين أمريكا والشرق الأوسط [1]

الانطباع الغالب عند معظم المراقبين هو أن اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط هو أمر حديث نسبيًا قد يرجع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية فقط ، أما قبل ذلك فإن ما أطلق عليه «الشرق الأوسط» فقد كان همًا أوربيًا بحت. وربما بدأت العلاقة مع أوربا عند ظهور الإسلام نفسه ثم مع توسعه إلى أطراف أوربا في الغرب مع إنشاء دولة العرب في الأندلس في بداية القرن الثامن مما خلق توترًا بين الطرفين، ثم عاد التوتر مرة أخرى مع الغزوات العكسية من أوربا مع الحروب الصليبية منذ القرن الثاني عشر، وتجدد الصراع مرة ثالثة مع الصحوة الجديدة للدولة الإسلامية منذ القرن الرابع عشر حين بدأ التوسع العثماني على أطراف شرق أوربا في البلقان ووسط أوربا ، وذلك قبل أن تعود أوربا من جديد لاستعمار معظم بلدان الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر. وإلى جانب هذه الغزوات المتبادلة، فقد كانت التجارة مستمرة بين الطرفين طوال هذه القرون. وفي كل هذا لم تظهر أمريكا بشكل واضح في هذه العلاقة إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لمواجهة خطر التوسع السوفيتي من ناحية، وحماية مصالح النفط من ناحية ثانية، وأضيف إلى ذلك ضمان وجود إسرائيل بعد إنشائها. هذا هو الانطباع الغالب عن علاقة أمريكا بالشرق الأوسط. فهل هذه هي كل القصة؟

في كتاب حديث عن «القوة والعقيدة والأوهام» يتناول المؤلف الإسرائيلي/ الأمريكي أورين استعراضًا لعلاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، مبينًا أن هذه العلاقات قديمة، وقد بدأت منذ استقلال أمريكا. والكتاب استعراض عريض وشامل لأشكال

---

(١) الأهرام ١١ مايو ٢٠٠٨.

العلاقات بين أمريكا والشرق الأوسط من خلال ثلاثة محاور أوردها الكاتب في العنوان، وهي على التوالي، «القوة»، و«العقيدة»، و«الأوهام» وربما الأفضل تعريب الكلمة «فانتازيا» (Fantasy). فأما الحديث عن «القوة» فهو حديث عن «المصالح الاقتصادية» والدفاع عنها بكافة الوسائل السلمية والعسكرية. وأما «العقيدة» فهي تعبير عن تأثير العقيدة الدينية، وخاصة البروتستانتية المستمدَّة من القصص التوراتية عن الأراضي المقدسة، كما يدخل فيها أيضًا أحيانًا «مبادئ الديمقراطية والحرية». وأخيرًا «فالفانتازيا» تشير إلى الشوق إلى «سحر الشرق» أو أساطير «ألف ليلة وليلة»، أو تاريخ الفراعنة وحضارات ما بين النهرين.

وبصرف النظر عن مدى موضوعية الكاتب، فإن الكتاب يزخر بثروة هائلة من الوقائع والأحداث التي تبين أن ما نراه الآن من سياسات أمريكية له جذور قديمة في التاريخ الأمريكي. وقبل أن نتعرض لبعض لمحات الكتاب فقد يكون من المناسب الإشارة إلى ملاحظة أو ملاحظتين. أما الملاحظة الأولى، فهي الالتباس الشديد في دوافع السياسة الأمريكية بين «المبادئ» و«المصالح». وكان كيسنجر قد أشار في كتابه عن «الدبلوماسية» إلى التردد في السياسة الأمريكية الخارجية بين محورين، الأول هو «المثالية» كما يمثلها «ودرو ولسن»، والثاني هو «البرجماتية» أو الواقعية والتي يعبر عنها «تيودور روزفيلت». وأما الملاحظة الثانية والتي تميز المجتمع الأمريكي، فهي الجمع بين أمرين يبدوان متعارضين، فأمريكا، هي ـ ربما ـ أكثر الدول علمانية في فصلها الكامل بين الدولة والكنيسة، ومع ذلك فإن مواطنيها هم من أكثر الدول تدينًا. وهكذا نلحظ على السياسة الأمريكية التباسا مستمرًا وتوترًا دائمًا بين «المبادئ» و«المصالح» من ناحية، مع حرص كبير على مفهوم العلمانية رغم التأثر الشديد بالتعاليم الدينية من ناحية ثانية. وبعد هذه الملاحظات العامة فماذا عن علاقة أمريكا بالشرق الأوسط؟

جاء تعبير «الشرق الأوسط» لأول مرة في مقال للأمريكي «ألفريد ماهان» عام ١٩٠٢. وأما اهتمام أمريكا بالشرق الأوسط فقد بدأ مع ولادة الجمهورية الجديدة واستقلالها عن التاج البريطاني. فقبل الاستقلال، كانت البحرية البريطانية ـ وهي سيدة البحار ـ تحمي تجارة مستعمراتها في أمريكا. وبمجرد الاستقلال وجدت الدولة

الجديدة سفنها التجارية عارية من كل حماية عسكرية. وكان يسيطر على مداخل البحر المتوسط في شمال إفريقيا قبائل وممالك عربية وبربرية، وكانوا يتعرضون للسفن المارة أمامهم من غير الدول الإسلامية، ومن هنا أطلق عليهم الغربيون اسم «قراصنة البحر»، وإن كان جيفرسون، ثالث رؤساء أمريكا، قد وصفهم «بكلاب البحر». ولم يكن أمام أمريكا ـ وهي لا تملك أية قوة بحرية في ذلك الوقت ـ سوى أن تحاول إرضاء هؤلاء القراصنة بدفع «إتاوات» أو «رشوة» لهم، لضمان عدم التعرض لسفنهم التجارية. وهكذا بدأت علاقة أمريكا بالشرق الأوسط «بشراء» سكوت قراصنة شمال إفريقيا. وربما بسبب هذه الأحداث أدركت الولايات المتحدة أن «حرية التجارة» وحدها لا تكفي وأنها تحتاج إلى قوة عسكرية لحمايتها. وهكذا فقد كانت هذه الأحداث مبررًا للمطالبة بتدعيم «السلطة المركزية» لحكومة الولايات المتحدة في مواجهة سلطة الولايات. ومع الاعتداءات على السفن الأمريكية في البحر المتوسط طلبت الحكومة المركزية منحها الحق في تكوين الجيوش والأساطيل مما أدى إلى تقوية الحكومة الفيدرالية. وقد انعكس كل ذلك على الدستور الفيدرالي في ١٧٨٧. وبالفعل نجحت الحكومة الأمريكية بعد سنوات في بناء أسطول قادر على محاربة سكان شمال إفريقيا فيما أطلق عليه آنذاك «حرب البرابرة» (Barbary War). وهكذا بدأت علاقة أمريكا بالشرق الأوسط لحماية المصالح التجارية الأمريكية بالمساومة حينًا وبالسلاح حينًا آخر. وهو نمط استمر في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة حتى الآن.

ولكن أمريكا ليست مجرد «تاجر» يبحث عن مصالحه. فأمريكا تعتقد أنها دولة ذات رسالة تدعو إلى «مبادئ» تؤمن بها. وقد ظهر ذلك بشكل واضح في منتصف القرن التاسع عشر فيما عرف بأيديولوجية «القدر المكتوب» لرسالة أمريكا (Manifest Destiny) (١٨٤٠). ويمكن أن نميز في النزعة «المثالية» للرسالة الأمريكية بين اتجاهين غير متطابقين تمامًا، يتوافقان أحيانًا ويتعارضان أحيانًا أخرى. الوجه الأول تغلب عليه مسحة دينية، في حين أن الوجه الآخر ذو توجه علماني بحت. أما الوجه الديني، فهو يرجع إلى أن معظم مواطني أمريكا هم من المسيحيين البروتوستانت المتدينين والمتأثرين بقصص «العهد القديم» والتي تدور

معظمها في الشرق الأوسط في الأراضي المقدسة بفلسطين. ولذلك فإن جزءًا من هذه الدعوة يعكس الارتباط الوجداني مع الأراضي المقدسة. ولكن لهذه النزعة التبشيرية وجهًا آخرًا، حيث إن التاريخ الأمريكي يفخر بأن الولايات المتحدة هي أول دولة تدعو إلى الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فهذا جزء أصيل من رسالة أمريكا للعالم. وبالنسبة للمواطن الأمريكي العادي، فإنه لا يرى تعارضًا أو «تناقضًا» بين هذين الوجهين. فهذا المواطن ـ وهو عادة بروتستانتي متدين ـ يعتقد أنه يؤمن بالدين الصحيح، وأن دينه يدعوه إلى المحبة والإخاء والسلام. ولذلك فإنه بدعوته إلى البروتستانتية وبقيمها فإنه يدعو أيضًا إلى الحرية والديمقراطية وإلى السلام. ولكن هذين الجانبين ـ في حالة الشرق الأوسط ـ يظهران كما لو كانا متعارضين. فالدعوة في توجهها الديني تحبذ إنشاء دولة لليهود في أرض فلسطين باعتباره وعدًا من الرب، أما الرسالة في جانبها العلماني فإنها تتطلب احترام حقوق الأغلبية من السكان الأصليين (الفلسطينيين) وعدم تعريضهم للتشريد والاضطهاد.

وقد نجحت الحركات اليهودية وخاصة الصهيونية في استلاب واستثمار الجانب الديني في هذه النزعة «التبشيرية» لدى الأمريكيين. فاليهود، ليسو من المسيحيين حقًّا، ولكنهم أبناء عمومتهم، وكتابهم «التناخ» (ويشمل «التوارة» و«الأنبياء» وغيره)، هو «العهد القديم» في الكتاب المقدس، وعودة اليهود للأراضي المقدسة هي، عندهم، وعد من الله. وقد عبر الطبيب الأمريكي «جيمس ترنر» ـ الذي ذهب إلى الأراضي المقدسة في منتصف القرن التاسع عشر للتبشير وتقديم الخدمات التعليمية ـ عبر هذا المواطن عن شعور الكثيرين قائلًا: «إننا سنقف معكم (أي اليهود) لأننا سمعنا أن الرب معكم».

وإذا كان اليهود قد نجحوا في استثمار الجانب الديني العقائدي للرسالة الأمريكية، فإن العرب قد فشلوا تمامًا في استغلال الجانب الآخر العلماني من هذه الرسالة للديمقراطية وحقوق الإنسان. فالدعوة للحرية والاستقلال وحقوق الإنسان. لا تقل رسوخًا في الوجدان الأمريكي. ولعل أبلغ مثال لها ما أعلنه الرئيس ولسن لمبادئه الأربعة عشر قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بالدعوة إلى تقرير المصير. ومن هذا المنطلق فقد ساعد الأمريكيون عددًا من الزعماء العرب المطالبين بالاستقلال

الوطني، مثل التأكيد على ضرورة عودة الملك محمد الخامس إلى المغرب وحماية الحبيب بورقيبة وضمان سلامته، فضلًا عن تأييد الثورة الجزائرية، بل والاحتفال بحركة الضباط الأحرار في مصر عند قيامها. وكان الخديوي إسماعيل قد استعان بقواد أمريكيين في بناء الجيش المصري وفي فتوحاته الإفريقية، وبعد سحب عرض تمويل السد العالي، ألزمت أمريكا إسرائيل وحلفائها ـ إنجلترا وفرنسا ـ بالانسحاب من القناة وسيناء.

وهكذا فإن ما نراه على الساحة الآن ليس إلا تكرارًا وإعادة لمشاهد سبق رؤيتها على المسرح الأمريكي نفسه. فما يعلنه «جورج بوش» الآن ليس بعيدًا عما كتبه جده الأكبر، واسمه أيضًا «جورج بوش»، وقد ألف كتابًا بعنوان «رؤية السهل» (١٨٤٤) (The Valley Vision)، دعا فيه إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وذلك قبل ظهور الحركة الصهيونية نفسها. وكان بوش الجد قد أصدر أيضًا كتابًا عن النبي «محمد عليه السلام»، ولم تكن أحكامه على الدين الإسلامي منصفة دائمًا، وذلك على عكس الجنرال باتون الذي قاد القوات الأمريكية ـ بعد قرن من الزمان ـ في شمال إفريقيا ثم في أوربا، وقرأ القرآن ووجده «ملهمًا ومشوقًا».

وحين ضرب الأسطول البريطاني مدينة الإسكندرية تمهيدًا لاحتلال مصر في ١٨٨٢، أعلن القس الأمريكي فيليب شاف من نيويورك «أن هذا انتصار للصليب على الهلال»، في نفس الوقت الذي أدانت فيه صحيفة لوس أنجلوس هذا «العمل المشين»، ورأى فيه القنصل الأمريكي في القاهرة وزميله في الإسكندرية مؤامرة بريطانية استعمارية.

وعندما دخلت أمريكا الحرب العالمية الأولى وأعلنت الحرب على ألمانيا (المسيحية)، فإنها لم تعلن الحرب على تركيا (المسلمة) حليفة ألمانيا في نفس الحرب.

وبعدما قامت دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، انقسمت الإدارة الأمريكية على نفسها تعبيرًا عن الازدواج في رؤية أمريكا لرسالتها للعالم. فوزير الدفاع آنذاك جيمس فورستال ووزير الخارجية «جورج مارشال» كانا معارضين لهذه الخطوة. وكان رأي فورستال أن مبادئ الديمقراطية تتطلب أن تكون إدارة فلسطين للأغلبية العربية. ولكن

ترومان - الذي كان رجل سياسة أكثر منه رجل دولة - أيد إنشاء الدولة اليهودية لاعتبارات انتخابية، وكان شريكه في محل لبيع الملابس قبل أن يصل إلى الرئاسة «إيدي جاكبسون» قد أهاب به أن يساعد شعبه من اليهود، فاستجاب له «ترومان»، ثم ندم بعد ذلك. وهكذا نرى أن الالتباس في المواقف الأمريكية قديم.

وإذا كانت علاقة أمريكا بالشرق الأوسط تدور حاليًا حول النفط وحماية إسرائيل مع انتفاضات بين الحين والآخر للدعوة للحرية والديمقراطية، فإن ذلك لم يمنع من أن يظهر على هذه العلاقة أحيانًا بعض الشطحات والفانتازيا. فعندما برزت القوة الاقتصادية لأمريكا في نهاية القرن التاسع عشر، وجد المليونير الأمريكي «ڤاندربلت» أن عظمة أمريكا تؤهلها لكي تقتني، هي الأخرى - كما لندن وباريس وروما - مسلة فرعونية. وطلبت الحكومة الأمريكية من مصر إهدائها مسلة، وكان أن سافرت مسلة كيلوباتره إلى أمريكا في ١٨٨٠، واستقرت في نيويورك. بل إن تمثال الحرية على مدخل نيويورك بدأ بفكرة لدى المثال «بارتولدي» بعد عودته من رحلة إلى الأقصر ورؤية آثارها، فاقترح ضرورة إقامة تمثال ضخم من الجرانيت لفلاحة مصرية يقام على مدخل قناة السويس تحت عنوان «مصر منارة آسيا». وعندما أفلست الخزانة المصرية وعجزت عن تمويل هذا المشروع، عرض المثال الفكرة على الأمريكيين بحيث تبني أمريكا قاعدة التمثال وتقدم فرنسا التمثال هدية لأمريكا. ومن يومها تقف هذه الفلاحة المصرية على مدخل نيويورك منارة للحرية.

أمريكا دولة كبيرة وبالغة التنوع. وقد نجح اليهود في استثمار تطلعات عدد كبير من الأمريكيين إلى الأراضي المقدسة وارتباطهم بها، ولم ينجح أي من العرب حتى الآن في استنهاض تطلع أمريكي آخر لا يقل أهمية، اسمه الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فهل نتعلم؟

اختراع «الشعب اليهودي»[1]

تمهيد

هذا العنوان ليس من عندي، ولا هو شعار أحد أعداء السامية، ولكنه عنوان كتاب (Comment le peuple Juif fut inventé) لأستاذ إسرائيلي، يدرّس التاريخ الحديث في جامعة تل أبيب. الأستاذ «شلومو ساند» (Shlomo Sand) هو أحد المؤرخين الجدد في إسرائيل، والذين يقومون منذ أكثر من ثلاثة عقود بمحاولة إعادة كتابه التاريخ اليهودي بعيدًا عن الأساطير الدينية أو الأيديولوجية السياسية للصهيونية.

وليس الغرض من هذا المقال عرض الكتاب في كل تفاصيله - وهي كثيرة - وإنما الاقتصار على بعض الملاحظات الهامة التي يوردها الكاتب عن المغالطات في تقديم «التاريخ اليهودي»، وبالتالي في تشكيل وجدان الشعب الإسرائيلي، وأثر ذلك على زيادة حدة العداوة والكراهية بين الشعوب. والكتاب في جوهره عرض زمني للكتابات عن «التاريخ اليهودي» في العصر الحديث، وخاصة منذ بداية القرن التاسع عشر. ويوجه المؤلف النظر إلى أهمية الدور الذي لعبه المثقفون اليهود بالنسبة لتطور مفهوم «التاريخ اليهودي»، فهم وفقًا لتعبيره، «أمراء الأمة». ولا يخفى أن الديانة اليهودية كانت، ربما، أول ديانة تحفل بالكتابة، وترفع «الكتاب» إلى درجة القداسة. ولم يقتصر الأمر على التوراة المكتوب، بل كان التوراة الشفهي محل تسجيل في وثائق وكتب مثل «المشنا» «والتلمود» بفرعيه البابلي والفلسطيني و«الهلاخا». فاليهود همْ أول أهل «الكتاب» وأكثرهم تعلقًا بالكتابات المقدسة. ومن هنا أهمية وخطورة الكتّاب المحدثين للتاريخ اليهودي.

(١) المصري اليوم ٧ نوفمبر ٢٠٠٨.

ربما يرجع أشهر كتاب عن تاريخ اليهود إلى المؤرخ اليهودي جوزيف فلافيوس في نهاية القرن الأول الميلادي في أثر هدم المعبد اليهودي عام ٧٠ ميلادية بعد ثورة اليهود على الحكم الروماني آنذاك في يهودا والجليل. وكان جوزيف من الأرستقراطية الدينية، وقد انضم إلى المتمردين وكان قائدًا لهم في منطقة الجليل، قبل أن يكتشف من خلال المعارك استحالة الانتصار على الرومان، فانضم إلى معسكر الأعداء (الرومان) واستسلم لهم وتقرب من القائد فلافيوس فسباسيان - والذي أصبح إمبراطورًا فيما بعد - وتنبأ له بأنه سيصبح رأسًا للدولة، وأصبح من بعدها أحد محاسيب الحكم الإمبراطوري الجديد. وخوفًا من اتهامه بالانتهازية السياسية، فإنه حاول أن يبرئ ساحته من الخيانة لأبناء جلدته، فوضع كتابين هامين، أحدهما عن «الحرب اليهودية» والثاني عن «تاريخ اليهودية». وكان همه الأكبر في الكتابين إبراز حسن نيته، وأنه كان يحاول إنقاذ الشعب اليهودي من تهور العناصر اليهودية المتطرفة للوصول إلى تفاهم مع الرومان من ناحية، مع التأكيد على عظمة الشعب اليهودي وتاريخه الطويل وبالتالي إبراز اعتزازه بدينه وأهله من ناحية أخرى. وقد جاء سرده للتاريخ اليهودي القديم استنادًا على ما ورد في التوراة والعهد القديم دون أية أسانيد تاريخية باستثناء الفترة المعاصرة له والتي تمتد إلى قرن سابق من الزمان. ولذلك فإن كتاب «تاريخ اليهود» لجوزيف هو أقرب إلى إعادة ترديد للتراث الديني الأسطوري منه إلى بحث جاد عن التاريخ اليهودي وذلك باستثناء الفترة السابقة عليه مباشرة. ومن هنا أهمية الكتابات الحديثة عن التاريخ اليهودي، باعتبارها دراسات موضوعية في تاريخ الشعوب بأكثر مما هي تأملات روحية أو عقائدية في الديانة اليهودية.

وقد بدأ التأريخ الحديث للتاريخ اليهودي منذ بداية القرن التاسع عشر في ألمانيا وتأثر، بالتالي، بالمناخ السائد فيها آنذاك والذي يجمع بين الرغبة في الدقة العلمية مع درجة عالية من الرومانسية، وغير قليل من النزعة العنصرية والعرقية. كذلك جاء عدد قليل من هؤلاء المؤرخين من روسيا القيصرية ودول شرق أوربا ذات التاريخ الطويل في الاضطهاد العنصري والانغلاق الطائفي.

وفقًا لمؤلفنا، فإن أول وأهم هؤلاء المؤرخين هو الألماني اليهودي «إسحق جوست» (Jost) حيث أصدر في ١٨٢٠، مؤلفه عن «تاريخ الإسرائيليين منذ المكابية حتى الآن». وإذا كان المؤلف قد استخدم، اصطلاح «الإسرائيليين» بدلًا من اليهود، فلعله أراد أن يساير الاتجاه السائد في الدول الأوربية آنذاك – فرنسا وألمانيا – في النظر إلى اليهود المقيمين عندهم باعتبارهم مواطنين فرنسيين أو ألمان «إسرائيليين» من حيث الديانة، بدلًا من وصف «اليهود» الذي كان يحمل نكهة سلبية. ولكن الأكثر أهمية في هذا الكتاب هو أنه حدد بدء هذا التاريخ منذ «المكابية»، أي منذ الانتفاضة التي قامت في أرض يهودا، وليس منذ بدء الخليقة كما جرت عادة الكتاب اليهود في السابق. وكانت حجته في ذلك بسيطة بقدر ما هي مقنعة، وهي أنه باستثناء الفترة منذ حكم «المكابيين» في القرن الثاني قبل الميلاد، فإنه لا توجد أية أسانيد تاريخية وموضوعية للحديث عن التاريخ القديم لليهود، وكل ما هو متوافر إنما هو نوع من العقائد الدينية والأساطير والتقاليد المتوارثة. ولذلك فإنه رأى أنه طالما يصدر كتابًا عن «تاريخ» اليهود، فإن عليه أن يستخدم الأساليب العلمية في دراسة التاريخ اعتمادًا على وثائق أو آثار أو وقائع محددة، وليس بالاستناد إلى العقائد الدينية المتوارثة القائمة على «الإيمان» وحده. وكانت أرض «يهودا» قد وقعت تحت نفوذ الإغريق بعد غزو الإسكندر الأكبر للمنطقة. وفي عام ١٦٧ قبل الميلاد أصدر الحاكم الإغريقي «أنتيوشوس» (Antiochus) أمرًا بمنع العبادة في معبد اليهود في أورشليم، فقامت الثورة والتمرد ونجح أحد الزعماء الدينيين «ماتاتيا المكابي» في إقامة نظام جديد للحكم يستند إلى العائلات اليهودية الكبيرة، واستمرت في الحكم بعد استيلاء الرومان على المنطقة (٦٣) قبل نهاية القرن الأول قبل الميلاد إلى أن تولى الملك هيرود من نفس العائلة الحكم بمساعدة الرومان. وهكذا رأى جوست أن هذه الفترة (الثلث الأخير من القرن الثاني قبل الميلاد) هي البداية الحقيقية للتاريخ «الإسرائيلي» والتي يمكن التأريخ لها بشكل موضوعي.

وإذا كان «جوست» هو أول المؤرخين المحدثين للتاريخ اليهودي، فإن الذي استقر في الأذهان هو تلميذه «هنريتش جرايتز» (Heinrich Graetz) كمؤسس

لدراسة للتاريخ اليهودي. وقد أصدر مؤلفه عن «تاريخ اليهود من العصور القديمة حتى الآن» وذلك بعد كتاب جوست بثلاثين عامًا في عدة أجزاء (١٨٥٣- ١٨٧٥). والجديد في هذا التاريخ أنه يبدأ الرواية منذ «الخروج من مصر» مع النبي موسى، مؤكدًا أن التاريخ اليهودي مستمر بلا انقطاع منذ ذلك الحين، ووجه نقدًا لاذعًا لأستاذه جوست لأنه أهمل تاريخ اليهود القديم والذي ورد في التوراة والعهد القديم. وهكذا فإن جرايتز استحدث تغييرًا جوهريًا في كيفية كتابة التاريخ اليهودي حيث لم يعد يهتم ـ مثل أستاذه جوست ـ بأن يقتصر التاريخ (بعكس العقائد الدينية) على سرد الوقائع التي تستند إلى أدلة تاريخية. فعند جرايتز، على العكس، العهد القديم والتقاليد الموروثة وحتى الأساطير المتداولة هي أدلة تاريخية كافية، وبذلك يختلط التاريخ «كعلم» بالدراسات الدينية واللاهوتية.

ويرى مؤلفنا «شلومو ساند» أن هذا التقليد الذي استنه جرايتز قد انعكس على التعليم الجامعي في إسرائيل، فيما يتعلق بتدريس التاريخ في الجامعات الإسرائيلية المعاصرة. فالدراسات التاريخية في هذه الجامعات توزع بين قسمين مستقلين تمامًا، أحدها «للتاريخ العام» بفروعه المختلفة، ويستخدم أدوات البحث التاريخي المستقرة في الدراسات التاريخية. والقسم الثاني هو «للتاريخ اليهودي» حيث يختلط فيه التاريخ بالعقائد الدينية.

ويرجع مؤلفنا «شلوموساند» الخلاف بين المؤرخين إلى اختلاف الظروف التي كتب فيها كل منهما. فعندما أصدر جوست كتابه في ١٨٢٠ كانت ألمانيا تمر بمرحلة مخاض للوطنية الجديدة، وكانت هناك موجة واسعة من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى إنشاء دولة ألمانية ليبرالية في إطار من احترام حقوق المواطن والمساواة بين أفراد الشعب، يستوي في ذلك الألمان من المسحيين واليهود (ولم يجاوز عدد اليهود آنذاك ١٪ من عدد السكان). وكان الألمان اليهود يشاركون أيضًا في هذه الرؤية ويرون أنهم ألمان قبل أي شيء. أما جرايتز فقد صدر كتابه - خاصة الأجزاء الأخيرة منه - في السبعينيات من القرن وهي فترة الحماس الوطني أثناء حكم بسمارك وما صاحبها من الدعوة إلى الوحدة الألمانية «للرايخ الثاني» والاعتزاز بالعرق الألماني النقي، ولذلك فقد وجد من المطلوب التأكيد بالمقابل على الهوية اليهودية، وأن الشعب اليهودي موجود ومستمر منذ بداية الخلق أو على الأقل منذ الخروج من مصر.

وهكذا بدأ «التاريخ اليهودي» يأخذ منحى خاصًا يميزه عن تاريخ مختلف الشعوب الأخرى. فالشعب اليهودي ليس شعبًا مثل غيره من الشعوب يخضع للتغيرات المستمرة ولكنه شعب مقدس، يبدأ تاريخه منذ بدء الخليقة، وهو شعب مستمر بلا انقطاع و بلا تغيير أيضًا، ولهذا الشعب رسالة إلهية في تحقيق خلاص العالم. وبذلك ظهرت معالم خاصة ورئيسية لهذا التاريخ، ولعل أهمها «الكتاب»، فالشعب اليهودي هو أول الموحدين، ولكن الكتاب المقدس ليس مجرد أوامر إلهية، ولكنه عهد بين الله وشعبه المختار. وفي هذا العهد وعدهم الله بأرض كنعان «أرض الميعاد». وهذا الشعب ليس بلا أخطاء أو ذنوب، بل إنه أخطأ وارتكب ذنوبًا كثيرة، فحق عليه العقاب بالشتات في المنفى مع الوعد بالعودة إلى أرضه. وهكذا يدور التاريخ اليهودي، وفقًا لهذه الرؤية حول: شعب الله، وأرض الميعاد، والمنفى. وكان على مؤرخي التاريخ اليهودي الحديث التأكيد على هذه المعاني الثلاثة.

وإذا كان اليهود هم شعب الله المختار، فمن هم بالضبط، وكيف يمكن أن تكون يهوديًا؟ هل يكفي اعتناق الديانة اليهودية، أم إن اليهودية هي جنس وعرق، بحيث إن اليهود هم فقط أبناء إبراهيم وإسحق ويعقوب؟ هنا نجد أن معظم مؤرخي اليهودية يأخذون بما يطلقون عليه المفهوم «العضوي» لليهودية، فهي ليست مجرد عقيدة دينية بل هي رابطة دم وانتماء للقبائل اليهودية الأولى. وعندما كتب «هيس» (Hess) كتابه عن «روما وأورشليم» في ١٨٨١، فقد رأى أن ما حافظ على الهوية اليهودية لم يكن الديانة أو العقيدة بقدر ما رجع ذلك إلى الأصل المشترك لليهود. فالصراع بين الجماعات ـ وفقًا لرأيه ـ كان دائمًا صراعًا بين جماعات ذات أصول وراثية مختلفة. وكان مما ساعد الجماعة اليهودية على الاحتفاظ بنقائها العرقي ـ إلى جانب الوراثة ـ ديانتهم اليهودية التي تحميهم من الاختلاط بغيرهم.

وفي نفس هذه الفترة ظهر كتاب المؤرخ الألماني «ولهاوسن» (Wellhausen) ١٨٨١ بنقد «العهد القديم»، مؤكدًا أنه حرر في أوقات متفرقة ومن أكثر من محرر، ومن هنا أسباب التناقض والاختلاف في اللغة والأسلوب. وأصبح هذا الكتاب الجديد هو الأساس في كل الدراسات الوضعية اللاحقة في دراسة التاريخ اليهودي، وإن ظل هذا المفكر «ولهاوسن» في نظر هيس مجرد باحث جاهل وأمي لا تحركه

سوى كراهيته لليهود. وكان كل من هوبز وسبينوزا قد شككا بدورهما منذ القرن السابع عشر في صحة أن يكون «العهد القديم» قد حرر في وقت واحد من محرر واحد، بل رجحا تعدد محرريه خلال فترة طويلة.

كذلك يشير مؤلفنا، إلى الكاتب الروسي «بوبنوف» (Boubnov) (١٩٢٠)، الذي يرى أن العرق هو الأساس في نشأة «الأمة» أو «الشعب»، وأن هذا يستكمل بثقافة روحية بينهم تنتقل من جيل إلى آخر. وهو يرى كذلك أن «الذاكرة الشعبية» المستمرة هي التي حفظت الهوية اليهودية. وعنده أن «العهد القديم» قد كتب في عصر الملك داود وسليمان، وأن التناقضات الواردة فيه ترجع إلى أن محرري هذا «العهد» كانوا من قبائل مختلفة في يهودا وإسرائيل. ولذلك فهو لم يرفض تمامًا انتقادات ولهاوسن عن تحرير العهد القديم في أوقات لاحقة وبمعرفة أعداد كبيرة من المحررين.

أما الأمريكي «بارون» (Baron) (١٩٣٠)، والذي هاجر من أوربا الشرقية إلى نيويورك، فقد رأى أيضًا أن الشعب اليهودي يستند إلى عنصر عرقي، وأن التاريخ اليهودي يبدأ مع الخروج من مصر. وقد احتل «بارون» أول كرسي للتاريخ اليهودي في أمريكا، ونظرًا لتأثره بالجو الليبرالي السائد في نيويورك فإنه لم يجد ما يبرر معارضة نقد ولهاوسن عن «العهد القديم»، واعترف أن هناك ما يشير إلى أن بعض الأجزاء لهذا الكتاب قد كتبت في مملكة يهودا في الجنوب في حين أن البعض الآخر جاء من مملكة إسرائيل في الشمال.

وإذا كان بارون هو أول من شغل كرسي التاريخ اليهودي في أمريكا، فإن «إسحق باير» (Baer)، كان أول من شغل مثل هذا المنصب في جامعة أورشليم، وكان كتابه الأول عن «المنفى»، وصدر في برلين ١٩٣٦ – وقد كان باير صهيونيًا متحمسًا. ومع اعترافه بأن نقد ولهاوسن للعهد القديم قد يكون له ما يبرره، فإنه يصر على أن التاريخ القديم الوارد في هذا الكتاب المقدس هو جزء أساسي من تاريخ إسرائيل.

وبعد باير جاء «بن صهيون دينور» (Dinur)، والذي أصبح وزيرًا للتعليم في ١٩٥١ وبالتالي مسئولًا عن مناهج التعليم في المدارس الإسرائيلية، ولعب دورًا رئيسيًا في تكريس هذه المفاهيم. وقد بدأ دينور حياته بتدريس الكتاب المقدس، وبذلك كان

دوره هو تطويع التاريخ بما يجمع بين «العلمية» الشكلية وبين الاعتقاد في صحة ذلك الكتاب. وقد كان دينور هو أهم من سك عبارات «أرض إسرائيل»، و«أرض الميعاد» وإدخالها في القاموس السياسي، وهي اصطلاحات مستحدثة لا وجود لها في العهد القديم. وعنده أن التاريخ اليهودي مستمر بلا انقطاع، وأنه لا انفصال بين «تاريخ العبرانيين» و«تاريخ اليهود»، فهو تاريخ واحد متصل. وقد ركز بشكل خاص على العلاقة بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل.

وهكذا جاء التاريخ اليهودي وتدريسه جزءًا من إستراتيجية سياسية لبناء إسرائيل الجديدة، أو ما أطلق عليها بن جوريون «مملكة المعبد الثالث»، بل إن بن جورين كان يعلن أن العبرانيين الوطنيين لم يغادروا أرض الميعاد إلى مصر، وهاجرت فقط إحدى العائلات، أبناء يعقوب. وبذلك تقوم الدولة اليهودية وفقًا لثلاثي مقدس: «الكتاب، الشعب، الأرض». وهكذا لم يعد الكتاب المقدس جزءًا من الديانة اليهودية فقط ، بل أصبح كتاب تاريخ أيضًا، وبرنامجًا سياسيًا للعودة إلى «أرض الميعاد».

مأزق الرؤية الرسمية للتاريخ اليهودي

هذه الرؤية للتاريخ اليهودي وهي تخدم المشروع السياسي لدولة إسرائيل، فإنها لا تخلو أيضًا من صعوبات منطقية كان لا بد أن تفرض نفسها على المؤرخين اليهود. فحتى تصح تلك المقولة فلا بد أن يثبت أن جميع اليهود المعاصرين هم من نسل القبائل اليهودية من سكان يهودا وإسرائيل. فهل معنى ذلك أنه لا توجد يهودية بالاعتناق، وفقط تثبت اليهودية بعلاقة الدم، وخاصة عن طريق الأم اليهودية؟ وإذا كان يهود الشتات يعودون إلى أرضهم، فلا بد إذن أن يكون هناك نفي وطرد. فهل صحيح أن اليهود قد طُردوا بشكل منظم بعد هدم الرومان للمعبد الثاني؟ وإذا كان هناك بعض من اضطروا للهجرة وقبول المنفى، فهل شمل ذلك كل السكان أم إن بعضهم استمر في العيش على الأرض واعتنق فيما بعد الديانات التالية من مسيحية وإسلام؟

كل هذه أسئلة كان لا بد وأن تظهر، وقد طرحت بالفعل على المؤرخين والسياسيين خلال نصف القرن المنصرم. فماذا كانت الإجابات. يتناول كتاب ساند هذه القضايا ونتعرض لبعضها فيما يلي.

في نفس الوقت التي طرحت فيه هذه الصعوبات المنطقية إزاء الرواية الرسمية للتاريخ اليهودي، بدأت الاكتشافات الأثرية وخاصة بعد حرب ١٩٦٧ تعطي إشارات مناقضة لهذه الرواية. فهل صحيح أن إبراهيم قد هاجر من مدينة أور إلى أرض كنعان في القرن العشرين أو الواحد والعشرين قبل الميلاد؟ اكتشف «مازار» (Mazar) وهو عميد علماء الآثار الإسرائيليين، أن كتابات الآباء الأولين في العهد القديم تشير إلى وجود قبائل الفلستنين والآراميين فضلًا عن الجمال والإبل في أرض كنعان حين وصلوا إليها، وذلك في حين أن الآثار المكتشفة تظهر أن هؤلاء الأقوام لم يدخلوا أرض كنعان إلا في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، أي بعد ثمانية قرون من الرواية الواردة في الوثائق اليهودية، كما أن الإبل ـ كحيوان ـ لم يظهر في هذه المنطقة قبل القرن التاسع قبل الميلاد. فهل ينبغي تعديل التواريخ الواردة في هذه الوثائق الدينية؟ كذلك فإن الآثار المكتشفة حديثًا تفيد أن أرض كنعان كانت تحت سيطرة المصريين في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وهي نفس الفترة التي ينسب إليها خروج العبرانيين من مصر. فهل خرج موسى من الأراضي المصرية ليقع من جديد تحت السيطرة المصرية؟ وقد أكدت الكشوف الأثرية الحديثة الوجود المصري في غزة وبيت شيان في نفس الفترة المنسوبة للفتح العبراني لأرض كنعان. وحتى فيما يتعلق بمملكة يهودا في عهد داود وسليمان، والتي يؤكد المؤرخون الإسرائيليون ـ جرايتز ودينور ـ أنها كانت ملكًا عظيمًا، فيبدو أنها كانت دويلة صغيرة بالمقارنة بدولة إسرائيل في الشمال تحت حكم أسرة «العمري» (Omri)، وإن كانت قد هزمت بعد ذلك واختفت بعد احتلالها من جانب الآشوريين في القرن الثامن قبل الميلاد. كذلك جاء فريق من المؤرخين الجدد من مدرسة تل أبيب ـ أمثال نادان نعمان، إسرائيل فينكلشتاين، زائف هرزوج ـ يرجحون أن يكون «العهد القديم» قد حرر في عهد الملك جوزيا في القرن السابع قبل الميلاد وذلك قرب نهاية مملكة يهودا.

والآن نعود إلى عقدة التاريخ اليهودي وهي «المنفى». فهذه دعوة تقول إن هذا شعب طرد من أرض آبائه وأجداده واضطر إلى العيش في الشتات، وإنه آن له أن يعود

ويسترجع وطنه الذي وعده به الله. هذه هي عبرة «التاريخ اليهودي»، وحيث يحتل مفهوم «المنفى» الركن الرئيسي منها. فما هو الصحيح فيه وما هو المخترع؟ هذا هو ما حاول شلوموساند استجلاءه. فماذا يقول؟

الطرد والمنفى

هدم المعبد اليهودي مرتين، المرة الأولى في القرن السادس قبل الميلاد (٥٨٥) على يد البابليين، ونفى أوسبي سكان أورشليم أو معظمهم إلى بلاد بابل. وبعد هزيمة البابليين على يد قورش الفارسي بعد خمسين سنة، سمح لهم بالعودة إلى بلادهم وإعادة بناء المعبد. أما المرة الثانية لهدم المعبد، فكانت في عام ٧٠ ميلادية على يد الرومان. والسؤال هو هل طُرِد الإسرائيليون أيضًا مع هدم المعبد للمرة الثانية، واضطروا بالتالي إلى الهجرة والعيش في المنفى؟ هذا ما تقول به الرواية الرسمية.

لم يعرف في التاريخ الروماني قاطبة أن الرومان طردوا بشكل منظم أي شعب من الشعوب التي خضعت لهم. فليس للرومان سجل تاريخي في طرد السكان من الأراضي التي احتلوها، وهي مناطق واسعة ومتنوعة. وبالنسبة لحرب الرومان مع اليهود، فقد قام بتأريخها المؤرخ اليهودي جوزيف فلافيوس والمعروف بولائه الكبير لدينه، وهو لم يشر إطلاقًا إلى طرد السكان من يهودا، كما لم يعثر على أي أثر في الأرشيف الروماني متضمنًا الإشارة إلى مثل هذا الإجراء. حقًا، قد يكون هناك مساجين، ولكن طردًا منظمًا للسكان ليس له أي أثر أو دليل. كذلك، لقد تغير اسم مدينة أورشليم إلى «إيليا كابتولينا»، كما تحول اسم الإقليم كله إلى اسم «فلسطين»، ولكن كل ذلك لا يعني طرد السكان، وإن كان قد منع دخول المدينة على الذكور الذين خضعوا للختان، أي اليهود لفترة محدده أثناء حكم «هادريان». وقد يكون من المفيد أن نتذكر هنا أن إجراءات الإمبراطور «هارديان» التعسفية جاءت كعقوبة بعد ثورة أو تمرد «باكوخبا» (Bar Kokhba) في ١٣٢-١٣٥ ميلادية. ولكن قيام هذه الثورة يعني أيضًا أن اليهود كانوا موجودين على أرضهم بعد هدم المعبد، وكان وجودهم بأعداد كافية للقيام بثورة ضد الحكم الروماني. ولذلك لا يمكن القول بأن هناك طردًا منظمًا

لليهود من أراضيهم بعد هدم المعبد. ويرى الأستاذ «ميليكوفيسكي» (Milikowsky) من جامعة باراليان الإسرائيلية أن عبارة «المنفى» في الكتب المقدسة لليهود في القرنين الثاني والثالث كانت تعني الخضوع السياسي لسلطة أجنبية ولا تعني الطرد الفعلي من البلاد. ويبدو أن أسطورة الطرد قد تأكدت منذ القرن الرابع الميلادي وخصوصًا تحت تأثير الفكر المسيحي حيث يرى الشهيد «جوستن» (Justin) أن طرد اليهود كان عقابًا لهم على صلب السيد المسيح.

متى بدأ المنفى؟

إذا لم يكن هناك طرد لليهود من جانب الرومان أو من غيرهم، فهل يمكن أن يحدث «المنفى» دون طرد؟ والسؤال الأكثر أهمية، متى بدأ هذا المنفى؟ الإجابة غير المتوقعة عند هؤلاء المؤرخين، هي القرن السابع الميلادي. أي ليس بعد هدم المعبد مباشرة أو حتى بعدها بسنوات بعد قيام التمرد من جديد من جانب اليهود في القرن الثاني، وإنما بعد ستة قرون من هدم المعبد. وهنا نجد المؤرخ الإسرائيلي دينور في كتابه «إسرائيل في المنفى»، ١٩٢٠، يقرر أن الهجرة اليهودية بدأت مع استيلاء العرب على فلسطين في القرن السابع الميلادي. ولا يحتاج القارئ لفطنة كبيرة كي يدرك أنه إذا كان اليهود من أهل البلاد قد طردوا وهاجروا مع الاحتلال العربي لأراضيهم، فإن عودتهم بعد ثلاثة عشر قرنًا من ذلك التاريخ هو مجرد استعادة للأرض السليبة ممن أخرجوهم منها. وبطبيعة الأحوال فعندما عين المؤرخ دينور وزيرًا للتعليم في إسرائيل كانت أهم منجزاته هي تأميم الدين لمصلحة الدولة الوليدة.

فلاحو فلسطين هل هم من نسل اليهود؟

وإذا كانت فرضية الطرد غير مقبولة، وأن الهجرة في أحسن الأحوال تمت بشكل رضائي ولأسباب اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك، فإن معنى ذلك أن الغالبية العظمى من سكان يهودا قد ظلوا على تراب أرضهم رغم هدم المعبد على يد الرومان. وحتى مع دخول العرب وفتح فلسطين في القرن السابع، فمن غير المتصور أن يطردوا جميع

السكان، وبخاصة المزارعون منهم. وكان العرب رعاة وتجار ومحاربين وليست لهم مصلحة في إفراغ الأراضي الجديدة من سكانها وخاصة المزارعين. وإذا كان الأمر كذلك، ألا يحتمل أن يكون سكان هذه الأراضي عند عودة اليهود إلى «أرض الميعاد» في القرن العشرين هم من أبناء سكان يهودا الأصليين والذين اعتنقوا فيما بعد الديانات الجديدة من المسيحية والإسلام؟ هذا هو بالضبط ما ذهب إليه أبرهام بولاك الأستاذ بجامعة تل أبيب في ١٩٦٧. وإذا كان هذا الاحتمال قد طرحته بولاك إثر حرب ٦٧، فقد سبقه إلى نفس النتيجة عدد آخر من المستوطنين في القرن السابق، حيث ذهب «بلكند» (Bilkind) في ١٨٨٢، إلى أن غالبية سكان يهودا التاريخية من العاملين في الزراعة على الأرض لم يتركوا بلادهم مع الغزو الأجنبي، وظلوا متعلقين بها. وعلى نفس المنوال ادعى «بيربوروكوف» (Ber Borokhov) في ١٩٠٥ أن السكان الفلسطينيين من الفلاحين هم أقرب في الشبه إلى اليهود، وأنهم غالبًا ينحدرون من نفس الأصل. بل لعل الغريب هو أن بن جوريون نفسه بالاشتراك مع بن زيفي ألف كتابًا عن «أرض إسرائيل» (١٩١٨) يذهب فيه إلى أن فلاحي فلسطين ليسوا من أصل عربي وإنما هم من نسل أهالي البلد الأصليين من يهودا، وأنهم اعتنقوا لاحقًا ديانات أخرى. وبعد ما قامت الثورة الفلسطينية في الثلاثينيات من القرن الماضي ماتت هذه الفكرة تمامًا ولم يظهر لها أي صدى بعد ذلك من جديد.

اليهودية بالوراثة فقط أم بالاعتناق أيضًا؟

إذا كانت فرضية «المنفى» و«الطرد» لم تصمدا كثيرًا أمام تحليل مؤلفنا، فإن الفرضية الأخرى عن ضرورة ارتباط كل يهود الحاضر بجذور وراثية مشتركة لم تكن أسعد حالًا. فإذا كان الإسرائيلي المعاصر يطالب بحقوق أجداده في الأرض فلا بد أن يثبت أنه ـ وحده ـ من نسل أولئك الأجداد، وبذلك تستبعد فكرة انتشار اليهودية بالتبشير أو الاعتناق. وقد تناول المؤلف هذا الموضوع بتوسع - بما لا محل للاستطراد فيه - مشيرًا إلى انتشار اليهودية في أماكن بعيدة مثل شمال إفريقيا أو في اليمن أو على حدود البحر الأسود مع مملكة الخزر يرجح انتشار اليهودية في هذه المناطق عن طريق التبشير واعتناق هذه الديانة من هذه الشعوب البعيدة. وقد خصص

المؤلف جزءًا هامًا من كتابه لاعتناق مملكة الخزر للديانة اليهودية، مما لا نجد معه داعيًا للتوسع فيه. وربما يكفي أن نشير هنا إلى أن الكاتب اليهودي أرثر كوستلر قد أثار على نفسه زوبعة من الهجوم الشرس عندما نشر كتابه عن «القبيلة الثلاثة عشر»، بادعاء أن أهالي مملكة الخزر والتي اعتنقت اليهودية منذ القرن الثامن الميلادي، هم أجداد يهود شرق أوربا، وأن هؤلاء لا ينحدرون بالتالي من الأصول السامية في المشرق. وقد وجد كوستلر في هذا التفسير الجديد ما قد ينقذ يهود أوربا الشرقية من مآسي التفرقة العنصرية ويبعد عنهم وصمة السامية، حيث إنهم يصبحون بذلك آريون مثلهم مثل الألمان وغيرهم من الأوربيين. وعلى عكس ما كان يتوقع أو يحب، فقد قامت الدنيا ولم تقعد من جانب الأوساط الصهيونية في مواجهة هذا «اليهودي الخائن الكاره لنفسه». وبهذه المناسبة فقد تجدر الإشارة إلى أنه رغم إصرار اليهود على أن ما يربط اليهود هو أساسًا رابطة الدم وخاصة من خلال الأم، فإن الطريف هو أن أهم شخصيتين في التاريخ اليهودي وهما الملك «داود» و«هيرود» الأعظم، ليسا من نسل يهودي نقي. فالملك داود جدته «روث» غير يهودية، و«هيرود» ينتسب إلى قبيلة «إيدوم» (Edom)، وهي قبيلة اعتنقت اليهودية، ولم تكن يهودية بالمولد. ومع ذلك فالأول «داود» وضع أساس المعبد الأول، و استكمل الثاني بناء المعبد الثاني. فبناة المعبدين الأول والثاني لم يكونا من دم يهودي نقي. وكم في التاريخ من طرائف!

كتابة التاريخ دائمًا صعبة، وعندما يختلط الدين بالتاريخ أو بالسياسة، فإن الضحية تكون عادة الموضوعية. والكتاب موضوع التعليق هو أحد المحاولات الجادة والجريئة من المؤرخين الإسرائيليين الجدد لتنقية التاريخ اليهودي من الأيدولوجيا والأساطير.

اللوبي الإسرائيلي في أمريكا[1]

نقرأ كثيرًا عن اللوبي الإسرائيلي في أمريكا ومدى نفوذه على السياسة الأمريكية. وقد صدر منذ فترة وجيزة كتاب حديث في الموضوع لأستاذين جامعيين، أحدهما جون ميرشمير من جامعة شيكاغو، والثاني ستفين والت من جامعة هارفارد.

والكتاب صدر وسط جدل كبير واجه المؤلفين منذ بداية تعرضهما للموضوع، مما جعلهما يقدمان عرضًا يكاد يكون فريدًا عن هذا اللوبي وعناصره وأسلوبه في العمل وأهدافه وقدرته على التأثير في مراكز صنع القرار أو في الرأي العام. ونظرًا لأن المؤلفين قد تعرضا ـ قبل صدور الكتاب ـ لكثير من الهجوم والنقد، فقد حرصا على تقديم عرض مدعم بالبيانات والمصادر الموثقة تستند في كثير من الأحوال إلى هيئات أو مؤسسات يهودية أو إسرائيلية أو إلى كتّاب إسرائيليين. ولا يقتصر الأمر على تقديم وجهة نظر الباحثين بقوة وبدقة شديدة بل تميز الكتاب أيضًا بالحرص الشديد في عدم الوقوع في مبالغات أو اتهامات لا يمكن الدفاع عنها. فالكاتبان يعرفان أنهما يخوضان في حقل مليء بالألغام، وأية هفوة أو سقطة قد تكلفهما الكثير في مستقبلهما السياسي والأكاديمي.

ولذلك فقد حرص الكاتبان على التأكيد منذ البداية على أنهما وهما يناقشان نفوذ هذا اللوبي الكبير، فإنهما يؤكدان أن ما يقوم به اللوبي الإسرائيلي إنما هو عمل مشروع يتفق مع القوانين والتقاليد الأمريكية في الحياة السياسية، ولا يكاد يختلف

---

(١) الأهرام ٢ مارس ٢٠٠٨.

عما تقوم مجموعات المصالح المختلفة. كذلك فإن هذا اللوبي لا يعمل بشكل سري أو في الخفاء ، وإنما تتم جميع أعماله في العلن وفقًا للقواعد المعترف بها في المجتمع الأمريكي، وأخيرًا لا يشكك الكاتبان في ولاء أو في وطنية العاملين به، فهم أمريكيون يعملون لما يعتقدون أنه لصالح الولايات المتحدة. وهذا الحرص الشديد من جانب المؤلفين في عدم التورط في اتهامات جزافية قد أعطى الكتاب من ناحية أخرى مصداقية كبيرة. فالمؤلفان يقفان على أرض صلبة، متأكدان مما يقولانه، وعلى استعداد للدفاع عن آرائهم في مواجهة خصم يعرفون أنه عنيد وعنيف وقوي ولا يتورع عن سحق معارضيه بقسوة وبلا رحمة.

أما هدف الكتاب فهو الاعتراف بأن اللوبي بتأييده غير المشروط لكل ما تفعله أو تطلبه إسرائيل يضر في الواقع بالمصالح الأمريكية العليا فضلًا عن أنه في كثير من الأحوال لا يعمل في مصلحة إسرائيل نفسها. والمؤلفان يريان ـ مع ذلك ـ ضرورة الدفاع عن وجود إسرائيل، أما التأييد المطلق لكل ما تفعله إسرائيل فأمر مختلف.

أما السبب في إصدار الكتاب بهذه الصورة إنما يرجع إلى ما تعرض له المؤلفان من ضغوط أثناء إعداد هذه الدراسة. فقد بدأت العملية عندما كلفت مجلة «أطلانطس الشهرية» (Atlantic Monthly) في ٢٠٠٢ المؤلفين بإعداد دراسة عن اللوبي الإسرائيلي وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية. وفي ٢٠٠٥ وبعد سنتين من الإعداد والتحضير لهذه الدراسة أرسلت النسخة النهائية منها إلى المجلة لنشرها بعد إدخال كافة الملاحظات التي أبداها المحرر في الاعتبار. وبعد ذلك بأسابيع تلقى المؤلفان ردًا من المجلة بأنها غير مستعدة لنشر الدراسة، وأنه ليست هناك أية جدوى من إجراء أية تعديلات أخرى عليها لأن الدراسة لن تنشر في جميع الأحوال. وبعد ذلك جاء عرض آخر لنشر الدراسة في مجلة لندن لعرض الكتب (London Review of Books)، ونشرت الدراسة في هذه المجلة في مارس ٢٠٠٥. وبمجرد نشر المقالة انهالت على المؤلفين اللعنات من كافة النواحي باعتبارهما معادين للسامية، وظهرت مقالات تعرض بالدراسة وأصحابها في الجيروزليم بوست، والنيويورك صن، والوول ستربت جورنال، والواشنطن بوست، كما خصصت مجلة

نيوريببلك أربعة مقالات للهجوم والتعريض بالدراسة. وقد أدى هذا الهجوم الساحق بالمؤلفين ـ رغبة في الدفاع عن أنفسهم ـ إلى إصدار الكتاب الجديد.

والكتاب عبارة عن موسوعة عن اللوبي الإسرائيلي في أمريكا؛ من هي الهيئات التي تعمل في هذا المجال، وما هي أساليب عملها وكيف تنسق فيما بينها، وما هي الأهداف التي تتوخاها، ومن هم أهم الشخصيات وراءها، وما هي وسائل الضغط على السلطة التشريعية من خلال تمويل الحملات الانتخابية، ومدى انتشار أنصارهم في مراكز القرار، وحجم السيطرة على أهم الصحف، والضغط المتزايد على الجامعات ومراكز البحوث.

ويبدأ الكتاب بالتأكيد على أن القيمة الإستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة قد تراجعت كثيرًا بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوڤيتي، وأنها أصبحت منذ ذلك الحين عبئًا على الولايات المتحدة. وبعد ذلك انتقل الكتاب إلى مناقشة الحجج الأخرى التي تقدم لبيان أهمية إسرائيل للولايات المتحدة، مثل القيم المشتركة، أو الديمقراطية، أو محاربة الإرهاب، أو التعويض عما أصاب الشعب الإسرائيلي من ظلم واضطهاد (الهولوكوست)، أو حتى باعتبار أن إنشاء هذه الدولة هو تعبير عن إرادة الله، وغير ذلك مما يقدم من حجج في سبيل تبييض ساحة إسرائيل. وتناول الكتاب تفنيد هذه الحجج مبينًا حدود كل من هذه الاعتبارات وعدم صحة الكثير منها. وفي كل هذا يعرض الكتاب لكل حجة بالتفصيل ويتناولها بالتحليل لبيان إما فسادها أو الحدود التي ترد عليها. وبعد ذلك انتقل الكتاب إلى الإشارة إلى الهيئات والعناصر التي يتكون منها هذا اللوبي، مبينًا أن العنصر اليهودي يغلب عليها دون أن يكون قاصرًا عليهم حيث يضم هذا اللوبي عددًا لا بأس به من المؤسسات الدينية البروتستانية وخاصة ما يطلق عليه اتجاه المسيحية الصهيونية. ويركز الكتاب هذا بوجه خاص على الدور الخطير الذي تقوم به منظمة «أيباك»، للدفاع عن مصالح إسرائيل. كذلك يستعرض الكتاب الأساليب المستخدمة للتأثير على مصدر القرار أو على تشكيل الرأي العام في الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام.

وليس الغرض من هذا المقال استعراض كل ما جاء في هذا الكتاب، وإنما توجيه النظر إلى أهمية استخلاص الدروس لإعادة النظر في إستراتيجية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي. فنحن نتحدث عن اللوبي الإسرائيلي وخطورته منذ عدة عقود من الزمان، ولكننا فيما يبدو لم نستخلص أية دروس في كيفية التعامل مباشرة مع هذا الخصم. وأورد فيما تبقى من مكان في هذا المقال للإشارة إلى بعض الملاحظات الهامة.

الملاحظة الأولى - وهي ليست جديدة - هي أننا في تعاملنا لهذا النزاع لا نواجه إسرائيل وحدها وإنما نواجه بالدرجة الأولى اللوبي الإسرائيلي في أمريكا، وهناك توزيع للأدوار بينهما. ويبدو أن الخصم الأكثر خطورة هو هذا اللوبي، فهو مصدر قوة إسرائيل. وأهم ما ينبغي أن نعترف به في هذا الصدد هو أن أكبر نصر حققته إسرائيل في نزاعها مع العرب لم يكن انتصاراتها على الساحة العربية. الانتصار الأكبر لإسرائيل هو زرع ثم نجاح اللوبي الإسرائيلي في السيطرة على مراكز القرار في الولايات المتحدة وعلى تشكيل الرأي العام الأمريكي، وما عدا ذلك من انتصارات إسرائيلية لا يعدو أن يكون نتائج لهذا النصر الكبير على الساحة الأمريكية.

والأمر الثاني هو أن هناك توزيعًا كاملًا للأدوار بين إسرائيل وبين هذا اللوبي الإسرائيلي، فحكومة إسرائيل تتخذ القرارات، ولكن اللوبي يوفر لها الدعم الكامل من تمويل وتسليح ودعم دولي وأمريكي. فالقرار يبدو إسرائيليا، أما مسئولية التنفيذ فهي أمريكية من خلال هذا اللوبي وغالبًا رغم أنف الإدارة الأمريكية.

أما الأمر الثالث والأخير فهو خطأ الخلط بين إسرائيل وبين أمريكا. حقًّا إن اللوبي الإسرائيلي قد نجح في السيطرة على السياسة الأمريكية، ولكن أمريكا ليست إسرائيل، والحقيقة هي أن أمريكا هي غنيمة نجحت إسرائيل في اقتناصها، ولكنها تظل مع ذلك ساحة مفتوحة أمام الجميع. ورغم أن إسرائيل استطاعت – خلال فترة تاريخية معينة – أن تسيطر عليها، فليس من العقل أن نتخلى عن هذه الساحة الثمينة لها بل علينا أن نصارعها على نفس الساحة، ولا ننسى أن نجاح اللوبي الإسرائيلي لم يبدأ فعلًا وبقوة إلا بعد حرب ١٩٦٧.

والآن ماذا نفعل؟ حتى الآن تتم المواجهة بين العرب وإسرائيل من خلال التعاطي والحوار مع إسرائيل أو حتى مع الإدارة الأمريكية دون أي اتصال مباشر مع اللوبي

الإسرائيلي؟ رغم أن اللوبي الإسرائيلي هو القوة الرئيسية في الصراع وليست إسرائيل، وإن كانت هي المستفيدة. أليس من الضروري أن نحاور هذا اللوبي؟ ونضغط عليه لكي يحدد رؤيته، ماذا يريد بالضبط؟

لقد نجحت حكومة إسرائيل في تحجيم وحصر دور اللوبي الإسرائيلي في التأييد والدعم فقط دون القرار، فالقرار هو للحكومة الإسرائيلية، أما التكاليف والأعباء فيتحملها اللوبي دون مناقشة. لماذا لا نقلب الموائد وندعو اللوبي الإسرائيلي في أمريكا لكي يشارك في تحديد الرؤية لموقع إسرائيل في الشرق الأوسط؟

إن اللوبي الإسرائيلي يتحمل كل مسئولية القرارات الإسرائيلية دون أن يشارك في اتخاذ هذه القرارات، لماذا لا نلزم هذا اللوبي بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسئولية وليس فقط الاقتصار على الدعم والتأييد. لماذا لا نجعل اللوبي الإسرائيلي طرفًا مباشرًا في المواجهة وتتم المفاوضات معه لتحديد ماذا يريدون بالضبط؟ هل المقصود هو دعم إسرائيل إلى درجة القضاء على الفلسطينيين ماديًّا أو تهجيرهم أم ماذا؟

واليوم يبدو أن اللوبي الإسرائيلي في أمريكا وليس الحكومة الإسرائيلية هو العنصر الرئيسي في المعادلة، ولكن هذا اللوبي لا يأخذ مبادرة، أنه يسلم بكل ما تقول به الحكومة الإسرائيلية. الصراع الحقيقي الآن هو مع اللوبي الإسرائيلي في أمريكا، فلنواجه الأمر صراحة حتى يعلن اللوبي رؤيته الحقيقية لما يريده من فلسطين. لماذا لا نبدأ حوارًا معهم. فلماذا لا نطالب اللوبي الإسرائيلي في أمريكا بتحمل المسئولية. أما حوارنا مع إسرائيل فلا فائدة منه لأنها تدرك أن وراءها حماية مطلقة وبلا حدود. وعلى العكس فاللوبي الإسرائيلي في أمريكا لا يتحمل مسئولية أمام شعبه في أمريكا أو أمام العرب أو أمام العالم، أنه مدافع فقط عن إسرائيل. لنواجه الحقائق كما هي، اللوبي الإسرائيلي هو قوة إسرائيل، واللوبي هو قوة بلا عقل وبلا مسئولية، لأنه تخلى عنهما لحكومة إسرائيل. لنتحدث معه ونرغمه على اتخاذ موقف واضح إزاء هذا الصراع الذي استمر طويلًا. أما الحديث مع الحكومة الإسرائيلية أو حتى الحكومة الأمريكية فهو حديث لا جدوى من ورائه طالما أن القوة الحقيقية متخفية، ولا أحد ينزع عنها النقاب.



هذه الأزمة المالية الراهنة هي بنت القرن العشرين، وإن برزت مظاهرها في بداية القرن التالي، تمامًا كما كانت أحداث الإرهاب هي نتائج لإحباطات ترسخت في القرن العشرين. ولذلك فقد قمت بجمع بعض أبحاثي في هذا الكتاب وكان عليّ اختيار عدد من الموضوعات التي تشغلنا في الوقت الحالي وتجد جذورها في القرن الماضي. وهكذا بدأت تتبلور محتويات هذا الكتاب.

وإذ أضع هذا الكتاب تحت نظر القارئ العربي، فأملي أن يجد فيه بعض النفع، ولعله يساعد على تأهيلنا للعيش مع القرن الجديد بمزيد من الحكمة.

حازم الببلاوي



دار الشروق
www.shorouk.com


6 221102 026215